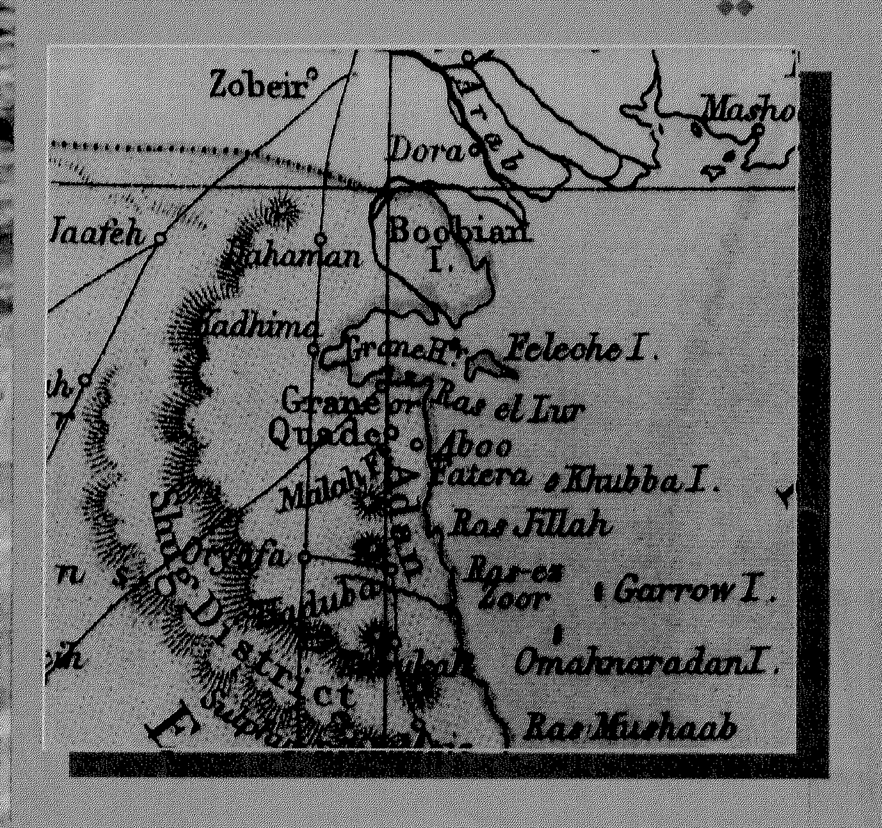
أبحاث في تاريخ الكويت



أ.د. عبدالمالك خلف التميمي



أبحاث
في تاريخ الكويت

الطبعة الأولى
الكويت
1998
تنفيذ النشر : دار قرطاس للنشر
هاتف : 2656032 فاكس : 2656031
ص . ب : 35318 الشعب، 36054ـ الكويت

Qurtas-Publishing@netbox.com

تصميم الغلاف : راشد العجيل

أبحاث
في تاريخ الكويت

أ.د. عبدالمالك خلف التميمي



الفهرس

تقديم 7

البحث الأول :

ملامح تاريخ الكويت عبر العصور حتى الغزو العراقي 1990م 9

البحث الثاني :

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للكويت منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال 83

البحث الثالث :

المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال حتى الاحتلال 1961م ـ 1990م 117

البحث الرابع :

العلاقات الكويتية العراقية 1921م ـ 1990م دراسة تاريخية 153



تقديم

أبحاث هذا الكتاب ـ صفحات وملامح من تاريخ الكويت أردنا أن يضمها كتاب لتكون بين يدي المتخصص والمثقف لما تتسم به من معالجات تتركز أغلبها على قضايا في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر وهي قضايا حية تؤثر في حاضرنا بصورة مباشرة وغير مباشرة.

فالفصل الأول هو دراسة مسحية لأهم معالم تاريخ الكويت عبر العصور وبكل تأكيد ليس كل تاريخ هذا البلد، وأي باحث في التاريخ العام لا يمكن أن يلم بكل ذلك التاريخ بجوانبه وأحداثه المختلفة وإنما يلجأ الى الاختيار لأهم الأحداث ووضعها في سياقها التاريخي وتأثيرها على الواقع في حينها، وأردنا من هذا الموضوع أن يكون مدخلاً أساسياً لما يليه من موضوعات ضمتها الفصول المتبقية من الكتاب.

والفصل الثاني يركز على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم إهمال هذه الجوانب الأساسية في التاريخ وتم التركيز على التاريخ السياسي ربما لسهولته وتوافر مصادره، ولم يحظ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلداننا بالقدر والأهمية التي نالها التاريخ السياسي، من هنا كان لا بد من الاهتمام بهذين المجالين.

ثم يأتي الفصل الثالث فيتناول موضوع العلاقات الكويتية العراقية في الفترة ما بين 1921 حتى الاحتلال العراقي للكويت 1990، انطلاقاً من أهمية دراسة تاريخ العلاقات بين الدول وبخاصة بين دول الجوار، وبطبيعة الحال تشمل هذه العلاقات الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتأثر سلباً وإيجاباً بطبيعة الظروف والعلاقات السياسية بين الكويت والعراق في مراحل تلك الفترة الى أن وقع الاحتلال العراقي للكويت، وكان كارثة زلزلت تلك العلاقات وستبقى آثارها وانعكاساتها فترة طويلة.

وفي الفصل الرابع نتناول المجتمع المدني في الكويت في الفترة من الاستقلال 1961م الى الاحتلال العراقي 1990م. ولا شك أن لهذا الموضوع أهمية خاصة

أولاً لأنه يتناول تاريخ الناس وتاريخ المؤسسات، ثم إنه من الأهمية بمكان معرفة حالة المجتمع المدني في الكويت في ظل التجربة الديمقراطية، فلا ديمقراطية بدون مجتمع مدني، ولا مجتمع مدنياً بدون الديمقراطية، يلاحظ القارئ هذا التنوع في فصول الكتاب التي تتناول جوانب وأحداثاً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

البحث الأول

ملامح تاريخ الكويت عبر العصور

حتى الغزو العراقي 1990م



البحث الأول

ملامح تاريخ الكويت عبر العصور حتى الغزو العراقي 1990م

مقدمة:

نتكلم عن أرض الكويت في العصرين القديم والإسلامي، وعن إمارة الكويت في التاريخ الحديث، وعن دولة الكويت في التاريخ المعاصر. لم تكن الكويت إمارة أو كيانا في التاريخ القديم والإسلامي وإنما هناك أرض أصبحت فيما بعد تعرف بالكويت. ففي التاريخ القديم كانت «فيلكا» وأرض تسمى «القرين» في الفترة المتأخرة هي جزء من جزيرة العرب ثم هي جزء من كيان قام في شرقي الجزيرة سمي بالبحرين، ثم كانت هناك «كاظمة» و«القرين» في العصر الإسلامي والحديث في المكان الذي نشأت فيه الكويت الحديثة. أما الكويت إمارة وشعبا فهي تكوين حديث قامت في منتصف القرن الثامن عشر وكانت غير محددة مع جيرانها إلا أن حكامها كانوا يحكمون مساحة تواجد عليها أناس هم قبائل عربية هاجرت إلى هذه المنطقة واستقرت فيها بحكم النشاط التجاري الذي كانت تتمتع به لموقعها على ساحل البحر على رأس الخليج العربي، وامتدت سلطة الحاكم فيها الى القبائل في بادية الكويت والتي هي جغرافيا جزء من الجزيرة العربية، وسياسياً جزء من إدارات عدة حكمت المنطقة الشرقية للجزيرة العربية، كما كانت حضاريا على اتصال بحضارات المنطقة المجاورة لها والبعيدة عنها مثل حضارة وادي الرافدين، وحضارة السند، وحضارة اليونان في التاريخ القديم.

إن موقع الكويت الجغرافي قد حدد هجرة القبائل العربية إليها، وقد سكنت هذه الأرض أقوام ومرت عليها كذلك أقوام أخرى الى أن استقرت بها قبائل عربية في النصف الثاني من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وهي قبائل من أصول عدنانية كانت تنزل في نجد وساحل الخليج العربي الممتد من قطر جنوبا الى أطراف الكويت الشمالية، هذه المنطقة الساحلية كانت تسمى البحرين. ان اسم «القرين» ذكر على خريطة ملاحية للخليج العربي من تخطيط هولندي يعود تاريخها الى منتصف القرن السابع عشر الميلادي *[1] والحقيقة

ليس هناك الكثير من المعلومات عن الفترة القديمة للنشاط البشري على هذه الأرض عدا أهمية جزيرة فيلكا كمحطة لرسو السفن وكمركز وميناء تجاري مهم لموقعها شمالي الخليج، وتتسع المعلومات عن الأرض التي سميت بالكويت. لاتساع النشاط البشري فيها في العصر الوسيط، ولكنها تكتسب أهمية خاصة واستراتيجية في العصر الحديث وفي التاريخ المعاصر، ولذلك سوف يكون التركيز على هذه الفترة في هذه الدراسة. لقد جعلت تلك الأهمية أقواماً وقوى إقليمية ودولية تتجه إليها تطمع فيها تارة، وتستفيد من موقعها ونشاطها التجاري ومن ثروتها النفطية وعائداتها تارة أخرى.

لقد تضاربت آراء المؤرخين حول تاريخ نشأة الكويت، فالأرض التي تقع عليها الكويت موجودة وتابعة للبحرين كما أسلفنا قبل العصر الحديث، ونشأة الكويت بهذه التسمية حديثة، ومن الصعب تحديد سنة معينة لذلك التأسيس، لكن الوثائق التاريخية توضح أن نشأتها كانت في منتصف القرن السابع عشر تقريبا. إن قيام المدن ونشأتها لا يتم في سنة واحدة ولا تتم في وقت قصير. فهل تأسيس الحصن الذي أقامه أمير شرقي الجزيرة براك بن عزيز آل حميد عام 1669م ليتخذه ملجأ لقواته المحافظة على الحدود، ويودع فيه الذخيرة والزاد هو تاريخ تأسيس الكويت*[2]، أم إقامة بعض القبائل في هذه الأرض وإقامة المساكن فيها قبل ذلك التاريخ أو بعده هو تاريخ تأسيسها؟

إن ظروفاً اقتصادية واجتماعية وسياسية قد دفعت بعض القبائل والأفراد الى الهجرة والإقامة في هذه الأرض في تلك الفترة لإقامة قرية ثم مدينة ثم إمارة ثم دولة هي الكويت.

كان موقع الكويت الجغرافي يوفر وضعاً اقتصادياً جيداً، وبحرياً كميناء طبيعي، وبرياً تمر بها تجارة القوافل القادمة والذاهبة من عمق الجزيرة العربية الى بلاد الرافدين والشام، كما أن موقعها على البحر وعلى رأس الخليج جعل ثروتها السمكية جيدة إضافة إلى مرور التجارة البحرية فيها، وعمل أهلها في التجارة والغوص على اللؤلؤ.

واجتماعياً فإن بعض القبائل وجدت في هذه المكان موقعاً آمناً بعيداً نسبياً عن صراع القبائل، كما وجدت فيه مجالاً اقتصادياً جيداً شجعها على الاستقرار فيه.

وسياسياً: إن الهجرات الأولى للاستقرار في هذه البقعة من منطقة الخليج

العربي لم تكن لأسباب اقتصادية واجتماعية فحسب لكنها أيضا لأسباب سياسية فقد كان الصراع على أشده في محيط هذه البقعة وحولها في العراق وفارس والجزيرة العربية في التاريخ القديم والوسيط واستمر الى الحديث، والقبائل والعائلات التي لم تتمكن من العيش لأسباب مختلفة في مناطقها هاجرت الى الكويت، واستقرت فيها وتبعتها في أوقات مختلفة هجرات عديدة حتى التاريخ المعاصر. وأسباب تلك الهجرات اجتماعية اقتصادية سياسية ويمكن تأريخ الهجرات الأولى الى الكويت في الفترة ما بين 1676م - 1767م[3]. خلال القرن الأول من تأسيسها.

الكويت في التاريخ القديم:

قبل الإسلام أطلق على الأرض التي تقع عليها الكويت اسم كاظمة وAWARA (واره) وكانت أرضاً للصيد البري، والآثار المكتشفة والاستيطان فيها ترجع الى العصر الحجري الحديث لكن ليس هناك ما يدل على تبعية إدارية لجهة ما وقد نشأت الحضارات في الشرق الأدنى القديم قبل ستة آلاف سنة الى ثلاثة آلاف قبل الميلاد، وآثار تلك الفترة في منطقة الصبية. أما في العصر البرونزي فإن آثاره في مركزين: جزيرتي فيلكا وأم النمل فقد نشأ فيهما استيطان وصناعات حرفية مثل النحاس والأختام والسهام والرماح من الأحجار والبرونز، وكذلك صناعة الجلود. وكانت الخصائص الحضارية للعصر البرونزي من ثلاثة آلاف سنة الى (1200) سنة قبل الميلاد وتختلف الحضارة التي نشأت في فيلكا عن حضارات وادي الرافدين، فالآثار المكتشفة تدل على أن الأختام البابلية أسطوانية بينما الأختام في جزيرة فيلكا دائرية ومقببة من الخلف، كما أن الأوزان البابلية والآشورية تختلف كذلك عن الأوزان في جزيرة فيلكا يضاف الى ذلك اختلاف مواد البناء ففي العراق استخدم الطين والآجر بينما استخدمت في فيلكا الصخور البحرية.

لقد كانت الحضارة السائدة في منطقة الخليج في فترة الألف الثالث قبل الميلاد هي الحضارة الدلمونية، وامتدت على الساحل من الكويت الى غربي قطر، وهي حضارة كانت قائمة بذاتها ولها خصائصها في العصر البرونزي، أما التشابه في بعض الآثار مع حضارة وادي الرافدين ووادي السند فهو أمر طبيعي بحكم العلاقات والتواصل الحضاري والتجاري بين تلك الحضارات.

ثم جاء بعد العصر البرونزي العصر الحديدي، وفي هذا العصر اكتشف الحديد، وانتشرت صناعته، وصناعة الحرف دخلها الحديد وأكسيد النحاس، ولكون الحديد غير موجود في منطقة الخليج فقد نشطت تجارته. بعد ذلك جاء العصر الهلنستي وهو فترة بين ما قبل الميلاد ما بعد 320 ق. م الى 100م (وجزء من هذا العصر هو عهد الاسكندر الأكبر).

حيث كان التأثير للحضارة اليونانية في المنطقة كما تدل الآثار المكتشفة في جزيرة فيلكا، وكانت فيلكا مستوطنة يونانية وبر الكويت كان جزءاً من الجزيرة العربية، وإدارياً كانت في العصر الهلنستي تابعة للدولة السلوقية السائدة في الشرق آنذاك، وسكان فيلكا في التاريخ القديم خليط من مواطنين محليين وفرس ويونانيين[4].

لم يكن اسم «الكويت» معروفاً في التاريخ القديم، ولكن الأرض التي تسمى اليوم بالكويت، كانت جزءاً من الجزيرة العربية فقد كان سكانها ينتسبون الى قبائل البادية العربية [5].

وفي التاريخ القديم كانت الأرض التي تقع عليها الكويت مفصولة بالمياه عن وادي الرافدين، وليس هناك اتصال بري بينهما. «إن الخليج العربي كان يمتد نحو الشمال أكثر من امتداده في الوقت الحاضر بكثير ثم امتلأ رأس الخليج بالطمي الذي حملته مياه نهري دجلة والفرات عبر قرون عديدة، فقد كان مصب دجلة أثناء العصر الحجري المتأخر بالقرب من سامراء، وكانت نهاية نهر الفرات قرب مدينة هيت في وسط العراق تقريباً. وأن ما بعد ذلك من أراضي كانت مغمورة بالمياه» [6]. ذلك يعني أن المناطق الجنوبية للعراق وقد تكونت من طمي النهرين ولذلك فهي أخصب مناطق العراق. وأن الأرض التي تقع عليها الكويت كانت تفصلها مياه الخليج عن العراق وجزء منها مغمور بالمياه.

«وقد عثر في جزيرة فيلكا على آثار لمدينتين من بقايا العصر البرونزي يعود تاريخ إحداهما الى نحو 2500 سنة ق. م.، وتاريخ الثانية الى نحو القرن الثالث ق. م. وكانت فيلكا تسمى إيكاروس أو قرية فيها. واستنتج من وجود هاتين المدينتين أن هذه الجزيرة كانت مركزاً مهماً للتجارة مع الهند لحوالي 5000 سنة، ويبدو من التماثيل الاغريقية الصغيرة التي عثر عليها في موقع المدينة الثانية أن جزيرة فيلكا كانت ميناء تقصده السفن الاغريقية بانتظام، وقد تكون استخدمت كقاعدة لها [7]. وكون جزيرة فيلكا التابعة للكويت والتي تبعد عنها نحو عشرين

كيلو متراً تقع على الطرق البحرية التجارية القديمة في شمالي الخليج فقد توافرت لها أسباب قيام حضارة غنية في التاريخ القديم اعتمدت على التبادل التجاري، وعلى الرسوم البحرية من السفن التي كانت تمر بها [8].

«لقد كانت هناك علاقات حضارية بين سكان فيلكا وبر الكويت وبين حضارات وادي الرافدين وبلاد السند والحضارة اليونانية في العصر الهلنستي وهذا ما دلت عليه الآثار والتنقيبات في جزيرة فيلكا وبر الكويت وجزيرة أم النمل. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب وإنما للنشاط التجاري دور مهم في منطقة الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي شارك سكان «القرين» فيه بشكل فعال في العصور المختلفة» [9]*

الجهراء:

إن الآثار المكتشفة في الجهراء تدل على قدم تاريخها كذلك فهي ليست قرية حديثة. لا يعرف سبب تسميتها بالجراء أو الجهرة ومتى سميت بهذا الاسم أو ما هو الاسم الذي كان يطلق عليها قبل هذه التسمية ربما هي كاظمة. تقع الجهراء في الزاوية الشمالية الغربية لجون الكويت. كانت الجهراء قبل الإسلام أي في التاريخ القديم مدينة أو حاضرة مأهولة بالسكان ويبدو أن المناطق الشمالية للكويت كانت مأهولة بالسكان، لسببين: الأول، وجود المياه الجوفية العذبة، والثاني وقوعها على طرق التجارة البرية بين نجد والعراق، لكن هذه المدينة خربت فيما بعد، ويبدو كذلك أن سبب تخريبها هي والصبية أنها مناطق حدودية وغنية بالمياه العذبة فتعرضت لغارات القبائل، وكانت كذلك مناطق احتكاك الجيوش المتحاربة بين القوى القديمة القائمة في وادي الرافدين والجزيرة العربية، ويقول حسين خزعل «وكثيراً ما يعثر على بعض النقود القديمة، وبعض الآثار عند حفر الآبار في الجهراء، وقد وجدت قبور مدفونة بها الأموات وقوفاً» [10]. إن هذه المعلومات التي توفرها الاكتشافات الآثارية في بعض مناطق الكويت مثل فيلكا، وجزيرة أم النمل والجهراء، تدل على الأهمية التاريخية لهذه المنطقة في التاريخ القديم والوسيط، ومما لا شك فيه أن موقع المنطقة التي سميت حديثاً بالكويت على رأس الخليج العربي جعل لها أهمية مزدوجة عبر العصور، مهمة لمرور التجارة البحرية عبر الخليج ذهاباً وإياباً، ومرور تجارة القوافل البرية من ساحل الخليج ومن عمق الجزيرة العربية وبخاصة نجد، كما أن هذا الموقع المهم جعلها محط أنظار الطامعين في التاريخ الحديث والمعاصر الى جانب ما تتمتع به من

ثروات طبيعية . إن الاكتشافات الآثارية منذ عام 1958 تدل على الإرث التاريخي
الغني بمرور الحضارات والأقوام وعيشها ونشاطها فيها مما يدفعنا الى القول بأن
مؤشرات ذلك تدل على أن هناك الكثير الذي يحتاج الى الكشف عنه والتنقيب
عليه في هذه المنطقة وجزرها ليس في الكويت وحدها ولكن في منطقة الخليج
العربي برمتها * .

الكويت في العصر الإسلامي الوسيط:

لم تكن هذه المنطقة التي تقع عليها الكويت اليوم تسمى بالكويت حتى في
العصر الإسلامي، وإنما تردد في كتابات من أشاروا الى تلك الفترة اسمان هما :
«كاظمة» و«القرين»، واستمر اسم فيلكا ولكن لم تستمر أهمية هذه الجزيرة كما
كانت في التاريخ القديم . والأهم من ذلك ما تؤكده المصادر التاريخية والجغرافية
من أن منطقة الكويت كانت جزءاً من كيان خليجي اسمه «البحرين» يمتد في
شرقي الجزيرة العربية من شمالي الكويت الحالية حتى غربي قطر .

«عندما ظهر الإسلام كان العراق جزءاً من الامبراطورية الفارسية الساسانية،
وفي عهد الخليفة أبو بكر الصديق زحفت جيوش العرب المسلمين بقيادة خالد بن
الوليد على الامبراطورية الفارسية، والتي كانت حدودها الجنوبية تتألف من
خندق عريض يبدأ من «هيت» على نهر الفرات وينتهي شمالي «كاظمة» على
الشاطئ الشمالي لجون الكويت، والتقت جيوش العرب المسلمين بالفرس عام
636م، ووقعت معركة (ذات السلاسل) بالقرب من كاظمة، وانتصر فيها
المسلمون فاستولوا بعد ذلك على بلاد الرافدين كلها، واستقام الأمر فيها الى
نهاية الدولة العباسية، وكانت المنطقة التي تقع عليها الكويت اليوم إبان تلك
العصور تعد من المناطق التابعة للبحرين وكانت تعرف باسم (كاظمة البحار)،
وبعد سقوط الدولة العباسية عام 1258م سادت الفوضى وتداولت عليها دول
متعددة الى آل أمرها أخيراً الى الحكم العثماني في بداية القرن السادس عشر
الميلادي، غير أن الدولة العثمانية لم تكن نافذة الحكم إلا في العراق، أما في
مناطق البادية في الجزيرة العربية فقد حافظت القبائل العربية على استقلالها الداخلي
مما ساعد ذلك الدول الأوروبية البحرية على التوغل في الخليج العربي» (11). من
قراءة النص السابق نستنتج أن الأرض التي تقع عليها الكويت اليوم كانت في
العصر الوسيط تسكنها قبائل عربية تابعة للجزيرة العربية وهي جزء من منطقة
تسمى البحرين، وأن الاسم الذي كان يطلق عليها هو كاظمة البحار، وأنه حتى

في العصر العثماني كانت مستقلة شأنها شأن قبائل الجزيرة العربية، كما أن الخندق الذي يحمي حدود العراق الجنوبية كان ينتهي شمالي كاظمة، بمعنى أن الأرض التي تقع عليها الكويت هي جزء من الجزيرة العربية، وهي في تلك الفترة جزء من كيان قام في شرقي الجزيرة.

ولا بد من التوقف قليلا للتعريف بكاظمة* التي «تقع غربي الكويت مكونة من شبه لسان في الخليج قرب الجهراء، وكانت تسمى في كتب جغرافيي العرب (كاظمة البحار) وقد كانت في فترة من التاريخ الوسيط سكناً لبعض القبائل العربية مثل قبيلة إياد وقبيلة بكر بن وائل، وسكن فيه والد الشاعر العربي المعروف الفرزدق وتوفي ودفن فيها.

وكان لكاظمة شأن في صدر الإسلام، ففي 633م مرت بها جيوش العرب المسلمين بقيادة خالد بن الوليد لفتح العراق. لقد كانت قرية تقع على طريق القوافل القادمة من نجد والحجاز المتجهة الى العراق، وكان فيها نشاط تجاري، واستهوت الشعراء الذين وصفوها في أشعارهم مثل: امرئ القيس والبحتري والبوصيري، وبديع الزمان الهمداني والفرزدق وجرير ومهيار الديلمي وغيرهم» (12).

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الخليج العربي قد ازدهرت تجارياً في العصر العباسي، وأصبحت من أهم طرق التجارة البحرية العالمية. وقد كانت القبائل العربية تتردد على منطقة الكويت وحولها في الركن الشمالي الغربي من الخليج طوال العصور الإسلامية، وقد ذكرت كاظمة كثيرا في شعر الشعراء وكذلك في ما دوّنه الجغرافيون العرب (13). ومن القرى التي كانت معروفة في العصر الإسلامي (الصبية)، التي تقع شمالي الكويت وتشرف على جزيرة بوبيان الكويتية وتعتبر حلقة وصل بين عصرين العصر القديم والعصر الإسلامي، ويعتقد أن اسم الصبية من اسم فرقة الصابئة التي رحلت من موطنها الأصلي في بابل وسكنت هذه القرية في العصور القديمة، واستمرت عامرة وآهلة بالسكان إلى العهد الأموي حيث تدهورت وهجرها سكانها (14). ونظراً لقدم تاريخها فنعتقد أن أرضها لا بد تحتوي على آثار قديمة مهمة.

النشاط الاقتصادي لسكان الكويت في العصر الإسلامي:

قلنا إن هذه المنطقة لم تكن تسمى الكويت بعد في العصر الإسلامي، بل إن الأرض التي تقع عليها الكويت اليوم هي جزء من البحرين الممتدة على الساحل

الشرقي للجزيرة العربية. وكان النشاط السكاني لسكان البحرين آنذاك ومن ضمنهم سكان الكويت متنوعاً ما بين التجارة بحراً وبراً، وصيد اللؤلؤ في مياه الخليج والرعي والحرف.

«ويرجع السبب في الشهرة التي اكتسبتها البحرين منذ القدم في التجارة الخارجية الى أنها كانت مركزاً مهماً من مراكز صيد اللؤلؤ، فقد زاد إقبال تجار العالم على لؤلؤ البحرين الطبيعي وفضلوه على غيره لجودته، وقد وصف القزويني لؤلؤ البحرين بقوله (بها مغاص الدر، ودره أحسن الأنواع)»[15].

لقد اشتهرت منطقة الخليج العربي في العصر الإسلامي (عمان والبحرين) بالنشاط التجاري، ولم يقتصر هذا النوع من النشاط على ذلك العصر بل هو مهم ومؤثر في الاقتصاد العالمي على مر العصور في التاريخ القديم والوسيط والحديث، ورغم أن النشاط التجاري لأبنائها لم يكن ليقتصر على النشاط البحري فحسب وإنما كان لتجارة القوافل البرية أهمية كبرى في نقل البضائع القادمة أو المارة بحرياً بهذه المنطقة وتوزيعها في مناطق شاسعة من الجزيرة العربية، وعلى أطرافها والمناطق القريبة منها. وتميزت هذه المنطقة بثروة سمكية وحيوانية، بيد أن الكويت كانت حصتها من هذه الثروة محدودة إلا أنها قياساً إلى عدد سكانها في ذلك الوقت فهي وفيرة نسبياً. وكانت منطقة البحرين لها نشاط تجاري بحري مع شبه القارة الهندية، وشرقي أفريقيا في تلك الفترة[16].

وكان دور أهل الخليج كوسيط تجاري وليس مستهلكاً، ولذلك كانت كمية البضائع والمواد المتاجر بها كبيرة تفوق حاجتهم بكثير لقلة عدد سكان ساحل الخليج العربي، وجاءت شهرة تجار الكويت بصورة خاصة والبحرين بصورة عامة في تلك الفترة من نجاحهم في ذلك النوع من النشاط التجاري، وكانت الصناعات الحرفية في المنطقة في تلك الفترة توفر للناس حاجاتهم الضرورية واشتهرت الأحساء وعمان بالنشاط الزراعي أما الكويت فقد كانت فقيرة في هذا الجانب.

هناك حقبة تاريخية لم تتوافر عنها المعلومات التاريخية الكافية في المصادر الأساسية عن تاريخ البحرين في العصر الإسلامي المتأخر ومن ضمنها الكويت، هذه الفترة تمتد بين سقوط الدولة والغزو البرتغالي للخليج في بداية العصر الحديث، وما ذكرته المصادر وأكدته محدود عن قيام إمارات في هذه المنطقة في تلك الفترة مثل إمارة العيونيين، ودولة بني عصفور، ودولة الجبور، «وفي عام

1507م وصلت سفن البرتغاليين الى الخليج العربي بقيادة البوكيرك، وفي فترة وجيزة تمكنت تلك القوات من إحكام سيطرتها على الساحل العماني بأكمله، كما أخضعت مملكة هرمز لسيادتها وبذلك هيمن البرتغاليون على مدخل الخليج العربي قبل نهاية القرن السادس عشر» (17). وبذلك يبدأ التاريخ الحديث لمنطقة الخليج العربي، وسنعالج هذا الموضوع فيما بعد.

يبدو من دراسة تاريخ منطقة البحرين في التاريخ الإسلامي والتي كانت تحتل مساحة طويلة على ساحل الخليج الغربي من شمالي الكويت حتى شمالي عمان أنها تمثل وحدة جغرافية وسياسية في تلك الفترة رغم تعاقب الدول عليها بالاحتلال أو قيام حكم إمارات فيها. صحيح أن الحدود تاريخياً في السابق كانت تقوم على البشر وليس على الأرض، إلا أن السلطة القوية كانت تسيطر على مساحة بحيث تمتد حدودها لتشمل هذه المنطقة كلها لعدة قرون، ذلك يعني أنه لم تكن هناك في العصر الإسلامي الوسيط حدود للكيانات السياسية المعروفة في المنطقة اليوم، وهي نتاج تكوين سياسي وبشري واقتصادي حديث بدأ منذ حوالي قرنين ونصف الى ثلاثة قرون.

وكانت هناك مدن وموانئ وقرى وأجزاء من كيان أكبر تحمل أسماء نسمع ونقرأ عنها في تلك الفترة مثل الأحساء، والزبارة، وجزر البحرين، والقرين وكاظمة وغيرها. ونستنتج من المعلومات التاريخية أن المنطقة التي تقع عليها الكويت كانت في العصر الإسلامي جزءاً من منطقة وكيان يسمى البحرين في شرقي الجزيرة العربية، وأن تبعيتها للدولة الإسلامية كانت مماثلة لتبعية باقي المناطق في الجزيرة العربية، وأن علاقاتها مع القوى التي قامت في وادي الرافدين وغيره كانت حضارية واقتصادية.

تاريخ الكويت في العصر الحديث:

سيتركز بحثنا على الكويت في العصر الحديث لأن الكويت إمارة ودولة وكياناً وشعباً قد تكونت وازدهرت في العصر الحديث، كما أنها أخذت هذه التسمية في هذا العصر إضافة الى الأهمية الاقتصادية والسياسية التي احتلتها لموقعها الاستراتيجي على رأس الخليج. ونشاطها التجاري مع شرقي أفريقيا وشبه القارة الهندية وشرقي آسيا.

يقول B.J.Slot إن المصادر الغربية قد ذكرت أرض الكويت لأول مرة في عام

1570م وعرفت الكويت وموقعها، بيد أن ذلك لا يعني أن قدم هذا المسمى أو هذا الشعب يعود الى ذلك التاريخ، لكن مصادر أخرى قد أشارت الى معرفة أرض الكويت في النصف الأول من القرن السادس عشر، والاستقرار البشري فيها.

ويقول سلوت «إن الأرض التي تقع عليها دولة الكويت اليوم كانت تسمى أرض القبائل منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي ليس هناك تبعية حقيقية لهذه الأرض المسماة الكويت بالدولة العثمانية. إن العثمانيين قد فقدوا أراضي لصالح القبائل في هذه المنطقة عندما جاء بنو خالد من القطيف حوالي 1660م ليقيموا في أرض الكويت. هكذا أصبحت أرض الكويت جزءاً من صحراء الجزيرة العربية وحكم بنو خالد الكويت، وكانت البداية قرية أو إمارة أنشأها بنو خالد في هذه الأرض على الساحل وسميت الكويت ويعود ذلك الى القرن السابع عشر لكن ليس هناك مصادر تؤكد تاريخها قبل 1645م عندما أشارت بعض الخرائط الغربية الى اسم الكويت في هذا الموقع [18]. ويؤكد سلوت «بأن أول مخطوطة لخرائط حقيقية لمنطقة الكويت أنتجت في البرتغال عام 1563م ذكرت أسماء بعض الجزر والمناطق في الكويت.

وفي عام 1652م ظهرت خريطة في فرنسا عليها اسم منطقة (كاظمة) الاسم المحلي للكويت قبل تسميتها (القرين) ثم في هذه الخريطة تقع كاظمة خارج حدود العراق العثماني، وكذلك خريطة 1730م» [19]. كجزء من البحرين.

لقد عرفت الكويت أثناء التوسع البرتغالي في الشرق في بداية القرن السابع عشر (بالقرين) ويقول عبدالعزيز الرشيد «ربما كان البرتغاليون هم الذين أطلقوا عليها هذا الاسم لأنهم وصلوا الى فيلكا وأقاموا فيها حصنا. وكان أول من زار الكويت من الرحالة الأوروبيون C.Niebuor (كارستن نيبور) سنة 1765م وهو دنمركي، وذكر بأن الكويت كانت مدينة تجارية عامرة، وأثناء الاحتلال الفارسي للبصرة 1776م - 1779 تحولت تجارة البصرة من حلب والآستانة الى الكويت، ثم أخذت الكويت توطد نشاطها التجاري بالموانئ العربية في الخليج، وأدى ذلك إلى زيادة ثروتها وانتعاشها وشهرتها، وزار الكويت بعد ذلك عدد من الرحالة الأوروبيين مثل الانجليزي ستوكلر وليم بلغريف وغيره من الذين تحدثوا عن نشاطها التجاري البارز» [20].

أما اسم الكويت وتعريفه فيذكر عبدالعزيز الرشيد ما يلي «الكويت تصغير

كوت، والكوت كلمة معروفة في البلاد العربية، وقد شاع استعمالها على الألسنة حتى صرفوها تصريف الكلمات العربية فصغروها وجمعوها فقالوا كويت وأكوات، وبالمصغر سميت البلدة التي على ضفاف الخليج العربي، وهي تطلق على البيت المربع المبني كالحصن والقلعة. . . ويكون هذا المكان فرضة للسفن والبواخر. . . وقد سميت بالكويت نسبة الى حصن صغير بناه محمد بن عريعر زعيم بني خالد، واتخذه مستودعا للزاد والذخيرة، وقد وهبه لآل صباح ومن معهم عندما نزلوا هذه الأرض وقيل إن مكان القلعة أو الحصن الذي سمي بالكويت هو مكان المستشفى الأمريكي على ساحل جون الكويت»[21].

لقد كانت الأرض التي تقع عليها الكويت اليوم تسمى القرين، أنشأها زعماء بني خالد، واتخذها العتوب مقراً لهم، ثم حكمها آل صباح، وكانت النشأة في بداية القرن الثامن عشر، ولكن قيامها كإمارة وحكم آل صباح وتسميتها بالكويت كان حوالي منتصف القرن الثامن عشر[22].

وظلت بلدة الكويت تنمو وتتقدم في ظل العتوب، ولعل تقرير كبنهاوزن مدير شركة الهند الشرقية الهولندية عن العتوب سنة 1754م أول كتابة أوروبية تتحدث عن الكويت ومكانتها، ومما ورد في هذا التقرير «أن العتوب في جزيرة فيلكا وبلدة القرين (الكويت) كانوا يملكون ثلاثمائة سفينة كلها تقريباً صغيرة الحجم ويستعملون هذه السفن في صيد اللؤلؤ إضافة الى صيد السمك»[23].

حكم الكويت وإدارة شؤونها:

سكنت قبيلة بني خالد أرض الكويت في بداية القرن الثامن عشر، وفي عام 1417 نزح آل صباح الى الكويت وبعد ذلك بسنتين تحالف ثلاثة من رؤساء العائلات التي سكنت الكويت حول إدارة شؤونها وهم: صباح بن جابر بن سلمان، وخليفة بن محمد، وجابر بن رحمة على أن يتولى الأول الحكم، والثاني شؤون المال والتجارة والثالث شؤون العمل في البحر، واتفقوا على أن تقسم الأرباح بينهم ويتشاور الجميع في إدارة شؤون الإمارة[24]. وكان وجهاء الكويت قد اتفقوا على أن يتولى الشيخ صباح الأول الحكم عام 1752م حيث يقول أحمد أبو حاكمة «لعل عام 1752 هو العام الذي يمكننا أن نتخذه بداية لحكم الشيخ صباح بن جابر في الكويت حيث أصبح شيخاً للعتوب النازلين أرض الكويت، ولعل ربع القرن منذ ذلك

التاريخ قد شهد تأسيس الأسطول البحري التجاري للكويت، وفي هذا الوقت كذلك خروج آل خليفة من الكويت ونزولهم في الزبارة بقطر، كما شهدت تلك الفترة نمو قوة الحركة الوهابية في نجد» [25]. وكان أمراً طبيعياً في تلك الفترة تأسيس إمارة في الكويت، وقيام كيان فيها ذلك أن النصف الثاني من القرن الثامن عشر قد شهد ظهور الكيانات وحكم الأسر في منطقة الخليج العربي، آل بو سعيد في عمان، والعتوب في منطقة العدان ما بين قطر والكويت، وآل خليفة في البحرين، وآل صباح في الكويت، والحركة الوهابية في نجد إضافة الى ازدياد النشاط البريطاني في المنطقة آنذاك [26]. إن موقع الكويت وازدهار تجارتها البحرية كانا وراء تعرضها للضغوط والهجمات من القوى الإقليمية في المنطقة، ومنافسة القوى الدولية من ناحية أخرى، فالعثمانيون في البصرة والأحساء، وبنو كعب في الساحل الفارسي، والوهابيون في نجد كانوا يضغطون على الكويت ويهددونها في الربع الأخير من القرن الثامن عشر [27]. ورغم تلك التحديات فإن هذه الإمارة الصغيرة قد بقيت ونمت، ولم تتوقف الأخطار التي كانت تتعرض لها. فموقع الكويت الجغرافي قد جعلها عرضة لتلك التحديات، وكان ذلك ولا يزال قدرها. وهناك عوامل عديدة جعلت هذه الإمارة الصغيرة تستمر وتزدهر بعضها خاص بالظروف الدولية والتنافس على المنطقة، وبعضها خاص بالظروف الإقليمية، وبعضها خاص بأهل الكويت وتصميمهم على بنائها والدفاع عنها حيث بدأت تعد أسطولها التجاري القوي منذ نهاية القرن الثامن عشر.

ودخلت الكويت في مشكلات مع جيرانها، وكانت معركة (الرقة) أول معركة يخوضها الكويتيون عام 1783م. إن نمو الكويت وازدهار تجارتها قد جذبت منذ بداية القرن التاسع عشر عدداً من العائلات والقبائل للإقامة فيها بسبب استقرارها، ويمكن القول كذلك بأن علاقة الكويت بشركة الهند الشرقية البريطانية قد بدأت بنقل المخزن التجاري البريطاني من البصرة الى الكويت عام 1793م، ولكنه لم يستمر طويلا حيث تم نقله ثانية الى البصرة بعد أن استقرت الأحوال فيها. كما تعرضت الكويت لغزوات عدة في الأعوام 1783م من بني كعب، وعام 1786 من شيخ المنتفق من العراق، وفي عام 1804 من الأمير سعود العبدالعزيز السعود بمحاصرة الكويت دون أن تقع معارك بين الطرفين، ثم توالت الغزوات بعد ذلك [28].

حكم أسرة الصباح:

حكمت أسرة الصباح الكويت منذ عام 1756م حتى الآن، وبلغ عدد حكام الكويت حتى الغزو العراقي للكويت عام 1990م ثلاثة عشر حاكماً.

حكم صباح الأول:

بدأ حكم أسرة الصباح باتفاق الكويتيين على اختيار صباح الأول حاكما على الإمارة عام 1756م، وكونه أول حاكم فإن مهمته قد انحصرت في ترتيب العلاقة بين أهل الكويت وبين رواد البحر من التجار وبين الذين اختاروا البقاء على أرض الكويت يعملون بالحرف والرعي والتجارة البرية». وكانت مهمته سهلة للأسباب التالية:

أولاً: إن إدارته لشؤون الإمارة جاءت نتيجة اختيار الكويتيين له.

ثانياً: إن مشكلات هذا المجتمع في ذلك الوقت في منتصف القرن الثامن عشر كانت بسيطة ومحدودة.

ثالثاً: لم تكن هناك تحديات خارجية تهدد كيان هذه الإمارة الصغيرة. ويذكر عبدالعزيز الرشيد بأن الشيخ صباح الأول قد توفي في عام 1190هـ، وجاء بعده ابنه عبدالله الأول.

حكم الشيخ عبدالله الأول:

وفي عهد هذا الحاكم الثاني بدأت تواجه الكويت مشكلات تهدد أمنها، وبخاصة بعد أن بدأ الكيان الصغير ينمو، ودب النشاط التجاري فيه، وكان التحدي من بني كعب الذين طمعوا في السيطرة على الكويت وبدأ الشيخ عبدالله يعد العدة لمواجهتهم، وجرت معركة بحرية في «الرقة» وهي كما يصفها عبدالعزيز الرشيد» قطعة من البحر قرب جزيرة فيلكا انتصر فيها الكويتيون» [29].

لم يكن هذا هو التحدي الوحيد حينذاك. إن انتصار الكويتيين في معركة الرقة جعلهم يشعرون بالقوة، كما جعلت ابن سعود يفكر في مواجهتهم قبل أن يشتد ساعدهم، وتحرك سعود بن عبدالعزيز السعود لغزو الكويت، وتقدم برجاله الى قرية الجهراء الكويتية، ثم اتجه الى منطقة الشامية شمالي مدينة الكويت. وكان الكويتيون يعتمدون على آبار المياه في الشامية، واعتقد سعود بأنه بذلك يستطيع أن يفرض عليهم الاستسلام، لكنهم تمكنوا من الحصول على المياه من أماكن

أخرى مثل فيلكا، وبعد ذلك رحل سعود عن الكويت، ولم يهاجمها [30]. ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد الذي دفع سعود لغزو الكويت وإنما قبول أمير الكويت زيد بن عريعر لاجئاً في الكويت وهو الذي حرض الأحسائيين على الثورة ضد سعود وكان ذلك من أهم أسباب غزو سعود للكويت عام 1793م.

وطبقاً لما ذكره لوريمر الذي اعتمد في كتابه عن هذه الفترة كثيراً على كل من بريدجز، ورينود، بأن السعوديين كانوا في حالة حرب مع الكويتيين خلال إقامة الوكالة البريطانية في الكويت 1793-1795، وأنهم كثيراً ما ظهروا على مقربة من البلدة، لكن هجماتهم لم ينتج عنها سوى قيام عدد منهم بتدمير موارد الماء فيها، وخلال إقامة الوكالة في الكويت لم يحدث هجوم سعودي مهم على الإمارة إلا مرة واحدة استطاع الكويتيون صده [31].

وبالغ بعض الكتاب في عدد وحجم الغزوات الوهابية السعودية التي تعرضت لها الكويت في فترة الوكالة البريطانية التجارية التي انتقلت الى الكويت، فهي غزوة واحدة تلتها غزوات فيما بعد عندما استطاع الوهابيون القضاء على الثورات في الأحساء، وأطراف نجران، والحدود العراقية، وقرر الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود غزو الكويت عام 1795م/ 1212هـ) [32].

حكم الشيخ جابر الأول آل صباح

جاء عهد الحاكم الثالث للكويت جابر الأول بن عبدالله الصباح في عام 1815م، واستمرت فترة حكمه الى عام 1859م، خلال هذه الفترة الطويلة وقعت أحداث مهمة في منطقة الخليج والجزيرة العربية كان لها تأثيرها على الكويت.

إن التحرك السياسي للكويت خلال عشرين السنة الأولى من حكم الشيخ جابر كان يقرره أمران: أولهما، طاقات الكويت وإمكانياتها البحرية والبشرية، وثانيهما، العوامل الخارجية الضاغطة أو المؤثرة. وقد كانت المنطقة في تلك الفترة تتأثر في المقام الأول بوجود الانجليز في مياه الخليج العربي، ثم التواجد التركي العثماني في العراق، والتركي العثماني والمصري في نجد وشرقي الجزيرة العربية. [33].

لقد كانت العلاقات البريطانية الكويتية ودية في عهد الشيخ جابر، وهناك ظاهرتان في تلك الفترة تتعلقان بتلك العلاقات لا بد من الإشارة إليهما:

أ - مساهمة السفن الكويتية في نقل وتوزيع ما كان يغنمه القواسم في البحار ثم يودعونه في البحرين.

ب – عودة انتقال الممثلين الإنجليز أي المقيم البريطاني ورفاقه الى الكويت في الفترة ما بين 1821-1822م. وحول الموضوع الأول ترد الإشارة إليه عندما يتحدث الانجليز عن (القرصنة البحرية) من قبل القواسم. والظاهرة الثانية بعد انتقال الوكالة البريطانية من البصرة الى الكويت للمرة الثانية في الوقت الذي زعم فيه البعض بأن الكويت تخضع للنفوذ العثماني في العراق [34].

لقد كانت الظروف صعبة في العقد الرابع من القرن التاسع عشر، فالإنجليز كانوا يعززون وجودهم في إمارات الخليج، وفي مياهه، والوهابيون يقوى نفوذهم في أواسط الجزيرة العربية وبعض أطرافها، والأتراك والمصريون يتحركون ويتوغلون في الجزيرة العربية. ولما كان موقع الكويت موقعاً استراتيجياً على رأس الخليج، وعلى طريق تلك القوى فإنها كانت مهمة في خططها وسياساتها. لقد قدمت الكويت معونة للحملة التركية المصرية المتجهة الى الأحساء عام 1798م، أما نوعية تلك المعونة فقد كانت سفناً للحملة البحرية للمساهمة في نقل المتاع والتموين، هكذا بانت أهمية الكويت ليس في كونها سوقاً لشراء العلف والمؤن فحسب، لكن أيضاً لكونها قادرة على نقل تلك المؤن لجيوش محمد علي باشا في الأحساء، وفي نجد براً وبحراً [35].

لقد تعرضت الكويت لغزو بندر السعدون في عهد الشيخ جابر، وفوجئ باستعداد الكويتيين لمواجهته فاضطر الى الانسحاب، وعدم مهاجمة الكويت، كما كانت ملاذاً لجأ إليها بعض أفراد عائلتي السعدون والزهير من البصرة هروباً من العثمانيين، وبصورة عامة كانت العلاقات العثمانية الكويتية جيدة في عهد الشيخ جابر الأول [36].

حكم الشيخ صباح الثاني آل صباح:

بعد وفاة الشيخ جابر تسلم حكم الإمارة ولده الشيخ صباح الثاني في عام 1276هـ..

ولم تحدث في عهده أحداث أو إنجازات مهمة ما عدا تعرض الكويت في عهده لهجوم من الوهابيين في معركة (ملح) وهي في الأصل بين عبدالله آل سعود وقبيلة العجمان، ورفض الشيخ صباح الثاني تسليم العجمان الذين التجأوا الى الكويت، واعترف عبدالله آل سعود بأنه لم يكن يقصد الكويت أو آل الصباح، ولكنه جاء يحارب العجمان. واتسعت التجارة الكويتية ونشطت،

وحاول الشيخ صباح وضع رسوم على الواردات ولكن التجار رفضوا ذلك [37]. وطوال تاريخ الكويت قبل النفط كان للتجار نفوذ قوي في تسيير شؤون الإمارة، وبخاصة في الجانب الاقتصادي، لذا كان صوتهم عالياً، ولكن بعد أن أصبحت عائدات النفط بيد الحكومة وأصبح التجار بحاجة للاستفادة من تلك العائدات لم يعد لهم التأثير السابق.

حكم الشيخ عبد الله الثاني آل صباح:

تولى حكم الإمارة بعد وفاة والده عام 1283هـ. كان للشيخ عبدالله الثاني دور في النزاع حول السيطرة على القطيف والأحساء بين اثنين من آل سعود هما الأخوان عبدالله وسعود فاستنجد أحدهما بالعثمانيين وهو عبدالله، ومال الآخر للاستنجاد بالإنجليز. وتعاون شيخ الكويت مع عبدالله، وقدم له مساعدة عسكرية بحرية وبرية. ولم ينس سعود ذلك الموقف لشيخ الكويت إذ بدأ يتحين الفرص للانتقام منه فقام في عام 1290هـ بغزو الكويت، لكنه انسحب قبل أن يبدأ الصدام بين الطرفين بعدما علم الكويتيون بتحركه ضدهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ازدادت الأطماع، ففي هذه الفترة كذلك قام محمد آل الرشيد بغزو الكويت سنة 1295هـ [38]، وهجم على البدو في أطراف الكويت، وانسحب، ويبدو أن هذه الأوضاع والغزوات قد شغلت حاكم الكويت، ولم تذكر المصادر أي إنجازات أخرى اجتماعية أو اقتصادية في عهده.

حكم الشيخ محمد بن صباح الثاني:

بعد وفاة أخيه عبدالله عام 1309هـ، تولى الشيخ محمد حكم إمارة الكويت، وقد كانوا ثلاثة إخوة هم محمد وجراح ومبارك. وكان الشيخ مبارك طموحاً للحكم قوياً يسعى للسلطة، فأقدم على قتل أخويه محمد وجراح إثر خلاف بينهم على أمور تتعلق بتوزيع الأموال، وأصبح مبارك حاكماً للكويت في ظل ظروف إقليمية ودولية معقدة في تسعينات القرن التاسع عشر حتى منتصف الحرب العالمية الأولى.

أما الفترة الوجيزة التي حكم فيها محمد بن صباح الثاني، وبسبب الخلافات بين الإخوة فلم تشهد أيامه أي حوادث مهمة. إن قتل محمد وجراح جعل مبارك ينفرد بالحكم، ومن بعده ابناه جابر وسالم [39].

ومن المهم النظر الى تلك الخلافات المحلية والإقليمية في إطارها الزمني، وفي ظل تلك الظروف، فقد كانت طبيعة النزاعات عائلية قبلية في المنطقة بهدف الوصول للسلطة، وبسبب المصالح المالية، وينبغي الحكم عليها في حدود درجة الوعي والمستوى الحضاري الذي كانت تعيشه شعوب المنطقة. هذا ليس تبريراً لتلك الصراعات والأحداث وإنما هي من طبيعة الوضع الاجتماعي القائم وامتداد لتاريخه الطويل.

الحاكم السابع الشيخ مبارك الصباح:

تسلم الشيخ مبارك حكم إمارة الكويت عام 1313هـ/ 1896م في ظل ظروف سياسية مهمة. فقد كانت فترة صراع بين قوى مختلفة أهمها صراع بين الوجود البريطاني في الخليج وبين الامبراطورية العثمانية في سنواتها الأخيرة. ولما كانت الكويت تقع على رأس الخليج العربي الذي تسيطر عليه بريطانيا، وعلى حدود العراق العثماني الجنوبية فإن وضعها كان حساساً ودقيقاً. وقد اختار مبارك الميل لبريطانيا، ووقع معها معاهدة الحماية عام 1899م. وبدأت التحديات أمام مبارك حيث تحرك يوسف الإبراهيم لمواجهته بدعم من السلطات العثمانية، لكنه فشل في مسعاه، ولجأ الى البصرة، ودعاه مبارك للعودة الى الكويت، والكف عن مناوأته، غير أن يوسف الإبراهيم عاد وأعد جيشاً لغزو الكويت، ووصل سواحلها بحراً، ولكنه وجد استعداد مبارك ورجاله لمواجهته فعاد من حيث أتى. ثم ذهب يوسف الإبراهيم الى قطر، وبدأ من هناك الاستعداد للهجوم على حكم الشيخ مبارك، وقد تعاون معه بعض القطريين، وبقي يوسف الإبراهيم مصراً على الإطاحة بحكم مبارك، ورحل الى حائل للتعاون مع ابن الرشيد في الوقت الذي ساءت فيه العلاقة بين مبارك وعبدالعزيز بن الرشيد، ووقعت بينهما معركة «الصريف» حيث تحرك مبارك الى أراضي آل رشيد لتكون له المبادرة، ولكن مبارك هزم في هذه المعركة وعاد الى الكويت. وقد شجع ذلك الدولة العثمانية على مهاجمة الكويت، وبذلك زاد الضغط على حدود الكويت شمالاً وغرباً. وفي هذه الأثناء كان عبدالرحمن الفيصل آل سعود في الكويت، وخرج ابنه عبدالعزيز آل سعود من الكويت على رأس قوة من أنصاره لاستعادة السيطرة على الرياض، وتم له ذلك واحتلها عام 1320هـ، وبذلك ضيق الخناق على آل الرشيد، وبدأ الانفراج لدى الشيخ مبارك الصباح الذي استعان لمواجهة تلك الضغوط بالإنجليز. ووقعت معركة «هدية» التي هزم فيها كذلك مبارك الصباح،

وكانت بينه وبين الظفير في شمالي الكويت بدعم من السلطات العثمانية عام 1328هـ[40].

حكم الشيخ جابر الثاني بن مبارك الصباح:

بعد وفاة الشيخ مبارك الصباح عام 1334هـ تولى ابنه جابر الثاني حكم الإمارة. وكانت فترة حكمه قصيرة وهادئة نسبياً، فقد تحسنت العلاقات مع الجيران كما أنه اهتم ببعض الأمور الداخلية، ومن أهم ما قام به إعفاؤه الكويتيين من ضريبة الثلث على العقارات التي قررت أيام والده الشيخ مبارك الصباح. وفترة حكمه لم يحدث فيها أي تطور اجتماعي أو اقتصادي لكن وضع الكويت استقر في يد الإنجليز وحمايتهم بعد معاهدة الحماية التي وقعها الشيخ مبارك عام 1899م.

حكم الشيخ سالم بن مبارك الصباح:

تولى الحكم بعد وفاة أخيه عام 1335هـ، ومن أهم الإنجازات في عهده تخفيض الجمارك الى 4%، كما مدت خطوط التلغراف لأول مرة في الكويت في عهده، وواجه الشيخ سالم ظروفاً صعبة حيث اتجهت بريطانيا الى التضييق على تجار الكويت بمنع التهريب، وقد كانت تجارة التهريب مهمة في تجارة الكويت كما أوضحنا في الجانب الاقتصادي من هذه الدراسة، أرادت بريطانيا أن تضع بعض موظفيها في الكويت لضبط الأوضاع التجارية لمصالحها في المنطقة، ورفض الشيخ سالم ذلك الاتجاه. لم تكن كذلك العلاقات جيدة بين الشيخ سالم وابن سعود، وهناك أسباب عديدة لذلك العداء منها وقوف الشيخ سالم مع قبيلة العجمان ضد هجمات ابن سعود، وعدم قناعته بالمذهب الوهابي الخ . . . عندها قرر ابن سعود مهاجمة الكويت ووقعت معركة «حمض» بقيادة فيصل الدويش، وهزم الشيخ سالم، وعاد للكويت فقرر بناء السور لحماية المدينة من هجمات الإخوان الوهابيين، وبعدها بدأ الشيخ سالم مبادرات ودية لحل الخلاف مع ابن سعود. ووقف الإنجليز مع الشيخ سالم ضد التعديات على الكويت، كما وقعت معركة الجهراء سنة 1339 هـ. بين ابن سعود بزعامة قائدة فيصل الدويش وبين الشيخ سالم، وشهد القصر الأحمر في القرية مقاومة الكويتيين فهزم فيها ابن سعود[41].

إذاً رغم صغر حجم الكويت مساحة وسكاناً، وقلة مواردها قبل النفط كانت

التحديات التي واجهتها كبيرة بسبب موقعها الاستراتيجي وأهميتها في تجارة المنطقة.

حكم الشيخ أحمد الجابر الصباح:

تولى الشيخ أحمد الجابر حكم إمارة الكويت بعد وفاة عمه بتاريخ 1339هـ. واستمرت فترة حكمه نحو ثلاثين عاماً، وهي فترة كانت مليئة بالأحداث على مستوى المنطقة والعالم، فقد أعقبت الحرب العالمية الأولى وتخللتها الحرب العالمية الثانية، كما أنها فترة بدأت فيها اليقظة العربية على مستوى العالم العربي للمطالبة بالاستقلال ومقاومة الاستعمار، وفترة شهدت اغتصاب فلسطين وإقامة الوطن القومي لليهود فيها، فترة اكتشف فيها النفط في الكويت بكميات تجارية وبدأ تصديره. بدون أدنى شك كانت مرحلة تتطلب إدارة حديثة لقيادة دفة الإمارة للحفاظ على كيانها وسط هذه الأمواج المتلاطمة.

ولما كانت العلاقات بين ابن سعود وسلفه الشيخ سالم قد تحسنت في آخر أيامه والتي لعب الشيخ أحمد الجابر دوراً فيها فإن ذلك يعني أن العلاقات بين الكويت ونجد قد مرت بفترة من التطبيع، وستكون جيدة في المرحلة التالية أي في عهد الشيخ أحمد الجابر. في الحقيقة أن أهم ما شهدته الكويت في فترة العشرينات هو البداية الفعلية للتعليم الحديث، وإرسال أول بعثة دراسية للخارج، كما شهدت الحصار الاقتصادي السعودي في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات والذي سنبحثه في مكان آخر من هذه الدراسة، أما الثلاثينات فقد شهدت الكويت فيها تطورات مهمة نجملها باختصار بالآتي:

1- استقدام أول بعثة علمية من المدرسين العرب للتعليم الحديث من فلسطين عام 1936م.

2- اكتشاف النفط في الكويت بكميات تجارية مهمة، وتأجيل تصديره بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية.

3- إجراء أول انتخابات لانتخاب مجلس تشريعي لوضع دستور للإمارة نتيجة مطالبات المستنيرين من أبناء الكويت لكن التجربة انتكست بعد أقل من عام.

4- مطالبة الملك غازي بالكويت، وتجاهل اتفاق حسن العلاقات بين العراق والكويت الذي تم بموجب مراسلات الشيخ أحمد الجابر مع رئيس وزراء العراق عام 1932م.

5 ـ في عام 1938م تم انتخاب المجلس التشريعي، وقد وضع المجلس دستوراً للبلاد نص على مبادئ أساسية لإصلاح نظام الحكم، ولم يعمر المجلس أكثر من ستة أشهر فقد اصطدم الحاكم بالمجلس ويعتقد أن بريطانيا كانت تحرض ضد المجلس، ولما رفض أعضاؤه قرار الحل ووجهوا بالقوة.

أما الأربعينات فإن أهم حدث فيها بالنسبة للكويت كان بدء تصدير النفط عام 1946م، ودخول الكويت عصراً جديداً حيث ترتب على ذلك التحديث الشامل الذي دب في أرجائها منذ بداية الخمسينات.[42]

حكم الشيخ عبدالله السالم الصباح:

تولى الشيخ عبدالله السالم حكم إمارة الكويت عام 1950 بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر، وشهدت الكويت في عهده نهضة اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما شهدت استقلال الكويت، وتحولها الى دولة والتطبيق الديمقراطي بدأ بوضع دستور دائم للبلاد.

أهم الإنجازات في عهده:

أولاً: نتيجة لعائدات النفط في بلد صغير وعدد السكان المحدود فقد شهدت الكويت نهضة عمرانية شاملة، ورخاء اقتصادياً.

ثانياً: تطلبت النهضة وقلة عدد السكان قدوم الوافدين الى الكويت وبخاصة العرب للعمل فيها في مختلف المجالات.

ثالثاً: بعد عقد من حكم الشيخ عبدالله السالم بدأت الكويت تتحول من إمارة الى دولة، قيام دولة مستقلة تطلب مقومات أساسية أهمها إلغاء معاهدة الحماية، وإعلان الاستقلال، ودخول الجامعة العربية، وهيئة الأمم المتحدة وإجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يضع دستوراً للبلاد في عهدها الجديد.

إثر ذلك شهدت الكويت نهضة اقتصادية وتعليمية في عهده حيث ارتفع مستوى المعيشة، وهجر الناس العمل في البحر، كما تم التوسع في إنشاء المدارس للبنين والبنات وزاد عدد الطلبة الدارسين في الخارج وبخاصة في الدول العربية[43].

كانت هناك ثلاث قضايا رئيسية واجهت حكم الشيخ عبدالله السالم الصباح هي: السيطرة على الثروة النفطية والتنمية والمشاركة الشعبية وخلال فترة حكمه التي امتدت ما بين 1950-1965م تحقق للكويت الكثير في تلك القضايا

الاستراتيجية. وبدأت في عهده في الخمسينات ممارسة الانتخاب في مجلس المعارف والبلدية وكانت تمهيداً لعصر ديمقراطي منذ بداية الستينات [44].

وقد واجهت الكويت في بداية عهدها بالاستقلال أزمة مع حاكم العراق عبدالكريم قاسم الذي طالب بضم الكويت عام 1961م، وخرجت الكويت من الأزمة معززة استقلالها بالدستور والديمقراطية.

وبدأت الكويت بعد الاستقلال مسيرة الديمقراطية بمجلس تأسيسي منتخب وضع دستوراً للبلاد، صدر عام 1962م في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح، وتضمن الدستور مواد مهمة خاصة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر من أفضل الدساتير في المنطقة يكفل حرية الرأي وقيام المجتمع المدني [45].

حكم الشيخ صباح السالم الصباح:

وفي عام 1965م توفي الشيخ عبدالله السالم الصباح، وأصبح الشيخ صباح السالم الصباح أميراً للبلاد، وقد جاءت فترة حكمه في ظل أوضاع وظروف مهمة:

أولها: إن جزءاً منها امتداد للإنجازات التي تحققت في عهد سلفه.

ثانيها: إن إنجازات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي قد تحققت في عهده، فقد افتتح المطار الدولي الجديد، وأنشئت شبكة حديثة للاتصالات الهاتفية، وحدث تطور اقتصادي بعد زيادة عائدات الكويت النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973م، وشهد عهده أحداثاً مهمة على المستوى العربي فقد وقعت هزيمة العرب في حرب 1967م وكان لها انتكاساتها السلبية على كل الدول العربية ومنها الكويت، كما شهدت هذه الفترة حرب 1973م وانتصار العرب فيها. أما على المستوى المحلي فقد كان تعطيل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور عام 1976 [46]، واستمر ذلك مدة أربع سنوات. وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي تحقق العديد من المشروعات التنموية منها افتتاح جامعة الكويت عام 1966م.

إن الكويت في هذه الفترة كانت مختبراً تجري فيه التجارب على المستوى الاقتصادي والسياسي والقانوني بأسلوب التجربة، وكانت ولا تزال تعاني من

مشكلة التركيبة السكانية، وطغيان المجتمع الاستهلاكي وغيرها، ولعل وضعها الاقتصادي الجيد نسبياً لا يسمح بتفاقم تلك المشكلات.

حكم الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح:

بعد وفاة الشيخ صباح السالم تولى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الحكم في الكويت حتى الآن، وشهدت الكويت في عهده أحداثاً وتطورات مهمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي.

لقد قامت الثورة الإيرانية في عام 1978م، ونظراً لأن إيران دولة جارة، وتقع في المحيط الإقليمي للخليج فإن حدثاً كهذا قد أثر بدون شك على الأوضاع في المنطقة، ثم قامت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م واستمرت ثماني سنوات كان لها آثارها السياسية والاقتصادية المباشرة على الكويت، لقد وقفت الكويت الى جانب العراق في هذه الحرب من منطلق قومي وقدمت له المساعدات منها أكثر من ثلاثة عشر مليار دولار على هيئة منح وقروض ميسرة لم تستردها حتى الآن (47).

وفي عام 1981م تأسس مجلس التعاون الخليجي كإجراء أمني لدول الخليج العربية بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية، وهو منظمة إقليمية تضم دول الخليج العربية، وعلى المستوى المحلي وقعت في عام 1982م أزمة سوق الأوراق المالية في الكويت والمشهورة بأزمة سوق المناخ، وأدت الى إفلاس العديد من الشركات والأفراد، ودخل بعضهم السجن نتيجة المضاربة وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، وبدون شك تأثر الاقتصاد الكويتي من جراء تلك الأزمة (48).
رغم ذلك استعاد الاقتصاد وضعه الطبيعي بعد فترة وجيزة وعادت وتيرة التنمية الى وضعها الطبيعي في الصعود والهبوط لكنها حققت إنجازات على مستوى توفير الخدمات وارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة استثمارات الكويت في الخارج.

وفي عام 1986 عطل البرلمان للمرة الثانية واستمر ذلك حتى بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي حيث أعيدت الحياة الديمقراطية في عام 1992م.

وحاولت الحكومة إيجاد بديل لمجلس الأمة بعد الحل الثاني وتعطيل بعض مواد الدستور، وقد خلق حل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور حالة من عدم الارتياح في الأوساط الشعبية، وأصبح تقييد حرية الرأي وحرية الصحافة هي السمة الغالبة لتلك الفترة وبدأت الضغوط الشعبية المطالبة بالحياة النيابية،

فطرحت الحكومة موضوع قيام المجلس الوطني الكويتي كبديل لمجلس الأمة على أن يكون نصفه بالانتخاب ونصفه بالتعيين وصدر مرسوم أميري بقيامه بعد خطاب صاحب السمو الأمير في 22 أبريل 1990، ولم يعش المجلس الوطني طويلاً حيث حدث الغزو العراقي للكويت بعد أربعة أشهر[49].

في 2 أغسطس عام 1990، فوجئ الشعب الكويتي والعالم باجتياح جيوش النظام العراقي الكويت واحتلالها كاملة، وجاء الاحتلال في وقت كان حوالي ثلث الشعب الكويتي مسافراً في إجازة الصيف، كما غادر الكويت في فترة الاحتلال حوالي ثلث الشعب كذلك ولم يبق من الكويتيين تحت الاحتلال إلا ثلث الكويتيين مع مغادرة الأغلبية الساحقة من العرب والأجانب، وسرعان ما تحرك العالم في أول تحالف دولي من نوعه لتحرير الكويت من الاحتلال وتم ذلك في 26 فبراير 1991 بعد سبعة أشهر من الاحتلال، وعادت الكويت لأهلها مدمرة ومخربة وقد نهبت، وأحرق نفطها وسماؤها ملوثة، وكانت مرحلة صعبة بعد الاحتلال حيث تحدي إعادة تأهيل الخدمات والبنية الأساسية وإطفاء حرائق النفط التي أشعلها النظام العراقي لكن المرحلة الأكثر صعوبة مواجهة تداعيات الغزو على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقرير إعادة الحياة النيابية تنفيذاً لقرارات وتوصيات المؤتمر الشعبي في جدة والذي عقده الكويتيون أثناء الاحتلال، وجرت الانتخابات في أكتوبر 1992 لمجلس الأمة وعادت الحياة الديمقراطية والعمل بالدستور، وبعد انتهاء مدة المجلس جرت انتخابات جديدة في أكتوبر 1996، واتضح تأثير تداعيات الغزو على الوضع العام في البلاد وعلى نتائج الانتخابات.

الرحالة الغربيون والكويت:

ومن المهم ونحن نبحث في تاريخ الكويت أن نعطي اهتماماً لما ذكره الرحالة الغربيون عن الكويت أثناء مرورهم بها. فرغم أن المعلومات التي ذكروها قليلة ومحدودة، ولكنها ذات أهمية كبيرة نستطيع من خلالها أن نستنتج طبيعة أوضاعها الاقتصادية وعلاقاتها بالقوى الأخرى، ومدى استقلاليتها. لقد مر بالكويت في الفترة ما بين 1815-1866م ثلاثة من الرحالة الأوروبيين تصادف مرور أولهم بها سنة 1816م وهو بكنجهام، ثم جاء الرحالة ستوكلويلر في عام 1861م، وقد دون هؤلاء أخبار الكويت كما شاهدوها، وأعطوا وصفاً للحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها، وتعتبر كتابات بكنجهام عن الكويت مهمة لأنه

أشـار الى اسـتقـلالهـا كإمـارة منذ وقت مـبكر، كـمـا تحدث عن تجارة الكويت البحرية، وعن جزرها وبخاصة جزيرة فيلكا. أما ستوكويلر فقد كان وصفه للكويت أكثر دقة، وأوسع، مركّزاً على نشاط الكويت التجاري، وعلى وصف الناس والمساكن والحياة العامة وتأتي تقارير بيلي الرسمية عن الكويت الى حكومة بومبي البريطانية متحدثة عن القبائل والتجارة، ومصادر الثروة بالمنطقة ككل، ووصف لمدينة الكويت كما أشار في تلك التقارير الى أن الكويت إمارة صغيرة ومدينة صحية للغاية، وقد كـانت أمراض العيون والجدري نادرة فيـهـا، وإن الأمراض التي كانت منتشرة مثل الزهري فهو مستورد من بومبي ثم الروماتيزم في الشتاء. وقدر عـدد بحارة الكويت بأربعة آلاف وقال: إن لدى الكويت أربعة آلاف بحار، وحـوالي ستة آلاف مقاتل من البدو [50]. وإن كانت هذه الأرقام مبالغاً فيها بعض الشيء، وتحتاج الى تأكيد من مصادر أخرى لأن عدد سكان الكويت في ذلك الوقت لا يسمح بوجود هذا العدد الكبير من البحارة والمقاتلين. وذكـر بيلي في تقريره لعام 1866م، أنه أمضى أسبوعاً في الجهراء، وتقع في الزاوية الشمالية الغربية من خليج الكويت، ويقال إن الموقع قديم جداً، ويمكن العثور على بقايا مبان قديمة في المنطقة المجاورة [51].

وبما أن ما ذكره الكولونيل لويس بيلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج مهم عن الكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فسنذكر في ما يلي نصاً مما قاله: «خليج الكويت ـ الخليج المقدس عند الأقدمين الذي وقف على شاطئه جيرا نهيس، ويقال إن كلمة قرين (اسم الكويت السابق) آتية من القرن بسبب الشبه بين خليج الكويت والقرن.

أما الكويت الاسم الحالي وعمره حوالي مائة عام (هذه المدة حددها أثناء رحلته عام 1866). فأت من الكوت أي القلعة، وفي الأساس احتل الكويتيون قلعة تدعي مونغار سأر واقعة على نهر الزبير، وكانوا هم الملاحون الذين يتحكمون بمداخل شط العرب، لكن بعد تعرضهم لهجمات الأتراك اتجهوا جنوباً، وأقاموا لأنفسهم مواقع وتحصينات جديدة في الداخل ضد الغزوات. على أن الأرض هنا غير منتجة زراعياً، والمياه في الكويت نفسها ملوثة، ومع ذلك فإن الكويت هي أحد الموانئ المزدهرة على الخليج، ولها تجارة واسعة تمتد الى الهند وسواحل الجزيرة العربية. . . ومن الناحية البرية تتاجر الكويت مع البدو الذين يجلبون في الشتاء والربيع الخيول والصوف، لمبادلتها بالبن والأرز

والحاجيات الأخرى . . . ثمة اعتقاد في الكويت بأن نهراً قد مر في شمالي الكويت في إحدى المراحل التاريخية، ولم أستطع العثور على أثر لهذه القناة الآن لكنني في مناسبة سابقة أبحرت الى رأس خور الزبير، وهناك وجدت قناة صغيرة تربط الخور بأنهار البصرة [52]. من أقوال هذا الرحالة يمكن استنتاج بعض القضايا المهمة:

أولاً: إن سكان الكويت قد تعرضوا لهجمات من الأتراك العثمانيين في العراق مما اضطرهم ذلك الى التوجه جنوباً داخل إمارتهم للتحصن بها فذلك يدل على أن هذه الإمارة لم تكن تابعة للدولة العثمانية فعلياً.

ثانياً: إن إمارة الكويت في ذلك الوقت كانت مزدهرة تجارياً بسبب موقعها وتجارتها تمتد الى شبه القارة الهندية وسواحل الجزيرة العربية، وذلك يدل على نشاطها في هذا الميدان منذ وقت مبكر، كما أنه ذكر تجارة القوافل في البر، ونوعية البضائع مع مواد غذائية وغيرها.

ثالثاً: إن ما ذكره حول فكرة وجود نهر شمالي الكويت في التاريخ القديم رغم عدم تأكيد ذلك ينبه الى أهمية البحث والتنقيب الجيولوجي والآثاري لتأكيد أو نفي وجود مثل هذا النهر في التاريخ القديم، وإن اكتشاف ذلك النهر قد يترتب عليه استنتاجات جغرافية وتاريخية مهمة.

مع نهاية القرن التاسع عشر لدينا إمارة الكويت، وشعبها الصغير المكون من القبائل وبعض العائلات وتقوم بنشاط تجاري بارز في المنطقة، وقد كونت سمعة تجارية جيدة تفوق حجمها كإمارة صغيرة. وإذا كان موقع الكويت سبب ازدهارها التجاري لأنها تقع على رأس الخليج، وعلى طريق التجارة البرية والبحرية، فإن نشاط الكويت التجاري وأهمية موقعها كان وراء الكثير من المتاعب التي واجهتها من بعض جيرانها ومن القوى الدولية الطامعة في المنطقة.

العلاقات الكويتية البريطانية:

بدأت العلاقات البريطانية الكويتية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر بعد حصار الفرس للبصرة واحتلالها ما بين 1776م الى 1779م حيث قامت بريطانيا بنقل وكالتها التجارية الى الكويت كما سبقت الإشارة الى ذلك، وأن اختيار الكويت مقراً لتلك الوكالة يدل على أن الكويت لم تكن تابعة للدولة العثمانية، وأن ذلك الاختيار كان لأسباب عديدة منها: إن الكويت كانت قد استخدمت

بنجاح كمركز لرسائل شركة الهند الشرقية خلال احتلال الفرس للبصرة. كما أن نفقات الوكالة في الكويت أقل من نفقات وكالة الشركة في البصرة. وإن علاقات حاكم الكويت آنذاك الشيخ عبدالله الصباح مع الإنجليز كانت جيدة إضافة الى أن ميناء الكويت كان صالحاً لرسو سفن الشركة، لكنهم اكتشفوا أن اختيار الكويت لم يكن موفقاً بسبب هجمات الوهابيين، لذلك كان وجود الوكالة التجارية الإنجليزية في الكويت مؤقتاً عادت ثانية الى البصرة بعد زوال احتلال الفرس لها، وتجدر الإشارة إلى أن الكويتيين قد دافعوا عن إمارتهم ضد الهجمات التي تعرضت لها، وبقيت خارج نفوذ الوهابيين وكذلك خارج نفوذ الدولة العثمانية [53].

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر كانت العلاقات بين القوى الإقليمية متوترة في المنطقة حول الكويت، ولقد لعبت عوامل مختلفة دوراً في حماية كيان إمارة الكويت في ظل تنافس وصراع إقليمي ودولي في ذلك الوقت، منها ما يتعلق بالأسر الحاكمة في المنطقة، ومنها ما يتعلق بالنزاع الإنجليزي العثماني إضافة الى إصرار بريطانيا على اعتبار هذه المنطقة مجالاً حيوياً لمصالحها، لذلك دافعت عن نفوذها في سواحل الخليج. ويمكن القول إن السياسة البريطانية قد تبلورت في الخليج العربي في الفترة النابليونية 1798–1810 أي عندما صار الخطر الفرنسي واضحاً على طريق الهند وكان لتلك السياسة جانبان:

أولهما: حرب مع سفن القرصنة الفرنسية في أعالي البحار في الطريق الى الهند.

وثانيهما: محاربة فرنسا على الصعيد السياسي في منطقة الخليج كمنافس لاحتكارها التجاري وذلك بعقد اتفاقيات مع إمارات الخليج العربي والقوى المحلية حيث بدأت مع ساحل عمان وسلطنة عمان في 1814م و1820م كرد على الاتصالات الفرنسية التي سبقت ذلك التاريخ.

كانت العلاقات البريطانية الكويتية في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر طبيعية وتتطور للأفضل، فالسمة الأولى مساهمة السفن الكويتية في نقل وتوزيع البضائع في أعالي البحار، والثانية انتقال الممثلين البريطانيين الى الكويت، وكذلك الوكالة التجارية من البصرة مرة ثانية عام 1821م.

وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما توجه المصريون الى شرقي الجزيرة العربية أيام محمد علي كانت مسألة توفير الذخيرة والمؤن كالرز والشعير للخيل مطالب أساسية يتطلع إليها جيشه في المنطقة وقد لعبت الكويت دوراً في

ذلك، فإن تجارة الكويت البحرية والبرية كانت معروفة ونشيطة في تلك الفترة. من هنا تتضح أهمية الكويت لكونها قادرة على نقل تلك المؤن لجيش محمد علي في الأحساء ونجد [54].

لقد كانت بريطانيا في ذلك الوقت تسعى لخلق علاقات جيدة مع حكام الخليج، ومنها إمارة الكويت، واستمرت تلك العلاقات التي اتخذت طابعاً ودياً حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما ذكر الرحالة الغربيون والسياسيون البريطانيون ومنهم كابتن بيلي عام 1863، والذي وصف تلك العلاقات بالودية، ولفت بيلي أنظار بريطانيا الى أهمية الكويت وبأنها ستكون ميناء له شأن عظيم في المستقبل، وذكر بيلي أن العلاقات العثمانية الكويتية في ستينات القرن التاسع عشر كانت اسمية وليست فعلية [55].

لقد كانت العلاقات الكويتية البريطانية قد بدأت وتطورت لأسباب سياسية واستراتيجية واقتصادية، فمن الناحية الاقتصادية يمثل موقع الكويت على رأس الخليج العربي أهمية خاصة لمرور التجارة شرقي المتوسط الى الهند وشرقي أفريقيا والعكس، كما أن ميناء الكويت جيد لمثل هذا النشاط، أما الناحية السياسية فمنذ تطلعت بريطانيا للسيطرة على منطقة الخليج العربي في بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر والقوى الدولية والإقليمية في تنافس وتنازع على المصالح فيها، وأيقنت بأن ربط علاقات وثيقة مع الكويت يشكل أهمية خاصة في سياستها خاصة في نزاعاتها مع الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وقد تطورت تلك العلاقات الاقتصادية والسياسية بين بريطانيا والكويت فقد قام عدد من الرحالة والسياسيين البريطانيين بزيارات للكويت، وأصبح لبريطانيا نشاط قنصلي، وبريدي، وتعاون سياسي واقتصادي مع الكويت بلغ ذروته في اتفاقية 1899م بين بريطانيا والكويت. وجاءت هذه الاتفاقية كتوجه بريطاني كويتي مشترك لمواجهة ضغط الدولة العثمانية على الكويت، وتنص الاتفاقية على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية، ولا تقيم الكويت أية علاقات مع دول أخرى إلا بمشورة بريطانيا. وقد أدت تلك الاتفاقية الى ردود فعل تركية وألمانية [56]، لأنها جاءت في وقت كان النشاط الألماني والعثماني التجاري والسياسي يشتد باتجاه منطقة الخليج العربي. وفي بداية القرن العشرين بدأ ضغط التنافس الألماني البريطاني يتصاعد في الدولة العثمانية عندما قام الامبراطور

الألماني بزيارة الى تركيا ونشأت مع تلك الزيارة فكرة إنشاء خط حديدي مشترك بين البلدين، ولما كانت فكرة الخط تنتهي شمالي الكويت في كاظمة فإن الدولة العثمانية سعت لجعل الكويت إقليماً من أقاليم امبراطوريتها لكن ذلك لم يكن ليتعدى التبعية الاسمية لا الفعلية رغم محاولاتها، لأن الكويت قد ارتبطت باتفاقية حماية مع بريطانيا، ولأنها حاولت أن تكون مستقلة عن الدولة العثمانية. وكانت حدود الكويت غير مستقرة بسبب طبيعة البدو غير المستقرة لذلك لم تكن حتى ذلك التاريخ حدوداً ثابتة، والحدود هي المناطق التي تتواجد فيها القبائل والسكان التابعون لشيخ الكويت، وتجدر الإشارة الى أن قبائل العجمان في الصيف تقيم في جنوبي الكويت بينما تضرب قبائل المطير في شماليها [57].

ثمة عوامل أخرى جعلت الكويت أكثر أهمية من الموانئ الأخرى في التجارة، بما أن الكويت إمارة مستقلة فهي البقعة التي وجد فيها أهل المنطقة ممراً حراً الى البحر، ذلك أن العرب يكنون كرهاً شديداً للأتراك، لذا كانوا يتجنبون المرور في الطرق والموانئ التي يسيطر عليها الأتراك، أما الكويت فيستطيعون الوصول إليها دون مشاكل وبكل أمان. والسوق المفتوح في الكويت ليس فقط مكاناً للتجارة بل هو أيضاً منطلق للقوافل [58].

بعد الزيارة التي قام بها الامبراطور الألماني الى الدولة العثمانية لبحث موضوع إنشاء خط سكة حديد برلين ـ اسطانبول ـ بغداد ـ كاظمة، قام اللورد كرزون نائب ملك بريطانيا في الهند بزيارة الى الكويت لتقوية العلاقات بين إمارة الكويت وبريطانيا، وعلى أثر تلك الزيارة عين أول وكيل سياسي بريطاني في الكويت، وفتح دائرة بريد في الكويت لتسهيل النشاط التجاري مع الكويت عام 1904م، وكانت بريطانيا تسعى من وراء ذلك حماية تجارتها في المنطقة [59]. وتحسباً لمواجهة أي تنسيق ألماني عثماني يستهدف الكويت.

ومنذ ذلك الوقت «طلبت الحكومة البريطانية من مقيمها السياسي في الخليج العربي أن يفاوض الشيخ مبارك للسماح بالتنقيب عن النفط في الكويت، وعدم السماح لأي دولة أخرى بذلك، وفي تشرين الأول 1913م كتب السير برسي كوكس كتاباً الى الشيخ مبارك يعرض عليه وجهة نظر حكومته حول هذا الأمر، ويطلب منه الموافقة على مقترحاتها فأجابه بالموافقة، وأظهر استعداده لمساعدة الخبراء الفنيين، وتسهيل مهمتهم في أراضي الكويت» [60] وفي عام 1913م صدر بروتوكول لندن حول الكويت ويشمل مجموعة مواد حول الحدود، وإجراءات

تعتبر استكمالاً لمعاهدة 1899م حول حركة القبائل على حدود الكويت، والاستقلال الذاتي للكويت وحدودها، وذلك الاتفاق قد ورد في الاتفاقية البريطانية العثمانية لعام 1913، وحددت الحدود طبقاً لذلك الاتفاق كما يلي.
«أن خط الحدود يبدأ من الساحل عند مصب خور الزبير الشمالي الغربي، ويمر مباشرة في جنوب أم قصر وصفوان، وجبل سنام بحيث تترك هذه المحلات وآبارها الى ولاية البصرة، ويصل الى الباطن، ويتبع ذلك نحو الجنوب الغربي حتى حفر الباطن بحيث يترك ذلك الى جهة الكويت، ومن هذه النقطة فإن الخط يتجه نحو الجنوب الشرقي تاركاً الى الكويت آبار الصفا وآبار الكرعة وجبال الوربا واثنا حتى يصل البحر قرب منيفة، وقد أشر لهذا الخط باللون الأحمر على الخريطة» [61] لكن خط الحدود قد جرى عليه تعديل في اتفاق العقير 1922م خاصة في ما يتعلق بالحدود الجنوبية للكويت، وخسرت الكويت بموجبه مساحات من الأراضي.

ونظراً لارتباط العلاقات الكويتية البريطانية بالعلاقات الكويتية الهندية فمن الأهمية بمكان التطرق الى العلاقات الكويتية الهندية في فترة الاستعمار البريطاني وما بعدها.

العلاقات الكويتية الهندية:

لقد مر النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي بعدة مراحل في العصر الحديث، وشهد نشأة ونشاط شركة الهند الشرقية الإنجليزية ومنافستها للبرتغاليين والهولنديين في منطقتي الهند والخليج العربي، كما شهد هيمنة بريطانية على تجارة المنطقتين، ومواجهة منافسة غيرها من القوى الأخرى التقليدية والجديدة. وكانت العلاقات التجارية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي نشطة في عمليات التصدير والاستيراد المتبادلة، ولكن في إطار ما سمحت به السياسة البريطانية والمسيطرة على المنطقتين آنذاك، وفي حدود مصالحها التجارية والسياسية وبخاصة بعد احتلال الهند وعدن في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

لقد تعرض النشاط التجاري بين الهند والخليج الى صعود وهبوط نتيجة تطور الأحداث السياسية والعسكرية ولا سيما أثناء الحربين العالميتين، كما أن طبيعة العلاقات التجارية في المنطقة قد تغيرت نسبياً بعد استقلال دول شبه القارة

الهندية عام 1947م، حيث دخلت هذه الدول مرحلة جديدة ولم تقطع جذورها بالماضي، [62]، وقد نشطت التجارة بين الكويت وشبه القارة الهندية قبل استقلال دولها وبعد ذلك. فقد كانت الهند تصدر المواد الغذائية للكويت والعراق، ومن أهم تلك الصادرات الأرز والشاي، ولعبت تجارة التهريب أهمية في نقل تلك المواد بهدف الالتفاف على قوانين الجمارك التي كانت تفرض الضرائب على تلك الصادرات، وقد كتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الى المقيم السياسي في الخليج في 20 ديسمبر 1937 تقريراً يقول فيه «إن المراكب الكويتية هي مراكب للتهريب. وتقوم معظمها بنشاط تجاري غير مشروع وغير قانوني، ففي الخريف تحمل سفنهم تمور البصرة الى الهند، ثم تحمل الخشب والحبال والمواد الأخرى أثناء عودتها الى منطقة الخليج. . . وعند إبحارهم الى البحر الأحمر من الهند يحملون من الساحل الأفريقي الأخشاب وزيت السمك. . إن بعض السفن الكويتية كانت تشترك في تصدير الشاي الهندي بدون رخصة، وتهريبه الى الخليج» . . [63]

واستمر النشاط التجاري بين الكويت وشبه القارة الهندية بعد استقلال دولها ولم يتوقف. وأهم ملمح للعلاقات بين الهند والكويت بعد استقلال دول شبه القارة الهندية، وبعد تطور الكويت إثر تصدير النفط هو الهجرة من تلك المنطقة. حيث شكلت الهجرة من شبه القارة الهندية أساس الهجرة الآسيوية الى الكويت وبخاصة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين وبأعداد كبيرة أثارت مخاوف المثقفين على هوية منطقة الخليج كلها. وفي المجال السياسي فقد كانت المنطقتان: شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي تخضعان للسيطرة البريطانية في الفترة نفسها ولذلك كانت تدار بسياسة تخدم المصالح البريطانية، وحتى العديد من القوانين في المنطقتين كانت متشابهة إن لم تكن واحدة.

لقد سعت السياسة البريطانية الى ضبط أوضاع المهاجرين من شبه القارة الهندية الى الكويت ومنطقة الخليج العربي باستمرار بهدف الاستقرار السياسي، لأن أي اضطراب قد يخلقه هؤلاء من شأنه أن يثير السكان المحليين، ويؤثر على المصالح البريطانية في المنطقة، ويتضح ذلك من موقف السلطات البريطانية من إضرابات عدد من الهنود والباكستانيين في الكويت عامي 1948م، 1953م، حيث تحركت لمعرفة أهدافها والقوى التي كانت تقف وراءها، وما إذا كانت ذات دوافع سياسية. [64].

العلاقات الكويتية العثمانية:

في النصف الأول من القرن التاسع عشر واجهت الكويت ثلاثة تحديات كان عليها أن تتعامل معها بنوع من الحذر والحنكة السياسية وهي إمارة صغيرة وإمكاناتها محدودة. التحدي الأول: كان الدولة العثمانية، والثاني: نشاط محمد علي والى مصر في الجزيرة العربية، والثالث: هو الحركة الوهابية والسعوديون، وقد كانت الظروف السياسية والاقتصادية في حينها تحتم على الكويت أن تبقى على علاقة معينة مع هذه الأطراف المختلفة دون أن تخسر استقلالها من جهة، ودون أن تصطدم بإحدى هذه القوى من جهة أخرى، لكن تلك السياسة لم تجنبها الدخول في مشكلات مع تلك الأطراف.

وأثناء زحف جيوش محمد علي والي مصر في الجزيرة العربية لم تصل الى الكويت، ولعل ظروف حملته على السودان كانت السبب في عودة ابنه إبراهيم باشا الى مصر. لكن الوضع اختلف في الفترة الثانية من تحرك جيوش محمد علي الى نجد والأحساء، حيث كان يتطلع الى احتلال العراق فجعله ذلك يهتم بالموانئ على الخليج العربي لحاجة جيوشه الى الذخيرة والتموين، فسمح للجيش المصري بشراء الغلال من الكويت، وكانت علاقة الكويت بالمصريين حينها ودية تبادل فيها الطرفان المنفعة إذ بقيت الكويت محتفظة باستقلالها وحصلت جيوش محمد علي من الكويت على المؤن والذخيرة [65]. وبحكم الجوار بين العراق والكويت فقد مرت العلاقات بين البلدين بفترات من التوتر وأخرى من الهدوء بسبب تحرك القبائل على الحدود، أو التهريب التجاري أو نزوح بعض العائلات وسكنهم في جنوبي العراق أو في الكويت أو حتى بسبب أملاك الكويتيين في مزارع البصرة [66].

بعد أن فشلت الدولة العثمانية في استمالة حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح بدأت بإثارة المشكلات حول الكويت لكن الكويت لم تنصع لضغوط العثمانيين لفرض التبعية عليها فلجأوا الى تهديدها، وكان الألمان في بداية القرن العشرين يحرضون العثمانيين على ذلك لأنهم كانوا يسعون للحصول على موقع قدم في الخليج لمواجهة السياسة البريطانية من جهة ولمصالحهم التجارية من جهة أخرى [67].

في الحقيقة عندما بدأ اهتمام الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا بمنطقة الخليج العربي واشتد التنافس عليها تحركت الدولة العثمانية لأنها تعتبر منطقة الخليج منطقة حدودية لها، ولأن لها نفوذاً مباشراً في بعض أجزائها، وكانت الكويت هدفاً للأطماع ومجالاً للنزاع. وفي عام 1914 عقد مؤتمر الكويت بعد أن

نشب الخلاف بين الدولة العثمانية وعبدالعزيز بن سعود إثر سيطرة الأخير على الأحساء التي كانت تابعة للسيادة العثمانية عندها بدأت الاتصالات السرية بين عبدالعزيز بن سعود وبريطانيا [68]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أوضاع الدولة العثمانية في ذلك الوقت وفي بداية الحرب العالمية الأولى كضعفها، وبأنها كانت مستهدفة بالتدمير والاستيلاء على المناطق التابعة لها وبخاصة ولاياتها العربية فإن الدولة العثمانية خاسرة في محاولاتها الحفاظ على ما تبقى من ولاياتها أو في نزاعها لفرض التبعية على الكويت أو غيرها.

لم يكن التحدي العثماني هو الوحيد الذي واجه الكويت وإنما قبائل شمر الذين شجعتهم السلطة العثمانية. لقد كان شيخ شمر عبدالعزيز الرشيد في نزاع مع عبدالعزيز بن سعود بعد سيطرة الأخير على نجد. وكان ابن الرشيد ينطلق في هجماته القبلية من معقله حائل، وقرر الشيخ مبارك الصباح محاربة عبدالعزيز الرشيد الذي هدد إمارة الكويت كذلك، فوقعت بينهما معركة «الصريف» عام 1313هـ، ودوافع الشيخ مبارك كانت عديدة:

أولاً: أنه كان يسعى أن يكون قوة إقليمية مهمة في المنطقة تخافه مثل تلك القبائل فيتقي شرها وتبتعد عن مهاجمة الكويت.

ثانياً: أن علاقته مع عبدالعزيز بن سعود كانت جيدة.

ثالثاً: كان الشيخ مبارك يحاول حماية طرق التجارة البرية بين نجد والكويت والتي كان ابن الرشيد يهددها باستمرار، فقد كانت مهمة في موارد الكويت في تلك الفترة.

رابعاً: كان يهدف تأمين طريق الحج للكويتيين ومن ينطلق من الكويت لأداء فريضة الحج [69]. هذه الدوافع والاعتبارات كانت وراء تحرك الشيخ مبارك الصباح للاصطدام مع شيخ شمر في معركة الصريف، وهي منطقة تقع في القصيم في المملكة العربية السعودية لكن الشيخ مبارك خسر في تلك المعركة، وخشيت بريطانيا من تحركات الشيخ مبارك حتى لا تتخذها الدولة العثمانية ذريعة للتدخل. ولم يقف الأمر عند هزيمة الشيخ مبارك بل عزم ابن الرشيد على مهاجمة الكويت وساعدته الدولة العثمانية، ووقفت السلطات البريطانية مع شيخ الكويت فانسحب ابن الرشيد من حدود الكويت [70].

ومن المشكلات التي أثيرت بين الكويت والدولة العثمانية مسألة حدود

الكويت والاتفاق البريطاني العثماني بشأنها قبل دخول العثمانيين الحرب العالمية الأولى عام 1913م.

إن مشكلة الحدود بين العراق والكويت قد مرت بعدة مراحل منذ عام 1913م عندما كانت السلطة العثمانية قائمة قبل سقوطها في الحرب العالمية الأولى، وكذلك في عام 1922م في اتفاقية العقير، ثم بعد استقلال العراق عام 1932، وبعد اكتشاف النفط في الكويت الذي تزامن مع عهد الملك غازي، وفي عام 1951م وبعد استقلال الكويت عام 1961، وفي عام 1963م.

وكانت المشكلة، ولا تزال مسألة حدود وخلاف حول ترسيمها لكن الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس 1990م قد نسف ذلك التاريخ وحوله الى كارثة عندما قام الجيش العراقي باحتلال الكويت حيث ادعى النظام العراقي أن للعراق حقاً تاريخياً في الكويت.

لقد بدأت مسألة الحدود بين العراق والكويت عام 1912م برسائل متبادلة بين السلطة العثمانية والحكومة البريطانية، وتم تحديدها في عام 1913م، وفي عام 1913م وافق الشيخ مبارك الصباح على منح امتياز التنقيب عن النفط في الكويت لشركة النفط البريطانية الفارسية المحدودة، وفعلاً زارت بعثة من البحرية البريطانية الكويت لتفحص تسرب الغاز في منطقة برقان في نوفمبر 1913م، ويلاحظ تزامن إثارة مسألة الحدود مع النفط، فقد كان للعامل الاقتصادي دور في هذه المسألة رغم أن العراق من البلدان الغنية في النفط والزراعة، وقد اكتشف النفط فيه منذ أمد بعيد وهو أول بلد عربي يظهر فيه النفط قبل الحرب العالمية الأولى. لقد نصت الاتفاقية البريطانية العثمانية عام 1913 على حدود الكويت الشمالية والجنوبية وذكرت المادة الخامسة من تلك الاتفاقية «ويمارس شيخ الكويت الاستقلال الذاتي داخل الأراضي التي تشكل حدودها نصف دائرة مركزها مدينة الكويت ويقع خور الزبير في أقصى شمالها كذلك جزر وربة وبوبيان ومسجان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروه وأم المرادم مضافاً إليها الجزر والمياه المجاورة كلها داخلة ضمن هذه المنطقة» (71).

يبدو أن ظهور النفط وإنتاجه بكميات كبيرة في الكويت قد كان له انعكاسات سلبية على هذه الإمارة سابقاً والدولة حالياً، وحدودها قد ثبتت نتيجة الضغوط التي واجهتها عند اكتشاف النفط نتيجة للمسح الجيولوجي، قبل الحرب، وعند

التنافس على النفط بين الأمريكان والإنجليز في العشرينات، فكانت اتفاقية العقير 1922، وعند اكتشاف النفط بكميات تجارية في الثلاثينات كانت مطالبة الملك غازي بالكويت، وعند استقلال الكويت وبدء سيطرتها على ثروتها النفطية في بداية الستينات كانت مطالبة عبدالكريم قاسم، وعند رخاء الكويت وازدهارها في السبعينات والثمانينات كان الغزو والاحتلال.

موقف القوى الأوروبية الأخرى في الخليج في بداية القرن العشرين:

لم يكن النزاع البريطاني العثماني على الخليج في بداية القرن العشرين بعيداً عن منافسة القوى الدولية الأخرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا لأهمية هذه المنطقة الاستراتيجية من حيث الموقع والنشاط التجاري واحتمال وجود النفط فيها، وكون الكويت تقع على رأس الخليج شمالاً فهي مهمة في الاستراتيجية الأوروبية آنذاك ومصالحها الحيوية في المنطقة وبخاصة بعد أن عرفوا بأن هذه المنطقة غنية بالنفط.

أولاً: فرنسا

كانت فرنسا من الدول التي لها مصالح في منطقة الخليج العربي، ولقد كان أول اتصالها بالخليج عن طريق مستعمراتها وأهمها جزيرتا مورشيوس وبوروين، وتقعان بالقرب من موزمبيق في أفريقيا، وكانت عمان أكثر بلدان الخليج صلة بفرنسا حيث تبادلت التجارة مع المستعمرات الفرنسية في أفريقيا الشرقية، وعندما انتهت الحرب بين انجلترا وفرنسا عام 1762م توثقت العلاقات بين عمان وفرنسا أكثر من السابق. ولما قامت الثورة الفرنسية عام 1789م عملت فرنسا على تغيير سياستها إزاء الخليج ونظرت إليه باهتمام أكثر فقررت إنشاء قنصلية لها في مسقط، وبدأت علاقاتها السياسية والتجارية تقوى وتتوثق مع كل من عمان وفارس منذ بداية القرن التاسع عشر.

لكن موقف بريطانيا كان مواجهة النفوذ الفرنسي في الخليج واستمر ذلك النزاع طوال القرن التاسع عشر تقريباً حتى عقد اتفاق بين بريطانيا وفرنسا عام 1904م وتضمن تحالف الدولتين لمواجهة الاعتداءات الأجنبية [72]. وفي حقيقة الأمر كان الاتفاق لتوزيع المصالح والأدوار في السياسة الاستعمارية للقوتين الأساسيتين في ذلك الوقت بريطانيا وفرنسا، ولم يكن التنافس بينهما مقتصراً على منطقة الخليج وإنما امتد ذلك الى مناطق أخرى وبخاصة أفريقيا.

لقد تركز النشاط الفرنسي في عمان والقرن الأفريقي في هذه المنطقة أثناء القرن التاسع عشر ولم يمتد الى أعالي الخليج ليصل الى الكويت لأن النفوذ البريطاني في شبه القارة الهندية وقناة السويس جعل بريطانيا تحرص للسيطرة على طرق التجارة شرقي السويس ومنها منطقة الخليج وتسبق غيرها إليها، ولأن فرنسا كانت لديها مناطق ذات أهمية حيوية كذلك هي بدورها تركز عليها مثل الشمال الأفريقي منذ احتلالها الجزائر عام 1830م.

ثانياً: روسيا

كانت روسيا إحدى القوى الدولية التي تتطلع الى مصالح مماثلة للقوى الأوروبية الأخرى وبخاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وكانت ترسم خططها للتغلغل الاقتصادي في بلاد فارس ومن خلالها أدركت أهمية الخليج العربي في التجارة الدولية. وبعد معاهدة برلين 1878م بين الدول الأوروبية الاستعمارية بهدف التنسيق بينها وجهت اهتمامها نحو فارس وكترضية لها سمح لها بامتيازات تجارية في فارس شأنها شأن بريطانيا ومنحت امتياز مد أي خط سكة حديد تريده روسيا في أي ناحية من فارس في فترة خمس سنوات، وأسست وزارة المالية الروسية مصرفاً لها في فارس، وفي عام 1893م أرسلت روسيا الى الخليج العربي باخرة رست في مسقط، وتم الاتصال لأول مرة بسلطان مسقط، حول إمكانية عقد اتفاقية سياسية، ولم يستجب السلطان لأنه كان على علاقة مع بريطانيا، ولا يمكنه توقيع أي عقد بدون مشورتها. ثم توصلت روسيا مع فارس الى اتفاق تنظيم الجمارك عام 1900م، وكان هدفه مواجهة التجارة البريطانية التي تصل فارس عبر الخليج كما عينت روسيا لها ممثلاً سياسياً في بوشهر [73]. وتجدر الإشارة الى أن هذا التنافس السياسي والتجاري بين بريطانيا وروسيا وكذلك القوى الأخرى قد مر بمرحلتين: مرحلة احتكار المنطقة من قبل بريطانيا في القرن التاسع عشر، ومرحلة كسر احتكار بريطانيا لها منذ بداية القرن العشرين، إذ كان من الممكن بعد اختراق روسيا لفارس سياسياً وتجاريا أن تصل الى الخليج وتكون الكويت ضمن اهتماماتها الأساسية، لكن الوجود البريطاني كان قوياً وثابتاً في المنطقة عندما بدأت روسيا نشاطها باتجاه الخليج. في الحقيقة هناك واقعة لها أهميتها كذلك من الأهمية الإشارة إليها، فلما فتحت الدولة العثمانية المجال لإعطاء امتياز مد خط حديدي من البحر المتوسط ـ طرابلس الى الخليج العربي قام أحد التجار الروس وهو كونت كاينست

للحصول على الامتياز في أواخر القرن التاسع عشر وكانت روسيا حينها تسعى للحصول على ميناء في سواحل الخليج العربي لخزن الفحم الحجري مما أثار ذلك التوجه بريطانيا، وبدأت تحركها المضاد لإفشال المشروع [74]، لأن الوضع لم يكن ليقتصر على ذلك وإنما هي البداية لنشاط ونفوذ منافس لنشاطها ونفوذها.

ثالثاً: ألمانيا

بدأ النشاط الألماني في الشؤون الدولية بعد ظهور بسمارك الذي وحد ألمانيا عام 1870م، وبدأت علاقاتها مع الدولة العثمانية، حيث استغلت نزاعها مع بريطانيا، وأن الدولة العثمانية كانت تبحث عن حليف أوروبي بعد معاهدة برلين لأنها شعرت بأن الاتفاقات التي تضمنتها تلك المعاهدة تستهدف ولاياتها لا بل تستهدف كيانها كله.

وبدأت العلاقات بعرض ألمانيا لتنظيم وتدريب الجيش العثماني عام 1889م، ثم دخلت الدولة العثمانية مع الحكومة الألمانية بتحالف سري فقام الامبراطور الألماني وليم غليوم الثاني بزيارة رسمية للدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني سنة 1889م، وبدأت بعدها العلاقات بين الطرفين تقوى وتتطور، وكانت ألمانيا حينها تسعى لتقوية تلك العلاقات عن طريق مد سكة حديد تربطها بالدولة العثمانية وبخاصة مناطقها الاستراتيجية المهمة ومنها خط برلين ـ بغداد ـ الكويت، والذي كان مقرراً أن ينتهي في كاظمة شمالي الكويت على الخليج العربي وكان الاتفاق بشأنه عام 1896م، وهدفت الدولة العثمانية من الموافقة على المشروع الى تحسين أوضاعها الاقتصادية [75].

وما إن بدأ القرن العشرين حتى أصبحت لألمانيا مكانة مهمة في الدولة العثمانية، وأصبح نشاطها يقلق القوى الأوروبية الأخرى. فأدركت بريطانيا بأن الغرض من عقد امتياز مد الخط الحديدي المذكور وإيصاله الى الخليج العربي لم يكن إلا لتقويض دعائم نفوذها فبدأت تواجه المساعي الألمانية [76].

وكان ذلك أحد الدوافع وراء عقد المعاهدة البريطانية الكويتية عام 1899م فقد كان شيخ الكويت يواجه ضغطاً عثمانياً مدعوماً من ألمانيا، وكانت بريطانيا تسعى لإبعاد نفوذ أي قوة أخرى عن المنطقة.

ومنذ ذلك الوقت توسع نفوذ الألمان في الدولة العثمانية، وكانت الحكومة الألمانية تسعى لإقامة قاعدة لها على الخليج العربي، وخططت بأن نهاية سكة

حديد برلين ـ اسطانبول ـ بغداد ستكون عند كاظمة شمالي الكويت وأن هذه النهاية هي القاعدة التي تسعى لإقامتها. وقام السفير الألماني في اسطانبول بزيارة الكويت عام 1900م واجتمع مع الشيخ مبارك الصباح وطرح معه مشروع سكة الحديد لكن الشيخ مبارك رفض العرض الألماني وأبلغ بريطانيا بخطط ألمانيا الخاصة بهذا الموضوع (77)، وكانت بريطانيا تتابع النشاط الألماني وعلى علم بكل تحركاتها ونشاطها داخل الامبراطورية العثمانية.

الوضع الاقتصادي في الكويت:

إذا كان اقتصاد إمارات الخليج العربي في السابق قد حدده الموقع والبيئة التي عاشتها المنطقة حيث تقاسم سكانها بيئتين أساسيتين: البيئة البحرية والبيئة البرية وركائز الاقتصاد التقليدي للكويت هي التجارة والرعي والغوص على اللؤلؤ والحرف، فإن معالجتنا ستركز على التجارة وعلى النفط وأثر هذين المجالين في حياة هذا المجتمع وبخاصة في تاريخه الحديث.

التجارة:

ليس من شك في أن التجارة قد لعبت دوراً مهماً في حياة سكان الكويت عبر العصور لموقع هذا البلد على ساحل الخليج، وعلى رأس الخليج وللنشاط الذي أبداه الكويتيون في هذا المجال.

عندما توجه البرتغاليون في اكتشافاتهم لمعرفة طريق الهند عام 1498م فاتجهوا الى الخليج العربي، وأسسوا نفوذهم في الخليج في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، وبقوا في المنطقة حتى الربع الأخير من القرن السابع عشر عندما واجهتم قبائل المنطقة كما واجههم الإنجليز والهولنديون والعثمانيون فهزموا في البحرين 1602م وفي هرمز عام 1622م، وفي مسقط عام 1651م. وبدأ الخليج يصبح في ذلك الوقت ميدان نزاع بين البرتغاليين والعثمانيين، ودارت بين الطرفين معارك بحرية في البحر الأحمر، ويمكن تحديد ثمانينات القرن السابع عشر كتاريخ لزوال الوجود السياسي والعسكري البرتغالي، علماً بأن النشاط التجاري البرتغالي قد استمر خلال القرن الثامن عشر (78) في المحيط الهندي.

وإثر رحيل البرتغاليين حل محلهم الإنجليز والهولنديون للسيطرة على تجارة الخليج في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وقد أنشأ الإنجليز عدة وكالات تجارية في موانئ عديدة في الخليج على الجانبين العربي والفارسي، ودخلت

فرنسا كمنافس لبريطانيا على تجارة الخليج خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد لعبت السفن الكويتية دوراً مهماً في نقل البريد والمواطنين الفرنسيين في الخليج والمحيط الهندي أثناء الحرب بين انجلترا وفرنسا عام 1773م [79].

لقد كانت التجارة وما زالت مورداً رئيسياً يعتمد عليه الاقتصاد الكويتي، ولم يكن ذلك شيئاً طارئاً على المجتمع الكويتي، بل هو ضرورة اقتصادية فرضتها طبيعية هذا المجتمع نفسه وطبيعة وضعه الجغرافي وإمكاناته الطبيعية حتى إنه يمكن القول بأن عدة عوامل تضافرت لازدياد الحركة التجارية في الكويت أهمها، الموقع الجغرافي، وفقر البيئة المحلية، وتدفق جماعات مهاجرة جديدة للاستقرار فيها، وحرية التجارة وعدم وجود قيود عليها [80].

وإذا أردنا أن نتعرف على أسباب ازدهار الكويت الاقتصادي خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر فيمكن إجمالها في ما يلي:

أولاً: ضعف نفوذ الفرس والأتراك في الخليج العربي مما أتاح الفرصة للمدن الصغيرة التطور دون خوف من القوى الأكبر منها.

ثانياً: وقوع الكويت في منطقة نفوذ بني خالد في شرقي الجزيرة العربية وحرصهم على استتباب الأمن في المنطقة حتى تزدهر التجارة.

ثالثاً: النشاط التجاري الملحوظ للشركات التجارية الأوروبية ونقل البضائع براً وبحراً قد أدى الى استفادة الكويت التي كانت تمر بها التجارة الى جانب المساهمة الفعلية في ذلك النشاط التجاري [81].

يبدو أن النجاح التجاري لإمارة الكويت كان يعتمد الى حد كبير على التجارة العابرة (الترانزيت) وبنمو تجارة العتوب كنتيجة لاستيلائهم على البحرين أخذت سفنهم تنقل البضائع من البحرين والزبارة الى الكويت، وكانت هذه البضائع تنقل الى الكويت ثم تحمل على ظهور الجمال في القوافل الصحراوية الى حلب وبغداد، وكانت كذلك قد راجت تجارة التهريب لتتجنب الضرائب (المكوس) الباهظة التي كانت تجبى منهم في العراق، وكان ما يستهلك في الكويت من تلك البضائع والغلال قليلاً ويعاد تصدير تلك البضائع لتوزيعها على المناطق المجاورة. أما وجود الوكالة التجارية الإنجليزية في الكويت فلم تستفد منه الكويت تجارياً لأنها كانت تخدم النشاط التجاري البريطاني في الخليج والبصرة والهند مروراً بموانئ

الخليج. وقد كان جزءاً من مهمة هذه الوكالة نقل بريد شركة الهند الشرقية الرسمي خلال القرن التاسع عشر [82].

لقد استمرت تجارة شركة الهند الشرقية الإنجليزية نشيطة في مياه الخليج خلال القرن التاسع عشر، وكان حظ الكويت منها وفيراً الى جانب النشاط التجاري للكويتيين في الخليج والهند وشرقي أفريقيا. ويتضح ذلك في مذكرات الرحالة الأجانب الذين زاروا الكويت في تلك الفترة مثل: بكنجهام 1816م، والكابتن بروكس 1829م، وستوكلويلر 1831م، وفيلكس جونز 1839م، والكابتن هنيل 1841م، وكميل 1844-1845م والكولونيل بيلي 1863م، لقد ذكر بعض هؤلاء عن رواج تجارة الخيول في الكويت كما أشادوا بازدهار النشاط التجاري الكويتي بصورة عامة في الفترات التي قاموا خلالها بزيارة الكويت ومنطقة الخليج العربي [83]، وقد سبقت الإشارة الى هؤلاء الرحالة.

وفي بداية القرن العشرين وقبيل الحرب العالمية الأولى وبعدها شجع مثل هذا النشاط الى جانب الاستقرار والأمن في الكويت المهاجرين من المناطق المجاورة لها للإقامة فيها من نجد والعراق وفارس والأحساء، وصاحب ذلك النشاط التجاري للكويت مشكلات عديدة وبخاصة مع المناطق المجاورة لها ضمن التنافس بين دولها من جهة، وللظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها من جهة أخرى ولأن التجارة كانت المورد الأساسي للكويتيين. وكانت المشكلات بين الكويت وجيرانها بسبب ازدياد نشاط الكويت التجاري وبخاصة تجارة التهريب إضافة الى الظروف السياسية أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي فترة ما بين الحربين العالميتين قبل أن يستخرج النفط ويصدر بكميات تجارية، عندها بدأت مشكلات جديدة ومن نوع آخر تتعلق بالنفط والتنافس عليه، وبذلك زادت أهمية الكويت مع الأيام وتتركز تلك الأهمية حول الموقع الاستراتيجي والأهمية الاقتصادية.

لقد ذكرنا أن البضائع التي تصل الكويت كانت تنقل على ظهور الجمال الى المناطق المجاورة وأن الكويت لعبت دوراً مهماً في تجارة الترانزيت، وهذا الأمر يتطلب أن نقف عنده لنحلل ونشرح طبيعة الجانب الآخر للنشاط التجاري ألا وهو تجارة القوافل، فلم تكن تجارة الكويت بحرية فحسب بل كان للتجارة البرية أهميتها ودورها في تاريخ الكويت الاقتصادي.

تجارة القوافل:

المعلومات المدونة تاريخياً تذكر لنا هذا النوع من النشاط منذ ستينات القرن الثامن عشر . لقد أصبحت الكويت محطة للقوافل التجارية البرية مما جعل الرحالة الأوروبيين منذ وقت مبكر يتحدثون عن ذلك النشاط ، فيقول الرحالة نيبور «إن الكويت أصبحت محطة للقوافل التجارية بين حلب وشرقي الجزيرة العربية ، وأدى نموها تجارياً ـ منذ أن استقر وضعها كإمارة ـ وسكاناً وحكماً في العقد السادس من القرن الثامن عشر ، وكانت القوافل المارة بالكويت تحمل معها البضائع من الهند وتصل الكويت على السفن الكويتية ، وكذلك المسافرون والبضائع التي ستنقل الى حلب في شمالي بلاد الشام» كما ذكر أحد الرحالة الأوروبيين وهو دكتور إيفز قصة سفره في ذلك الوقت حيث أشار الى اسم الكويت في مارس 1758م، ويقول أحمد أبو حاكمة ربما يكون هذا الرحالة الأوروبي أول من ذكر اسم الكويت [84]. في الحقيقة تؤكد المعلومات المتوافرة بعد صدور كتاب أبو حاكمة بأن اسم الكويت قد ذكر قبل ذلك التاريخ بعدة عقود .

لقد مرت تجارة القوافل وهي المكملة للتجارة البحرية بظروف ومشكلات عديدة خلال الحربين العالميتين أو خلال الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها في الثلاثينات من القرن العشرين ، وأشهر أزمة معروفة هي أزمة (المسابلة)* وقد نتجت عن رغبة عبدالعزيز بن سعود فرض الضرائب على التجار المتعاملين مع الكويت [85]. وأدت الى أزمة لبعض الوقت كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد الكويتي لكن الأمور عادت الى مجاريها وتم تجاوز مثل تلك الأزمات بين البلدين .

كما مرت تجارة القوافل الكويتية بأزمة مع العراق عندما كان النشاط التجاري البحري والبري مستمراً بين البلدين أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث نشطت تجارة التهريب عبر الكويت وبخاصة في المواد الغذائية فاعتبرت السلطات البريطانية بأنها ستتضرر من مثل هذا النشاط الذي يتهرب من دفع الضرائب ، كما يتيح الفرصة لأن يستفيد أعداء بريطانيا من مثل ذلك النشاط .

تتكون القافلة من مجموعة تجار يستخدمون عدداً من الجمال والبغال وغيرها من الدواب حيث يتم استئجارها من بعض القبائل جعلوا مهمة إعداد هذه القوافل مهنة لهم ، واعتادوا أن يصطحبوا القافلة في سيرها ويأخذوا من التجار

قدراً من المال مقابل ذلك، وكانت تشمل دفع العوائد لبعض زعماء القبائل العربية النازلين على طريق القوافل وأجر رفقاء القافلة المنوط بهم حراستها بالإضافة الى أجرة الجمال، وتسير القوافل في طرق مختلفة في صحراء الجزيرة العربية والهلال الخصيب، وأحياناً تصل الى مصر والسودان فهناك طريق الكويت ـ العراق ـ سوريا أو الكويت البصرة ـ حلب وهناك طريق نجد ـ الكويت ـ الزبير جنوبي العراق، وهناك طرق أخرى برية عديدة تمر بالكويت لكن هذه أهمها، وهذه القوافل كانت مختلفة الحجم فبعضها يكون كبيراً في عدد الرجال والجمال لانضمام قوافل أخرى إليها على محطات الطريق الصحراوي [86]، وتجدر الإشارة الى نوع جديد من القوافل هي «قوافل الرحالة» فالرحالة الأوروبيون كانوا يستأجرون بعض هذه القوافل للانتقال من منطقة لأخرى ما بين الجزيرة العربية والهلال الخصيب. وكانت قافلة الرحالة، تتكون من الجمال للركوب، والجمال الحاملة للمتاع، وبعض الحرس القبلي المسلح [87]. أما المدة التي تستغرقها الرحلة من الكويت الى حلب مثلاً أو من الكويت الى مصر فكانت تتوقف على عدة عوامل: أولاً إذا كانت الرحلة في الشتاء أم في الصيف ففي الشتاء تستغرق وقتاً أقل بسبب الجو وتوافر المياه، كذلك حجم القافلة والبضائع التي تحملها ومدى تسويقها في المحطات التي تمر بها، وثالثها ما تتعرض له القافلة من مشكلات في الطريق من احتمال النهب من قطاع الطرق.

كان لهذا النشاط التجاري الصحراوي أهميته وأثره في نفوذ بعض القبائل في المنطقة ومنها العتوب في الكويت، وهو مكمل للنشاط التجاري البحري للكويت ومنطقة الخليج العربي. وذلك يعني أن النشاط التجاري البحري لهذه المناطق كان هو النشاط الأساسي ورغم أن نشاط تجارة القوافل هو جزء من تاريخ شعب المنطقة لكنه لم يعط الاهتمام الكافي في الدراسات التاريخية وغيرها.

الغوص:

الغوص في أعماق الخليج العربي للحصول على اللؤلؤ الطبيعي. «لقد احترف عدد غير قليل من السكان هذه المهنة لأنها كانت تدر أرباحاً كبيرة وبخاصة قبل ظهور اللؤلؤ الصناعي. لقد مارس بعض الكويتيين هذه الحرفة منذ أن وجدوا على هذه الأرض، وكان لطبيعة بيئتهم البحرية أثر في ذلك النشاط الى جانب براعتهم مع إخوانهم في الخليج في هذا المجال. وهذه الحرفة من الحرف التي تتطلب مجهوداً جماعياً فلم يحدث أن قام شخص بمفرده بالغوص

واستخراج اللؤلؤ من قاع البحر، بل هي مجموعة عمل كاملة يتولى كل فرد من أفرادها جانباً من هذا النشاط حتى إنجاز المهمة باستخراج اللؤلؤ، فهناك النوخذة (الربان) أو صاحب السفينة ثم الغواصون ثم السيوب ثم الرضفاء ثم التبابة، والتبابة هم الأحداث الذين يرافقون ذويهم للتدرب على هذه المهنة. أما السيوب فهم الذين يجلبون الغواصين عند خروجهم من البحر بعد الغوص ومعهم حصيلة الأصداف (المحار) التي قاموا بجمعها، وأخيراً الطواشون» [88]. والطواشون هم تجار اللؤلؤ.

والواقع إن عملية الغوص في حد ذاتها عملية شاقة وخطرة، إذ كثيراً ما يتعرض الغواص خلالها لكثير من الأخطار التي تنجم عن مهاجمة بعض الأسماك المؤذية له، بل كثيراً ما كانت حياة الغواص تتعرض لأعظم الأخطار إذا ما تغافل «السيب» الذي يمسك بحبل نجاته فلا ينتبه أحد الى استغاثة الغواص وهو تحت الماء فيموت مختنقاً، هذا فضلاً عما يتعرضون له من أنواء البحر، وأخطار العواصف، وتقلبات الجو، والحاجة الى مياه الشرب [89].

إن عملية الغوص في حد ذاتها كظاهرة اقتصادية قامت على الاستدانة، فالغواص يستدين من ربان السفينة النوخذة، والأخير يستدين من الطواش [90]، وتخضع حصيلة ما جمع من اللؤلؤ لعملية تسويق تمر بمرحلتين: مرحلة الشراء والبيع المحلي ثم مرحلة البيع الخارجي. ولما كان اللؤلؤ الطبيعي ثميناً وكان إنتاجه والحصول عليه في الخليج العربي وفيراً نسبياً قرب الساحل الغربي للخليج، فإن عائد هذا المورد كان مهماً في حياة عدد لا بأس به من سكان الكويت ومنطقة الخليج العربي وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للمنطقة قبل النفط.

موارد أخرى قبل النفط:

عندما تعرضنا للتجارة والغوص قبل النفط فقد كانت تلك الحرفتان أساسيتين في الاقتصاد الكويتي في تلك الفترة، بيد أن ذلك لا يعني أنهما الوحيدتان فهناك نشاطات اقتصادية أخرى كانت لها أهمية في حياة السكان ولكنها أقل شأناً مثل الصناعة الحرفية، وصيد السمك، والزراعة المحدودة، والرعي.

لقد كانت الصناعات الحرفية توفر للمجتمع احتياجاته الأساسية والضرورية مثل الملبس وصناعة السفن، وصناعة الخيام والجلود والحدادة الخ . . . الى جانب

ما توفره هذه الصناعة من حاجات فرضتها ظروف الحياة في تلك الفترة فإنها ساهمت في خلق المجتمع المنتج فهناك فئة لا بأس بها من أفراد المجتمع يعملون في هذه الحرف، ويعيشون عليها. كذلك فإن الرعي كان يوفر مجالاً يعيش عليه عدد من القبائل المترحلة وشبه المستقرة، وكذلك ما يوفر للناس من لحوم وأصواف. أما الزراعة فهي محدودة بسبب الطبيعة الصحراوية للكويت، وقد اقتصرت أساساً على الخضروات وكانت تعتمد على مياه الأمطار المحدودة وعلى الآبار. يبقى صيد السمك حرفة وفرت للسكان غذاء صحيا، فالخليج غني بالثروة السمكية ولكن وسائل الصيد كانت تقليدية وبدائية ومع ذلك فقد عمل عدد من المواطنين في هذا المجال سواء في جزيرة فيلكا أو الكويت بصورة عامة.

النفط:

حصلت بريطانيا على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت في 27 أكتوبر 1913 [91]. حيث استغلت السلطات البريطانية معاهدة 1899 لتحتكر امتياز النفط الكويتي وجاء ذلك التحرك البريطاني باتجاه نفط الخليج بعد اكتشاف النفط في إيران والعراق، وحاجة بريطانيا الشديدة الى النفط في ذلك الوقت. وكانت شركة البترول الإنجليزية الفارسية The Anglo Persian oil Co هي أول شركة حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت بجهود بذلها هولمز (*) المتعهد النفطي وبيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج. وتعثر البحث عن النفط في الكويت خلال الحرب العالمية الأولى لأسباب عديدة منها ظروف الحرب نفسها ثم إن المسح الجيولوجي لم يكن مشجعاً آنذاك، وقد عادت الشركة نفسها لتكرر محاولاتها مرة أخرى بعد انتهاء الحرب وبالتحديد منذ عام 1921م ورغم توافر المعلومات عن وجود النفط إلا أن الشركة رأت التركيز على المناطق التي بدأ الإنتاج الفعلي منها وعدم إنفاق الأموال الطائلة على عمليات البحث [92]. ومع ذلك فإن السياسة البريطانية كانت حريصة على نفط الكويت والمناطق الأخرى في الخليج بدليل الدور المهم الذي لعبته في اتفاقية العقير حول الحدود والنفط عام 1922م. ثم عاود هولمز محاولاته في عام 1928 ليحصل على امتياز التنقيب عن النفط، وهذه المرة استجدت ظروف عديدة منها التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج، واتفاقية الخط الأحمر، وقد حصل هولمز على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت في الوقت الذي أبدت مرة أخرى شركة البترول الإنجليزية الفارسية استعدادها للقيام بأعمال البحث الجيولوجي في الكويت. كما

تقدمت في عام 1931 الشركة الشرقية والعامة السنديكيت وهي أمريكية بطلب البحث عن النفط في الكويت على أن تحمل الشروط نفسها التي ضمنتها في امتياز البحرين. وبدأ التنافس يشتد بين الإنجليز والأمريكان، وانتهت تلك المنافسة ليحصل الإنجليز والأمريكان على امتياز النفط الكويتي مناصفة [93]. لقد كانت المشكلة التي واجهت الشركات والأفراد المتعهدين للتنقيب عن النفط في الكويت هي طلب وزارة المستعمرات البريطانية عام 1928 والذي يشترط الجنسية البريطانية أساساً تسمح بموجبه الكويت بالمسح الجيولوجي والتنقيب عن النفط ولكن هذه المسألة تم الاتفاق بشأنها [94]. وكان الحل لمسألة التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الكويت يتركز حول اتفاق لشركة مشتركة بريطانية أمريكية يعطى لها امتياز البحث والتنقيب عن النفط في الكويت. وبناء على ذلك تكونت «شركة نفط الكويت المحدودة» عام 1934م لكل طرف 50% من رأس مالها وهذه الشركة هي دمج للشركتين البريطانية والأمريكية اللتين سبق ذكرهما وحصلت الشركة على امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله في الكويت في 23 ديسمبر عام 1934م. وقد أعقب حصول شركة نفط الكويت على امتياز النفط البدء في عمليات التنقيب ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى اكتشفت البئر الأولى للنفط في منطقة بحرة، لكن لم تتضح أهمية نفطها وكميته فتم تركها والحفر في مكان آخر في شتاء 1937م فاكتشفت النفط بكميات كبيرة في منطقة برقان، وقد أعقب ذلك حفر آبار أخرى في عامي 1939 و1942 في المنطقة نفسها وكانت النتائج مشجعة جداً، وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية توقف العمل والتنقيب في الكويت حتى نهاية الحرب حيث استؤنف قبل نهاية عام 1945، وفي العام التالي 1946 بدأ تصدير أول شحنة من النفط الكويتي [95]. ثم حفرت بئر جديدة في المقوع عام 1951 ثم في الأحمدي عام 1953، ودلت نتائج الإنتاج على وجود النفط بكميات تجارية، واستمر الحفر والتنقيب في الأماكن الأخرى من صحراء الكويت في الأعوام 1959 و1960 ونتيجة لتصدير النفط تحولت الكويت من إمارة صغيرة تعيش على موارد متواضعة وبسيطة الى كيان شهد تطوراً سريعاً وكبيراً في مختلفة الميادين في فترة زمنية قياسية في عمر الدول، ومع حصول الكويت على استقلالها وتحولها من إمارة الى دولة، وزيادة عدد سكانها أخذت النهضة تدب في حياتها، كما أن الكويت في عهد الاستقلال والديمقراطية عملت على تحسين مواردها بالالتفات الى النفط والاهتمام به لأنه المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه وذلك بإعادة النظر في الاتفاقيات النفطية السابقة وبتأهيل الكوادر الفنية الكويتية

للعمل في مجال النفط ، كما أعطت اهتماماً الى تكرير النفط وتصنيع مشتقاته ، وفتح المجال أمام الشركات العالمية الأخرى للتنافس على شراء وتسويق النفط مع التركيز على دور شركة البترول الوطنية .

لقد خاضت الكويت في منتصف الستينات معركة السيطرة على ثروتها النفطية ، وكان للمعارضة في مجلس الأمة الكويتي آنذاك دور مهم في ذلك . ففي الوقت الذي كانت فيه بعض الدول العربية تتجه نحو تأميم ثروتها النفطية مثل الجزائر والعراق فإن الكويت قد اختارت أسلوباً مختلفاً وهو أسلوب التدرج في المطالبة بالحقوق الوطنية النفطية عن طريق السعي لاتفاقية المشاركة مع الشركات وذلك بتعديل بنود الاتفاقيات السابقة باتفاق جديد يتيح للكويت حرية التصرف بثروتها النفطية من جهة ، ووضع حد لاستغلال الشركات الغربية ونهبها للثروة النفطية من جهة أخرى . وقد نجحت في تحقيق ذلك مع بداية السبعينات من القرن العشرين .

الحياة الاجتماعية:

إن خصائص وسمات المجتمع الكويتي هي نتاج تأثير بيئتي البحر والصحراء فلقد تقاسمت البيئتان تكوين هذا المجتمع وبناء عاداته وعلاقاته ، ويرجع ذلك الى موقع الكويت على رأس الخليج مطلاً على البحر ، وممتداً في الصحراء ولم يكن ذلك التأثير في حدود خصائص وسمات وعادات الكويتيين فحسب بل أيضاً في التركيب السكاني لهذا المجتمع ، حيث كانت الهجرة الأساس في ذلك التكوين . إن لتأثير البيئة البحرية والصحراوية والموقع أهمية كبيرة في وجود مقومات الكويت كمجتمع وإمارة ثم دولة فأصبحت ملامح هذا المجتمع خليجية عربية إسلامية .

لقد كان البحر مورداً أساسياً لمعيشة الكويتيين قبل النفط سواء بالغوص على اللؤلؤ أو التجارة أو صيد السمك ، وكانت الصحراء مورداً للرعي وتجارة القوافل ، كما أن نشاط الكويت التجاري واستقرارها شجعا جذب المهاجرين من المناطق المجاورة فاختار عدد ليس بالقليل منهم الاستقرار والإقامة في الكويت جماعة بعد أخرى ، وامتزج السكان اجتماعياً حتى أصبحت لهم سماتهم وخصائصهم الخاصة بهم ولكنها ليست منفصلة عن سمات وخصائص المجتمع الخليجي العربي بل امتداد لها .

إن فقر موارد الحياة في الكويت قبل النفط جعلت الكويتيين يعملون داخل وخارج إمارتهم لتدبير أمور معاشهم فأصبح المجتمع منتجاً فالرجل يعمل والمرأة تعمل والشباب يعملون، الرجال في البحر والبر والحرف التقليدية، والنساء في منازلهن خلية لا تهدأ والشباب يعملون مع آبائهم فكان مجتمعاً نشيطاً منتجاً رغم الفقر ورغم طبيعة الحياة المتواضعة التي كانوا يعيشونها وربما كانت الحافز على ذلك العمل الدؤوب. لكن هذه الإمارة الوادعة على رأس الخليج التي كان أهلها يشعرون بالأمن والاستقرار كانت محط أطماع قوى عديدة إقليمية ودولية، فهذا الموقع الاستراتيجي كان هدفاً لمصالح ومطامع تلك القوى التي كانت ترى في الخليج العربي كله مجالاً حيوياً لمصالحها فتعارضت تلك المصالح وتنافست واصطدمت، وكان لا بد من أن تؤثر على الكويت، وعلى حياة هذا المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان ذلك التأثير قد هدد الكويت وجعلها عرضة لأطماع بعض تلك القوى، إلا أن الوضع الاجتماعي والقيم الاجتماعية كانت نتاج تكوين هذا المجتمع وعلاقاته الحرفية وجذوره القبلية والأسرية. فتميز بالأسرة المتماسكة، والتنظيم الاجتماعي المتكافل المتعاون، وإحدى قيم هذا المجتمع أنه مجتمع مفتوح يؤمن بالحوار والذي عبرت عنه (الديوانية) أو المجالس الشعبية والتي تعتبر من سمات الحياة الاجتماعية البارزة في تاريخ الكويت.

وإذا كان تركيب هذا المجتمع من الحضر في المدينة والبدو خارجها وتفاعل جناحي المجتمع هذا قد منحه الحيوية في حياة اجتماعية جيدة إلا أنه من المهم القول بأن حياة البداوة رغم كل ذلك التطور قد لازمت المجتمع، وكانت تعبيراً عن سلوكه وتفكيره وممارسته الاجتماعية. وحتى النفط وما أحدثه من انقلاب كبير وخطير في حياة الكويت إلا أن البداوة ظلت ظاهرة في المجتمع تؤثر في سلوكه، وإن القبلية عقلية وسلوكاً لا تزال مستمرة ومؤثرة في حياة المجتمع رغم التطور الكبير والسريع الذي شهده في العقود الأربعة الأخيرة. لا نجد اختلافاً كبيراً بين عادات وتقاليد الكويتيين وتقاليد وعادات إخوانهم في دول الخليج العربي الأخرى، ويبدو أن الظروف التي عاشتها الكويت لا تختلف كثيراً عن تلك التي عاشتها دول الخليج عبر تاريخها الحديث، وإن الاختلاف إن وجد في بعض الجوانب فهو ليس أساسياً، كما أنه اختلاف طبيعي يحدث بين المدينة والقرية أو الصحراء والمدينة في البلد الواحد، وهذا الوضع المتجانس لدول الخليج العربية يؤهلها للاتحاد في كيان واحد.

إذاً كانت هذه الصورة العامة للوضع الاجتماعي وتكوينه في

الكويت ، فلا بد بعد ذلك من الوقوف عند بعض العناصر الأساسية في ذلك الوضع .

أولاً: السكان

تكاد المصادر تجمع على أن قبيلة العتوب كانت أول قبيلة سكنت الكويت في التاريخ الحديث . إن أصل قبيلة العتوب غير واضح ، فالمصادر العربية تذكر بأنها فرع من قبيلة عنزة التي بدأت بالهجرة في منتصف القرن السابع عشر تحت حماية قبيلة بني خالد والتي أقامت وحكمت في شرقي الجزيرة العربية ، بعد رحلة في بعض مناطق الخليج استقر بها الأمر في الكويت لتقيم فيها ، ويشير مصدر عثماني الى تاريخ تلك الإقامة بأنها عام 1701م [96] .

وتذكر المصادر المحلية في الكويت بأن بني خالد قد أقاموا قرية الكويت في موقع الجهراء في القرن السابع عشر الميلادي ، وبعضها يؤكد بأن مكان النشأة هو غربي العاصمة الحالية . وكانت النشأة خارج نطاق تأثير السلطات العثمانية ، ولذا كان دورها مهماً في التجارة ، وكذلك لإيواء اللاجئين الهاربين من الحوادث التي كانت تحدث في جنوبي العراق [97] .

بعد ذلك بدأت الهجرة الى الكويت سواء كانت جماعية بهجرة القبائل مثل العوازم أو فردية ، وكانت مصادر الهجرة الأساسية التي وفدت منها تلك الجماعات التي استقرت في الكويت في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين هي ثلاثة مصادر أساسية هي : الجزيرة العربية والعراق وإيران . وتعتبر الأسوار التي بنيت حول الكويت ليس فقط لمواجهة التحديات التي تعرضت لها الكويت ، ولكن أيضاً لحماية الزيادة في عدد السكان بين فترة وأخرى فقد ذكرنا بأن الحدود في السابق هي حدود على البشر ، فالأسوار التي بنيت حول مدينة الكويت كانت تتسع مساحة المنطقة المسورة مع التقادم بزيادة عدد السكان ، والزيادة هنا ليست نتيجة النمو الطبيعي فحسب ولكن أيضاً نتيجة الهجرة المستمرة والتي لم تتوقف الى الكويت ، لكن حجمها كان يخضع لطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة بين الحين والآخر .

أما عدد السكان فمن الصعب معرفة عدد سكان الكويت بالتحديد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وكذلك في النصف الأول من القرن العشرين لعدم وجود إحصاءات دقيقة في حينها للسكان ، لكن أرقاماً تقريبية يمكن ذكرها

حول عدد سكان الكويت في بعض الفترات الى أن بدأ الإحصاء ومعرفة الحجم الحقيقي للسكان مواطنين ووافدين في عام 1957م.

فقد ذكر حسين خلف الشيخ خزعل بأن عدد سكان الكويت في عام 1831م كان حوالي أربعة آلاف نسمة كما جاء في قول الرحالة البريطاني ستوكلويلر ويذكر في موضع آخر بأن سكان الكويت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بلغ حوالي مائة وخمسين ألفاً [98]. أي تضاعف ثلاثين مرة تقريباً في حوالي قرن من الزمان، وهذا الرقم غير دقيق.

وتشير بعض المصادر الى أن عدد سكان الكويت قبل الحرب العالمية الأولى في عهد الشيخ مبارك الصباح قد بلغ حوالي ستين ألفا [99]. إن الزيادة الكبيرة في عدد سكان الكويت قد بدأت بعد اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره وترجع تلك الزيادة الى عاملين أساسيين: الأول، هو الوضع الاقتصادي الذي جلب أعداداً كبيرة للهجرة الى الكويت، والثاني، تحسن الوضع الصحي وزيادة النمو الطبيعي السكاني نتيجة التحديث والتطور الذي عاشته الكويت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

التعليم:

كان التعليم في الكويت كتاتيبيا في البداية واقتصر هذا النوع من التعليم على تلاوة القرآن والكتابة والقراءة والحساب، وكان يقتصر على المبادئ في الحفظ والكتابة كما كان هذا النوع من التعليم أهلياً [100].

بدأ هذا النوع من التعليم مع نشأة المجتمع الكويتي، ومن الصعب تحديد سنة معينة لتلك البداية لكنه انتهى عندما بدأ التعليم الحديث وانتشر وأصبح حكومياً، ورغم بدء التعليم الحديث إلا أن الكتاتيب قد استمرت الى نهاية الأربعينات من هذا القرن.

أما التعليم الحديث فقد بدأ عندما أحست مجموعة من الكويتيين المستنيرين بأهميته، وعزمت على تأسيس أول مدرسة نظامية حديثة عن طريق التبرعات وكانت الفكرة عام 1910م، وافتتحت مدرسة المباركية في ديسمبر عام 1911م. وأمام رغبة الأهالي في تعليم أبنائهم فقد أصبحت الحاجة ملحة الى تأسيس مدرسة ثانية كذلك بالأسلوب نفسه وعلى النمط نفسه في الدراسة، فتأسست المدرسة الأحمدية عام 1921م، وتجدر الإشارة الى أنه كانت هناك محاولة لإنشاء

مدرسة ابتدائية قامت بها الإرسالية العربية الأمريكية عام 1917م ملحقة بنشاطها الطبي في المستشفى الأمريكي وكان تعليمها محدوداً وعدد طلبتها قليلاً [101].

ومنذ الثلاثينات تبنت الحكومة الكويتية الإشراف على التعليم النظامي وبدأت باستقدام البعثات التعليمية من المدرسين وتأسيس دائرة معارف الكويت، وكانت أول بعثة للتدريس عام 1936م من فلسطين، ثم بدأت باستقدام المصريين في الأربعينات، كما بدأت بإرسال البعثات الطلابية للدراسة في الخارج وبدأ تعليم الفتاة وكانت أول مدرسة للبنات في الكويت عام 1938م [102].

وبدأ منذ الخمسينات من هذا القرن الاهتمام بالتعليم المهني حيث افتتحت الكلية الصناعية في الكويت عام 1954م كما تم الاهتمام بتعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم التجاري. لقد ازداد عدد المدارس للجنسين البنين والبنات، وزيادة عدد الطلبة نتيجة زيادة عدد السكان، وزيادة الدخل منذ بداية الخمسينات، وقد بدأ التعليم الحديث، واستمر حتى نهاية الستينات نوعياً، ويلاحظ بعد ذلك أنه اتجه الى أن يكون كمياً فقد تأثر بالتطور السريع للمجتمع بعد الاستقلال.

أما التعليم العالي فقد بدأ التفكير فيه في منتصف الستينات حيث طرح مشروع إنشاء جامعة الكويت، وافتتحت عام 1966، كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً لها كادرها الخاص كما نص عليه قانون 29 لتلك السنة. وبدأت الجامعة بعدد قليل من الطلبة «بضع مئات» واستقدم لها حملة الدكتوراه أغلبهم من مصر، ثم تطورت الجامعة وزاد عدد طلبتها وحملة الدكتوراه والإداريون فيها الى أن بلغ حتى عام 1996 حوالي عشرين ألف طالب وطالبة وهيئتها التدريسية حوالي 1000 من حملة الشهادات العليا، وخرجت الجامعة على مدى العقود الثلاثة الماضية حوالي عشرين ألفاً.

الثقافة:

لقد صاحب النهضة في الكويت نشاط ثقافي منذ بدايتها، فعندما بدأ التحديث والتعليم الحديث كان للمستنيرين دور في النشاط الثقافي والنشاط العام، وقد بدأ التفكير في إنشاء «الجمعية الخيرية» أثناء الحرب العالمية الأولى بمبادرة من النخبة المثقفة كان هدفها إرسال طلاب العلوم الدينية الى المدارس في البلاد العربية، وكذلك النشاط الديني العام وربما جاءت كرد فعل لبدء نشاط الإرسالية العربية

الأمريكية التبشيري في الكويت. ولكن نشاطها قد توقف بعد فترة قصيرة من إنشائها [103].

وتحملت النخبة المستنيرة مسؤولية تأسيس أول مكتبة سميت (المكتبة الأهلية) وهي مكتبة عامة، كما واكب تأسيسها قيام مؤسسات تعليمية كما ذكرنا وافتتحت عام 1341هـ (1923) [104].

إن رياح التطور الفكري والعلمي قد بدأت، وإن المؤسسات في هذا المجال تتابعت واتسعت وازدادت، فقد رأى مجموعة من الشباب الكويتي المهتم بالأدب والثقافة أهمية وجود ناد يلتقون فيه يكون مجالاً لحوارهم، وإلقاء المحاضرات للمساهمة في عملية التنوير في المجتمع، وافتتح النادي بجهود أولئك الشباب عام 1924م، وكان مكاناً ترد إليه الصحف والمجلات العربية، ويقصده عدد لا بأس به من المستنيرين لمتابعة التطورات التي تحدث في الأقطار العربية، وقد ساعد على الاهتمام بالأدب والثقافة وزيارة عدد من المثقفين والمفكرين العرب للكويت في فترة ما بين الحربين العالميتين ونذكر أهمهم: رشيد رضا والشيخ محمد الشنقيطي، وحافظ وهبة وعبدالعزيز الثعالبي، وبرز في الكويت عدد من الشعراء والأدباء والمستنيرين الذين لعبوا دوراً في نهضتها نذكر منهم: الشيخ يوسف بن عيسى القناعي وعبدالعزيز الرشيد وصقر الشبيب وخالد الفرج وفهد العسكر وسليمان العدساني وعبداللطيف النصف وغيرهم [105]. وكانت الديوانية مجالاً لا بل مؤسسة اجتماعية ثقافية لعبت دوراً مهماً في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر.

لقد كانت الديوانية مجالاً للسمر، ومجالاً لعقد الصفقات التجارية، وتبادل الأخبار والمعلومات، كما كانت مجالاً لتقوية العلاقات الاجتماعية، وتطورت الديوانية على مر الأيام واتسع عددها وزاد روادها مع تطور المجتمع كما كان لها دور فكري وثقافي وكان الحوار فيها حراً ومفيداً وأصبح لها شأن في ممارسة الحياة الديمقراطية.

منذ الاستقلال في بداية الستينات من القرن العشرين والكويت تتجه عملياً نحو بناء المجتمع المدني الديمقراطي، وكانت ولا تزال الثقافة إحدى ركائز هذا المجتمع، والنشاط الثقافي المؤسسي امتداد لما سبقه ولكن في هذه الفترة أي بعد الاستقلال أخذ طابعاً أكثر عمقاً واتساعاً لأنه جاء في أجواء محلية وعربية مشجعة.

قبل نهاية الخمسينات بدأ عدد من المجلات والصحف بالصدور، وكانت تتمتع بقدر من الحرية فصدرت مجلة العربي في ديسمبر 1958، وكانت ولا تزال رسالة الكويت الى أشقائها العرب في جميع أقطارهم، كما صدر عدد من الصحف والمجلات في الخمسينات، مجلة الرائد، وصحيفة الشعب، وصحيفة الفجر، وصدى الإيمان، وكانت الكويت ولا تزال مقراً لمؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية [106]، كما صدر في الستينات عدد من الصحف والمجلات وتمتعت بقدر جيد من الحرية.

لقد خصصت الكويت جزءاً من ثروتها للثقافة، وأصبحت الكويت مكاناً لانتعاش النشاط الصحفي وعقد المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية، كما صدر فيها في العقود الماضية منذ الاستقلال عدد من الدوريات العلمية والثقافية سواء عن جامعة الكويت أو وزارة الإعلام أو المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. وكان تأسيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1973م. عندما وصل الزخم الثقافي في الكويت في مطلع السبعينات مستوى بات من الضروري معه إقامة مؤسسة أو هيئة تخطط للثقافة وترعاها، فقد أصبح الجهة التي يسند إليها العديد من الأنشطة الثقافية المهمة حيث أصبح واضحاً ما للثقافة من دور في التنمية الفكرية والاجتماعية [107]. وأهم نشاطات المجلس تتمثل في الدوريات الثقافية التي يصدرها مثل كتاب سلسلة عالم المعرفة، ومجلة عالم الفكر، ومجلة الثقافة العالمية، والمسرح العالمي، كما ينظم المجلس معرضاً سنوياً للكتاب العربي منذ عام 1975م، وتنظيم الأسابيع الثقافية في عدد من العواصم العربية إضافة الى عقد الندوات الثقافية والإشراف على مكتبة الكويت الوطنية. وإقامة مهرجان القرين الثقافي السنوي [108]. وتجدر الإشارة هنا الى دور الرواد في التنمية الثقافية في الكويت وعلى رأسهم الأستاذ المرحوم عبدالعزيز حسين.

الكويت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الاستقلال:

شهدت هذه المرحلة من تاريخ الكويت أحداثاً وتحولات مهمة، وتأثرت الكويت بالظروف الإقليمية المحيطة بها. وعندما نستعرض أهم تلك الأحداث والتحولات ونتوقف عند أبعادها وتأثيراتها سنعرف بتواترها وتسارعها وخطورة بعضها الى أي مدى كانت مؤثرة بطريق مباشر وغير مباشر في تاريخ هذا البلد الصغير سكاناً ومساحة.

أولاً: النفط ما بين 1947-1951م

كانت السياسة البريطانية التي تكون الكويت إحدى محمياتها ـ تقوم على الحفاظ على ما تبقى لها من مناطق نفوذ بعد التغيرات القائمة والمتوقعة بعد الحرب العالمية الثانية، كما كانت تركز على المناطق الغنية بالنفط لما لهذه الطاقة من أهمية في الصناعة، وفي حياة الشعب البريطاني وبخاصة المناطق التي تقع تحت نفوذها، واستمرت كذلك بعد الحرب العالمية الثانية. وقصة النفط في الكويت تمتد الى قبيل الحرب العالمية الأولى عندما بدأ التفاوض بشأن امتياز النفط بين شيخ الكويت مبارك الصباح، والشركات البريطانية، ثم التنافس البريطاني الأمريكي على نفط المنطقة في العشرينات، ثم توقيع اتفاقية الامتياز الأولى عام 1934، وعدم إنتاجه وتصديره إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ تصدير النفط الكويتي عام 1947م وكانت شركات النفط والدول المالكة لها قد تأكدت منذ زمن من وجود النفط بكميات كبيرة وتجارية في أرض الكويت، كما أنه من النوع الجيد والقريب من سطح الأرض، وسهل النقل لقربه من السواحل ومن موانئ التصدير. لقد كانت كميات إنتاجه وعائداتها قليلة من البداية قياساً إلى مستوى الاستهلاك العالمي والحاجة الى النفط لكنها كانت جيدة على المستوى المحلي. وفي عام 1951 قامت ثورة في إيران قادها الدكتور مصدق، وأقدم على خطوة كانت الأولى من نوعها في المنطقة، وهي تأميم النفط الإيراني. ولما كان النفط قد أصبح سلعة مهمة وطاقة أساسية في الصناعة تعتمد عليه الدول الغربية، وتحصل عليه أساساً من بلدان العالم الثالث بكميات وفيرة وبعقود امتياز وضعتها شركاتها لصالحها وبأسعار رخيصة كان رد فعل الغرب قوياً وحاسماً وبخاصة بريطانيا التي تعتبر أولاً أن إيران تحتفظ باحتياطي كبير للنفط، وموقعها حساس ومهم على حدود الاتحاد السوفييتي عدو الغرب، وثانياً فإن خطوة كهذه ستكون خطرة بتأثيراتها على منطقة الخليج والشرق الأوسط بصورة عامة قد تنتقل الى بلدان أخرى وبخاصة في تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ونمو حركات التحرر والاستقلال في آسيا وأفريقيا. أقدمت الشركات الغربية على زيادة الإنتاج في المناطق الأخرى ومنها الكويت لتعويض النقص في إمدادات النفط الإيراني، وبذلك زاد إنتاج الكويت وتضاعف دخلها عدة مرات.

وقد فتحت تلك الظروف المجال أمام حاكم الكويت الجديد الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي تولى الحكم عام 1950 للتفاوض مع شركات النفط لتعديل شروط اتفاقية النفط لعام 1934م وقد تم ذلك[109].

ثانياً: الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الكويت

بعد ارتفاع عائدات النفط في مجتمع صغير من حيث السكان والمساحة بدأت النهضة، وأخذت شكل الطفرة في مجالات عديدة، وصاحب ذلك الكثير من الإيجابيات والسلبيات لعوامل وأسباب موضوعية منها: أن الكويت حديثة العهد بالتحديث وأن مجتمعها صغير فلم تكن تتوافر الكوادر الفنية والإدارية الكافية والمؤهلة في حينها لمواكبة تلك النهضة المتسارعة. ومنها أيضاً أن الطفرة عادة تصاحبها هفوات وسلبيات لأنها ربما لا تقوم على استراتيجيات مدروسة ومحدودة الأهداف. بيد أن ذلك كله لم يعرقل أو يمنع تطور المجتمع في تلك الفترة، فقد شهدت الكويت نهضة عمرانية، وبدأت معالمها تظهر في سكن المواطنين والضواحي الجديدة التي بدأت تظهر خارج مدينة الكويت أو خارج السور، كذلك العمران شمل بناء المدارس الحديثة، والمساجد والأسواق. وكان التعليم أحد مجالات الجانب الاجتماعي، وأبرز استثمار لعائدات النفط حيث تم التوسع فيه والاهتمام به للبنين والبنات، وبناء المدارس الحديثة في مراحل التعليم العام المختلفة، واكب ذلك إرسال البعثات الى الخارج. وتدريجياً بدأت مخرجات التعليم تقدم للمجتمع المتعلمين وبدأ تأثيرها في نهضة المجتمع يظهر واضحاً. وكان أمراً طبيعياً لبلد قليل السكان تحدث فيه نهضة طموحة يملك إمكانات نفطية جيدة أن يكون جاذباً للوافدين من بلدان عربية وغير عربية [110]، وبدأت الهجرة تتصاعد ولكنها لم تكن مخططة أو أن البلد قد وضع استراتيجية للتنمية لاستيعابها وتحديد حاجته منها. لقد زادت بشكل كبير في العقود التالية.

ولعل ارتفاع مستوى معيشة المواطن في الكويت، وتوافر الخدمات الضرورية كانت من الظواهر المهمة في هذا البلد، لكن من الظواهر السلبية فيه تحول المجتمع من مجتمع منتج قبل النفط الى مستهلك في العصر النفطي وهذه الظاهرة من أبرز السلبيات. وشهدت تلك الفترة حدثاً مهماً وهو الإقرار بمبدأ الانتخاب في العديد من المؤسسات الحكومية في عامي 1951 و1954م حيث جرت انتخابات لاختيار مجالس البلدية والمعارف والصحة والأوقاف [111]. وإذا كان هذا المبدأ قد رسخ تقليداً في الشورى في هذا البلد تعارف عليه المجتمع في مناسبات سابقة فإنه وضع الأساس وأكد للديمقراطية فيما بعد. هذه بعض أهم ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الكويت في فترة الخمسينات وبداية الستينات.

تعتبر العديد من الدول فرض الضرائب أسلوباً حضارياً وليس مورداً مالياً فحسب كي يشارك المواطن بجزء من تكاليف الخدمات التي تقدمها الدولة وبذلك يكون حريصاً على تلك الخدمات وتطويرها. وقد كانت الضرائب مفروضة قبل ظهور النفط في الكويت وكان هدفها مالياً واختفت بعد عائدات النفط الجيدة والوفيرة منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين. واليوم يطالب عدد من الاقتصاديين بضرورة فرضها رغم الوفرة المادية.

ويمكن تحديد أنواعها بالآتي: ضريبة الغوص على اللؤلؤ وهي سنوية مباشرة على دخل أصحاب السفن، ثم الضريبة الجمركية كانت تفرض على البضائع الواردة وهي في حدود 1% الى 3%، ثم زكاة الأنعام وكانت تدفعها القبائل التابعة لحاكم الكويت، ثم الضريبة العقارية وهي على أصحاب البيوت المقامة على أرض قدمت لهم بالمجان، وقيمة الضريبة لم تكن موحدة وهي ضريبة عينية ونقدية [112]. وإذا ألقينا الضوء على قضية أخرى في الاقتصاد الكويتي وهي العملة. فلعل تاريخ العملة في الكويت يسجل حقيقة مهمة ذات مدلول سياسي واقتصادي ومصادر العملة المتداولة في الكويت منذ نشأتها حتى اليوم هي: فارسية ونمساوية وتركية وهندية وكويتية. وكانت هذه العملات تتداول حسب النشاط التجاري لدولها مع الكويت حيث لم يكن للكويت عملة خاصة بها قبل الاستقلال وقد يتساءل البعض أن الكويت كانت تحت الحماية البريطانية مدة ستين سنة فلماذا لم يكن الجنيه الاسترليني عملة متداولة في الكويت؟ لقد حلت الروبية الهندية محل الجنيه الاسترليني لأنها مرتبطة به فقد كانت بريطانيا تقود مستعمراتها في الشرق من الهند. أما العملة العثمانية فقد دخلت الكويت شأنها شأن البلاد العربية الأخرى في نهاية القرن الثامن عشر ولم تكن الوحيدة وإنما الى جانب الريال النمساوي كانت الليرة العثمانية. ودخلت بعدها الروبية الهندية في عام 1835 واستمر التعامل بها حتى استقلال الكويت حيث أصبح للكويت عملتها الوطنية وهي الدينار الكويتي [113]. لقد تعرض الاقتصاد الكويتي لأربع أزمات متتالية في عقدي السبعينات والثمانينات: أولاها بدايات أزمة المناخ ثم الأزمة عام 1982، والأعباء التي حملتها الكويت أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ثم آثار الغزو العراقي على الاقتصاد الكويتي أثناء الغزو وبعده، وأخيراً سرقة الاستثمارات الكويتية في الخارج قبل وأثناء الاحتلال.

ثالثاً: العلاقات الكويتية العراقية في الخمسينات والستينات

في شهر ديسمبر 1951م أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها لتقديم مقترحات جديدة الى الحكومة العراقية تتضمن تفسيراً مفصلاً لتعريف الحدود ولتشكيل لجنة فنية مشتركة لتخطيط الحدود بين الكويت والعراق، ويبدو أن ذلك جاء برغبة كويتية. ومنذ ذلك التاريخ كان واضحاً بأن الحكومة العراقية كانت ترغب في أن تدخل جزيرتي وربة وبوبيان ضمن الحدود العراقية. لكن ذلك الاتجاه كان يخالف ما سبق الاتفاق بشأنه حول الحدود الكويتية العراقية في الاتفاقية العثمانية البريطانية لعام 1913م واتفاقية العقير 1922م، والمراسلات بين الكويت والعراق لعام 1932م. [114].

ولما كانت مسألة الحدود لم تحسم ولم يتم تخطيطها فقد استمر تحفظ الكويت على أي مشروعات عراقية مشتركة، فقد رفضت الكويت في يناير عام 1956م مقترحاً عراقياً بمد أنبوب نفط الى أم قصر، وتزويد الكويت بالمياه العذبة من شط العرب، واستمرت المفاوضات بشأن الحدود بين البلدين في عام 1957م.

وقد اختارت الكويت خيار تحلية مياه البحر عام 1954، بدلاً من جلب مياه شط العرب، ووفرت لها التحلية المياه المطلوبة، وفي حالة زيادة عدد السكان وزيادة الحاجة الى المياه العذبة فإنه يمكن التوسع في المستقبل في بناء محطات التحلية فلديها الطاقة النفطية والإمكانات المادية، ولذا لا تحتاج مشروعاً كالذي تطرحه الحكومة العراقية يشكل ضغطاً سياسياً واقتصادياً عليها في المستقبل في الوقت الذي لم يتوصل الطرفان الى ترسيم للحدود بينهما. وقد أثبتت الأيام صحة التوجه الكويتي. فقد هدد عبدالكريم قاسم باحتلال الكويت عام 1961م، وارتكب صدام حسين جريمة غزو الكويت في عام 1990م. إن أنظمة الحكم في العراق قد دفعت بالعلاقات الكويتية العراقية الى التوتر والقطيعة أحياناً في فترات زمنية مختلفة في نهاية الثلاثينات وفي بداية الستينات وفي منتصف السبعينات وفي بداية التسعينات.

وفي الوقت الذي يتطلب الأمر من الجار العربي أن يسلك نهجاً مختلفاً وبخاصة أن الكويت قد فتحت أبوابها للتحرر والديمقراطية، ولدعم الإخوة العرب وقضاياهم معنوياً ومادياً. ورغم أن العلاقات السياسية بين البلدين في الخمسينات وبداية الستينات لم تكن على ما يرام وكان يشوبها هاجس القلق بسبب نوايا الحكومات العراقية المتعاقبة في عدم حسم مسألة ترسيم الحدود فإن

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية استمرت بين البلدين، واستقبلت الكويت أعداداً كبيرة من أبناء الشعب العراقي للعمل فيها.

رابعاً: علاقات الكويت الخارجية

إذا كانت علاقات الكويت على المستوى الخليجي والعربي والدولي قد أصبحت أكثر وضوحاً وتحديداً بعد استقلالها وظهورها كدولة ناشئة في المنطقة منذ بداية الستينات فإن تلك العلاقات هي امتداد تاريخي لعلاقات على المستوى الاقتصادي والسياسي تمتد جذورها عقوداً سابقة على الاستقلال.

الكويت ومنطقة الخليج العربي:

من دراستنا لتاريخ الكويت الاقتصادي والاجتماعي نستنتج الترابط العضوي مع تاريخ منطقة الخليج. فالنمط الاقتصادي التجاري الذي كان سائداً في المنطقة واحد بالاعتماد على البحر، والتجارة مع شبه القارة الهندية وشرقي أفريقيا والشرق الأقصى وشمالي الجزيرة العربية. كما أن الهجرة لعبت دوراً مهماً في تكوين مجتمعات المنطقة وكانت ظاهرة مؤثرة في كياناتها في مرحلتي الإمارة والدولة. وعندما كانت بريطانيا تتولى السياسة الخارجية لإمارات الخليج قبل استقلالها فإن شعب المنطقة كان على اتصال وتواصل وتفاعل دائم على المستوى الاجتماعي فهي أسر وقبائل موجودة في إمارة لها امتداداتها في إمارة أخرى أو أكثر، بمعنى أنه شعب واحد متجانس تربطه العلاقة التاريخية المبنية على المصلحة والاتصال الجغرافي والترابط الاجتماعي السكاني [115]. وعندما استقلت دول المنطقة أصبح المجال أوسع وأفضل للتعاون بينها بعد أن تخلت بريطانيا وانسحبت عسكرياً منها. ولما كانت الكويت قد سبقت شقيقاتها إمارات الخليج في ظهور النفط واستثمار عائداته فقد لعبت دوراً في مساعدة هذه الإمارات في مجال التعليم والصحة وغيرها إيماناً منها بوحدة المصير الى أن هيأ الله ثروة مماثلة ساعدتها على نهضتها المعاصرة، ويبقى هاجس أمن المنطقة قائماً ما لم تتجاوز دول الخليج العربية مشكلاتها وتطور صيغة مجلس التعاون الى وضع أرقى يحقق لها التعاون المشترك في إطار اتحادي.

الكويت والعالم العربي:

كانت الرابطة القومية العربية قوية في المجتمع الكويتي قبل الاستقلال وبعده بحكم انفتاحه كمجتمع تجاري، وحركة التنوير والثقافة منذ عقود عدة، ووجود

نخبة من الشباب الكويتي ذي التوجه القومي العربي منذ وقت مبكر وتفاعل هذا الشعب مع الأهداف القومية العربية التي تبلورت في الخمسينات والستينات بفعل تأثير الناصرية. وعبرت تلك الرابطة عن نفسها بالتفاعل مع القضايا العربية بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، كذلك في انفتاح الكويت على العرب، واستقبال المهاجرين العرب للعمل فيها بعد توظيف عائدات النفط في الخمسينات والستينات، ودخلت الكويت الجامعة العربية وساهمت في المشروعات الاقتصادية العربية، ودعمت الثورة الجزائرية من أجل الاستقلال وكذلك الثورة الفلسطينية. ونستطيع أن نلمس ذلك التأثير من انعكاس تلك التوجهات العربية حتى في دستور الكويت الذي نصت مادته الأولى على أن الكويت جزء من الأمة العربية [116]. ولا شك أن الكويت تؤمن بأن العروبة ثقافة هذه الأمة وهي انتماء شعبها الحتمي الى أمته العربية مهما حدث من تشويه للمفاهيم والقيم العربية التي تربى عليها هذا الشعب، لكن ذلك المفهوم للارتباط القومي ينبغي أن يتجاوز الفهم التقليدي للقومية العربية القائم على العاطفة والمقومات الرومانسية الى فهم يتجه لمصلحة الإنسان في هذه المنطقة من العالم وتطوره الحقيقي وحريته.

بدأ التحديث متزامناً تقريباً في إمارات الخليج ومن ثم دول الخليج العربية بعد اكتشاف النفط وتصديره، وبدأ معه الارتباط بين هذه الأوضاع بحكم متطلبات السياسة والاقتصاد بالدرجة الأولى، لكن ذلك لم يتطور الى درجة التماثل لدرجة التمهيد الى الانصهار والاندماج بقيت خصوصية النهج السياسي بالأخص عاملاً مميزاً لبعض دول المنطقة. وقد تمتعت الكويت بميزات أهلتها لتلعب دوراً جيداً في منطقة الخليج.

أولها، بداية التحديث مبكراً بسبب تصدير النفط وعائداته قياساً الى شقيقاتها في المنطقة. **وثانيها**، جو الحرية والانفتاح الذي جبل عليه الكويتيون، والعلاقة المرنة بين الحكام والشعب عبر تاريخهم، ثم **ثالثاً**، وجود حاكم مستنير حكم الكويت في الخمسينات والستينات حمل لواء نهضتها التنموية والديمقراطية هو الشيخ عبدالله السالم الصباح، ورابعاً الأوضاع العامة العربية وما وفرته في الخمسينات والستينات من مناخات للترابط والتعاون. فلم تبخل الكويت بمساعدة شعب الخليج في تلك الفترة اقتصادياً، وأنشأت هيئة الخليج والجنوب العربي لهذا الغرض. إن صورة العلاقات بين دول الخليج العربي لم تكن إيجابية على الدوام، ولكن بصورة عامة في التاريخ المعاصر كانت علاقات الكويت مع

هذه الدول الخليجية جيدة أهلتها لأن تلعب دوراً في تطوير العمل الخليجي المشترك عن طريق مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أنشئ عام 1981م، وتألف من ست دول هي: الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.[117]. وبقي المجلس بعد مرور سبعة عشر عاماً تنسيقاً حكومياً فوقياً لم يتجذر شعبياً، ويبقى طموح أبناء المنطقة والهاجس الأمني يدفعهم الى ضرورة الضغط باتجاه تطوير صيغة مجلس التعاون لتكتمل الصورة بالبعد الشعبي ويتحقق الاندماج الحقيقي وتتوافر المقومات الأساسية لكيان قوي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وعندما وقع العدوان العراقي على الكويت في أغسطس 1990م، وجدنا شعب الخليج قد وقف مع الكويتيين في محنتهم وقدم لهم كل مساعدة ممكنة، وكان حدثاً جعل الكويتيين أكثر قناعة بضرورة الاندماج بين دول الخليج العربية وشعبها.

بعد استقلال الكويت عام 1961، طلبت دخول الجامعة العربية وأصبحت عضواً عاملاً كامل العضوية منذ ذلك التاريخ، في السنة نفسها طالب حاكم العراق عبدالكريم قاسم بضم الكويت الى العراق وتحركت الجامعة العربية لدعم الكويت وحماية كيانها واستقلالها وأرسلت قوات عربية رابطت في الكويت حتى انتهى التهديد العراقي.

وعندما قامت الثورة الجزائرية في الفترة ما بين 1954-1962م تفاعلت الكويت معها وقدم الشعب الكويتي مساعدات للثورة، فقد كانت تجمع التبرعات لها، وخرج الكويتيون في المظاهرات عام 1962 احتفالاً باستقلال الجزائر. أما القضية الفلسطينية فقد تعاطف الكويتيون معها وقدموا لها الدعم منذ ثورة 1936 بتبرعاتهم والمشاركة بتهريب السلاح، وبعد نكبة 1948 فتحت الكويت ذراعيها لاستقبال الفلسطينيين للعمل في الكويت وزاد عددهم بعد هزيمة العرب في حربهم مع إسرائيل عام 1967 حتى أصبح عددهم في الكويت أكثر من أربعمائة ألف وهي أكبر جالية في أي بلد عربي بعد الأردن.

وقدمت الكويت حكومة وشعباً الدعم المادي للثورة الفلسطينية، كما سخرت وسائل الإعلام الكويتية بصورة أساسية للقضية الفلسطينية في العقود الثلاثة التالية لاستقلال الكويت.

وعندما قامت الحرب العراقية الإيرانية اتخذت الكويت موقفاً مؤيداً للعراق من منطلق قومي وقدمت له جميع أنواع الدعم خلال سنوات الحرب فكان المقابل لذلك أن أقدم النظام العراقي على جريمة غزو الكويت عام 1990م وانطلاقاً من إحساس الكويت بمسؤوليتها العربية فقد أقامت صندوقاً لدعم مشروعات التنمية العربية، وقدم مساعدات جيدة ومهمة لعدد من الأقطار العربية. . وتأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 1961. [118]. وكذلك في موضوع الكويت والعالم العربي فإن الكويت قد فتحت المجال لهجرة الوافدين العرب إليها للعمل في القطاعات المختلفة وكان لعائد عمل هؤلاء الوافدين أثر في بلدانهم وبخاصة في تحويل العملة الصعبة التي كان لها أثرها في ميزان مدفوعات تلك الدول ومستوى معيشة شعوبها. فعندما يوجد في الكويت أكثر من ثلاثة أرباع المليون من الوافدين العرب يعيش على دخلهم ومدخراتهم على الأقل خمسة ملايين في بلدانهم.

وعلى المستويات الأخرى كان للكويت دور في حربي 1967 و1973 في حدود إمكاناتها كدولة صغيرة فذهب بعض جنودها للمشاركة في الحرب، وقدمت التبرعات المادية الشعبية والحكومية الى جانب المواقف السياسية الواضحة مع القضايا العربية.

الكويت والعالم:

لم تكن للكويت قبل الاستقلال علاقات سياسية مع دول العالم بسبب اتفاقية الحماية البريطانية، ولكن كان لها آنذاك علاقات اقتصادية وتجارية مع عدد كبير من دول العالم، ولم تغفل الكويت منذ البداية التوجه الإسلامي، حيث حرصت على مساعدة المسلمين بما كانت تسمح بها إمكاناتها. وقد حاولت التوازن بين انتمائها العربي، وارتباطها الديني لكن الظروف كانت تفرض أحياناً تأثير أحد التوجهين دون الآخر. وتأكد اهتمام الكويت بالإسلام عندما نص دستورها في مادته الثانية على أن «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع» [119].

بعد الاستقلال انطلقت الكويت في علاقاتها الدولية، وبدأت بدخول هيئة الأمم المتحدة ثم ربط علاقات سياسية واقتصادية مع دول العالم. ورغم صغر حجم الكويت مساحة وسكاناً فقد أصبحت لها مكانة على المستوى الدولي

بسبب وضعها الاقتصادي وبسبب رغبتها في انتهاج علاقات متوازنة في سياستها الخارجية، وابتعدت عن التكتلات والأحلاف والمحاور السياسية.

كانت سياسة الكويت الخارجية مبنية على التوازن في علاقاتها مع الدول الأخرى، والتوسع في خلق علاقات الصداقة مع الدول والشعوب، وعدم الدخول في الأحلاف والتكتلات الدولية، وكانت مصلحة الكويت واستقرارها هاجس علاقاتها مع الدول الأخرى، ونجحت هذه السياسة في أغلب الأحوال ولكنها لم تنجح في كل الأحوال، وكان انتماؤها القومي العربي ودينها الإسلام يعطي أولوية وأهمية لعلاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، ونرى انعكاس الشعور القومي والديني في بعض مواد الدستور الكويتي.[120].

حاولت الكويت أن تخلق توازناً في سياستها الخارجية لكن ذلك كان رهناً بالظروف وتطور الواقع في كل مرحلة، فالنفط الكويتي مهم للغرب ولذلك تحرص الدول الأوروبية والولايات المتحدة على مصالحها في هذا المورد المهم بمعنى أنها كانت تسعى لعلاقات أكثر ارتباطاً مع الكويت لكن ذلك لم يمنع من أن تقيم الكويت علاقاتها مع عدد كبير من دول عدم الانحياز، ومنذ منتصف السبعينات أخذت اهتمامات الكويت وارتباطاتها مع العالم الإسلامي تقوى وحصل عدد منها على قروض كويتية ميسرة، وكانت تلك القروض تقدم أساساً لمشروعات البنية الأساسية في تلك الدول.

كذلك لعبت الاستثمارات الكويتية في الخارج دوراً في علاقات الكويت بالعالم. لقد اتخذت الكويت على عاتقها الاستثمار في الأسواق الحرة لاقتصاديات الدول الغربية. فالاستثمار لا ينظر إليه تجارياً فحسب ولكن أيضاً من وجهة النظر الاقتصادية والمكاسب الاجتماعية وحتى السياسية في بعض الأحيان. كذلك فإن للاستثمار في فائض عائدات النفط هدفاً اقتصادياً مهماً حيث يتوافر مصدر آخر للدخل الى جانب النفط ولا يترك البلاد تعتمد على مصدر واحد.[121].

ونتيجة لسياسة الكويت المتوازنة كسبت هذه الدولة الصغيرة احترام العالم، لذلك عندما وقع الاحتلال العراقي للكويت رأينا التأييد والتعاطف الدولي مع هذه الدولة الصغيرة التي كانت تقدم المساعدات وتبني العلاقات الجيدة مع الجميع.

خامسا: الاستقلال والديمقراطية

كانت السياسة التي اتبعت في الكويت في الخمسينات هي تمهيد للاستقلال والديمقراطية التي انتهجها الشيخ عبدالله السالم الصباح، فقد توافرت حريات نسبية وإجراء الانتخابات في مجالس بعض الإدارات والمؤسسات ثم التطور الاقتصادي بتعديل الاتفاقيات النفطية، وقيام بنك الكويت الوطني إضافة الى تطور العلاقات السياسية مع الدول العربية وغير ذلك كانت بمثابة خطوات على طريق الاستقلال والديمقراطية.

لقد كانت الكويت ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة وقعت سنة 1899م، وبعد استكمال استقلالها كان لا بد من إلغاء تلك المعاهدة، واستبدالها باتفاقية الاستقلال في يونيو 1961 على أن حكومة الكويت تتحمل وحدها جميع مسؤوليات تسيير شؤون الكويت الداخلية والخارجية.

والتقت الإرادة الشعبية بإرادة الحاكم بأن الاستقلال لا يمكن أن يكون كاملاً بدون الديمقراطية انطلاقاً من وجود دستور دائم للبلاد ومجلس أمة منتخب. فصدر قانون رقم 15 لسنة 1961 بنظام الانتخاب لقيام مجلس تأسيسي للكويت مهمته وضع دستور للبلاد وحددت مهمته بسنة واحدة من يناير 1962 الى يناير 1963، وتم انتخاب المجلس التأسيسي، وصادق سمو الأمير على الدستور، وصدر في نوفمبر عام 1962م على أن يبدأ العمل به من تاريخ اجتماع مجلس الأمة في موعد غايته شهر يناير 1963.[122].

وبدأت مسيرة الكويت في الاستقلال والتجربة الديمقراطية، وقد احتوى دستور الكويت على ضمانات عديدة ومهمة في الحرية والحقوق للمواطنين، والتوازن بين حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم، ودخلت الكويت عهداً جديداً على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد كانت الديمقراطية نهجاً طالب به الكويتيون واستجاب له حكامها منذ زمن بعيد، فقد كانت البداية اختيار الكويتيين لحاكمهم، ورغم الهزات التي مرت بها الكويت في بعض الفترات إلا أنها أصبحت واحة للحرية وأصبحت الديمقراطية ثابتة تربت عليها أجيال تتمسك بها لأنها الضمان للحفاظ على المنجزات الحضارية التي تحققت، والاستقلال وحماية الدستور، وتقدم المجتمع في الحاضر والمستقبل.

وأهم ما يميز الوضع الديمقراطي في الكويت بعد تجربة قاربت الأربعة عقود ما يلي :

أولاً : أصبح لدى الكويت دستور دائم منذ بداية الستينات من القرن العشرين، وأصبحت هناك قناعة شعبية بأهمية هذا الدستور والحفاظ عليه .

ثانياً : أثبتت التجربة الديمقراطية أهميتها حيث تحققت للكويت في ظلها إنجازات مهمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي .

ثالثاً : بمقارنة دستور الكويت مع دساتير الدول العربية أو العديد من دول العالم الثالث فإنه دستور متقدم ويحتوي على ضمانات مهمة للمواطنين في الحاضر والمستقبل .

رابعاً : إن أهم ما كفله الدستور هي الحريات العامة التي أثبتت التجربة التاريخية ضرورتها للتنمية والبناء .

خامساً : لقد شاب التجربة بعض السلبيات لكن إيجابياتها هي الأساسية والتي نجني ثمارها في الوضع الاقتصادي والحريات التي نعمت بها الكويت خلال العقود الأربعة الماضية .

سادساً : لقد تأكد إن السلبيات التي يعيشها مجتمعنا سببها عدم تطبيق القانون، وليس العيب في الديمقراطية نفسها وكذلك سوء الإدارة التي هي بحاجة الى إصلاح مستمر .

الغزو العراقي للكويت 1990م:

في الثاني من أغسطس 1990 أقدم العراق على غزو الكويت واحتلالها كاملة، ولأول مرة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر تقدم دولة عربية كبيرة على احتلال دولة عربية صغيرة، وتمارس فيها ومع شعبها ممارسة الغزاة الطغاة قتلاً ونهباً وسرقة وتدميراً، وكان الحدث كالزلزال الذي هز العرب والعالم، واستمر الاحتلال سبعة أشهر ثم تحررت الكويت بجيوش عربية ودولية عام 1991م ويمكن إجمال أسباب الغزو العراقي للكويت بالآتي : أوضاع العراق الاقتصادية المتردية بعد حربه الطويلة مع إيران وما تشكله الكويت من ثروة مغرية لمواجهة تلك الأزمة. ثم تأتي ثانيا الطبيعة الدكتاتورية العدوانية للنظام العراقي ورئيسه والتي مارسها ضد شعبه وجيرانه. والسبب الثالث العقلية المتخلفة التي لا تزال تعيش

عصر الغزو العشائري ولم تتطور مع تطور العصر، كما أن الحسابات السياسية الخاطئة للقيادة العراقية وتخبطها ضمن ذلك التخلف، يضاف الى ذلك دور الإعلام العراقي واستغلال موقف الكويت المؤيد للعراق قبل الغزو أثناء الحرب العراقية الإيرانية، كذلك بناء القوة العسكرية في العراق وممارستها الحرب مدة ثماني سنوات ستشكل خطراً على النظام ما لم توجه لعمل خارجي كعملية الغزو هذه، ويبقى سبب آخر وأخير هو ضعف منطقة الخليج العربي السياسي والعسكري.

وإذا كانت هذه أهم أسباب الغزو العراقي للكويت فإن هذا العدوان قد هدد بل خلخل المفاهيم القومية التي تربى عليها جيل كامل من العرب ومنها فكرة الوحدة العربية.

كما كشف الغزو العراقي للكويت عن خلل خطر في فكر المثقفين العرب، فقد وقف عدد كبير منهم مؤيداً للغزو، وكشف ذلك عن بعد التفكير عن الواقع، فالمبادئ والأفكار التي قرأها أولئك في الكتب لم تتوافق مع تطور الواقع، واكتشف بعضهم خطأ التقدير لديهم لكن المهم هو أن المثقفين العرب وقفوا الى جانب الطغاة، والحكم الدكتاتوري، والعدوان في الوقت الذي تعج فيه كتبهم ومقالاتهم بالحديث عن الديمقراطية، والأخوة العربية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. أما ادعاء النظام العراقي بالحق التاريخي في الكويت فإن مقولة الحق التاريخي تعني تقويض عدد كبير من الدول القائمة اليوم ومنها العراق الذي كان تابعاً للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، ثم إن ذلك يعطي اليهود حق التشبث بفلسطين، لقد قامت الدول ووضعت الحدود بعد الحرب العالمية الأولى وانتهى زمن الغزو وقيام الامبراطوريات.[123].

عندما وقع الغزو العراقي للكويت كان في الكويت عدد كبير من الوافدين من العرب والأجانب يعملون في مجالات مختلفة يتوزعون على 132 جنسية أغلبهم من العرب وشبه القارة الهندية وشرقي آسيا، شهد هؤلاء جميعاً كيف مارس النظام العراقي وجيشه الغازي الاحتلال في الكويت وشهد الكويتيون والعرب بأعينهم ولمسوا الاستعمار العربي لأول مرة في العصر الحديث وكيف أنه لا يختلف عن الاستعمار الذي عهدته الشعوب لا بل أكثر فظاعة وقسوة وتدميراً، فالنهب المنظم لكل شيء في الكويت لم يشهد مثيلاً له أي شعب عربي تعرض للاستعمار. ولدى كاتب هذه الدراسة وثائق عراقية عثر عليها بعد التحرير في

الكويت تتحدث عن ممارسة الجيش العراقي للبطش والنهب ما لم نجده كمؤرخين في وثائق القوى الاستعمارية التي استعمرت البلاد العربية، ولا نريد التفصيل أكثر فقد نشرنا بعضاً منها في كتابنا (الكويت والخليج المعاصر) ونشر كتاب آخرون عدداً كبيراً ولا نزال نحتفظ ببعضها.

ودون الدخول في تفاصيل الغزو والتحرير فقد كتب الكثير لكن يهمنا التوقف عند بعض الأمور المهمة:

أولاً: لقد كشف الاحتلال وسياسة النظام العراقي تجاه التحالف الدولي الذي صمم على تحرير الكويت أمراً مذهلاً وهو الجهل السياسي المطبق للنظام العراقي ويستغرب المرء من أن قيادات في حزب البعث العراقي لعشرات السنين ورئيس نظامهم لا يعرفون الحد الأدنى من الحسابات والتحليلات السياسية.

ثانياً: إنه ربما لأول في التاريخ الحديث والمعاصر للعالم أن بلداً يقع تحت الاحتلال بالكامل، ولا يستمر ذلك الاحتلال أكثر من سبعة أشهر ويتم تحريره.

ثالثاً: إنه ولأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر يتحالف العالم حول قضية تحرير الكويت وردع النظام العراقي.

رابعاً: إنه لأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر يحدث احتلال عربي لبلد عربي ويمارس المحتل سياسة أكثر عنفاً وتخريباً مما مارسه الاستعمار في البلدان العربية التي استعمرها.

خامساً: أن غزو الكويت قد هزم العرب في فكرهم وتطورهم، وشق الصف العربي وأعطى أعداءهم مبررات السيطرة عليهم، وجعل إسرائيل تستغل ضعف العرب الذي ساهم هذا الغزو فيه لتمارس سياساتها الاستيطانية وقضم الأرض العربية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة تاريخ الكويت عبر العصور، وقد وجدنا صعوبة في ضغط هذا التاريخ الطويل في عدد قليل من الصفحات ولذلك تركنا الكثير من التفاصيل وبعض المعلومات وركزنا على الأحداث الأساسية والمهمة

والاتجاهات التي أثرت بها أو ترتبت عليها وكذلك الظروف التي صاحبتها، محاولين جهدنا رسم الصورة الحقيقية لتكوين وتطور هذا المجتمع عبر العصور مركزين على تاريخ الكويت في العصر الحديث لأن تاريخ هذا البلد قد تكون بالفعل وتطور في التاريخ الحديث دون إهمال الجذور التاريخية لذلك التكوين والتطور. ويمكن استخلاص بعض النتائج المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أولاً: إن الآثار المكتشفة في جزيرة فيلكا تدل على قدم الحضارات التي مرت عليها وتأثرت بها، وأن الاستيطان فيها كان في التاريخ القديم.

ثانياً: إن البر الكويتي الذي لم يكن يحمل اسم الكويت في التاريخ القديم قد شهد وجوداً سكانياً في التاريخ القديم وفي التاريخ الإسلامي الوسيط عندما كانت الأرض التي قامت عليها الكويت جزءاً من البحرين الكيان الذي قام في شرقي الجزيرة العربية.

ثالثاً: إن قريتي كاظمة والجهراء قد عرفتا منذ العصور الوسطى وأن أرضهما قد تحوي آثاراً لم تكتشف بعد.

رابعاً: إن اسم الكويت حديث وقد بدأ مع تكوين المجتمع الكويتي في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وإن اسم القرين قد أطلق على الكويت قبل ذلك ولقرون عدة.

خامساً: إن موقع الكويت الاستراتيجي على رأس الخليج قد جعلها مجالاً لتنافس القوى المحلية والدولية، وإن مكانتها وشهرتها قبل النفط جاءت نتيجة لأهمية موقعها ودورها التجاري.

سادساً: إن الكويت لم تكن تابعة للسلطة العثمانية فعلياً، وأنها كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الداخلي وأن موضوع كيان وحدود الإمارة قد تم تحديدها والاعتراف بها منذ عام 1913 قبل الحرب العالمية الأولى.

سابعاً: إن التحديث لجوانب الحياة المختلفة في الكويت قد بدأ قبل إنتاج النفط وتصديره بكميات تجارية وبالإمكانات المتواضعة، وتعزز وقوي تصدير النفط بعد الحرب العالمية الثانية.

ثامناً: إن النهضة التعليمية والثقافية في الكويت قد بدأت أهلية ثم حكومية

لأسباب موضوعية، وتدل بدون شك على وعي النخبة التي تحملت عبء ومسؤولية التعليم الحديث في مراحله الأولى.

تاسعاً: إن المجتمع الكويتي قد تكون من جماعات وقبائل مهاجرة ولكنه امتزج واندمج وانصهر ليكون خصائص وسمات وملامح واحدة ساعدت على نهضته ودوره المحلي والإقليمي والعربي.

عاشراً: إن ما توصلت إليه هذه الدراسة كذلك أن تاريخ الكويت جزء من تاريخ منطقة الخليج والجزيرة العربية بهويته العربية وإنتمائه الإسلامي، وأن مصير ووجود الكويت يتوقف على مدى تواصلها وارتباطها بمنطقة الخليج العربية.

حادي عشر: كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى استقلال الكويت فترة مهمة في تاريخ هذا البلد، فقد حدثت تطورات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة، بسبب ظهور الثروة النفطية.

ثاني عشر: تحقق الاستقلال بخطوات امتدت سنوات عدة قبل تاريخ إعلانه، كما أن الشعب الكويتي قد اختار الديمقراطية طريقاً لحياته، وصدر أول دستور دائم في المنطقة بعد استقلال الكويت بفترة وجيزة.

ثالث عشر: لقد أثبت التطبيق الديمقراطي خلال الفترة من صدور الدستور حتى الآن أهمية الديمقراطية رغم ما شابها من سلبيات وقصور، فهي المظلة التي تتحقق في ظلها التنمية والحرية وما ينقصها إدارة جيدة وتطبيق للقانون.

رابع عشر: إن جزءاً مهماً من عائدات الثروة النفطية قد وظف للتنمية في الكويت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتحققت للشعب في الكويت إنجازات تنموية مهمة في جميع المجالات.

خامس عشر: إن الغزو العراقي للكويت عام 1990م كان جريمة كبرى أدت الى إعادة النظر في كثير من المفاهيم السائدة ليس في الكويت فحسب ولكن على مستوى العالم العربي، وتركت تلك الجريمة آثاراً خطرة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي إضافة الى ما أدى إليه الغزو من دمار وتخريب للكويت والعراق.

الهوامش:

1- أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، الكويت 1984، ص36.

* - إن الرحالة الدنمركي نيبور أول من زار الكويت من الغربيين وقد رسم خريطة للخليج العربي وضع في ركنها الشمالي الغربي اسم «القرين» مقرونا باسم «الكويت» في عام 1765م (انظر أبو حاكمة المصدر نفسه ص17-19).

2- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول 1962، ص36، 37.

* - تسمية الكويت: الكوت هو الحصن الذي نشأت حوله بعض المساكن وربما تم تخريبه وأعيد بناؤه فسمي تصغيراً لكلمة كوت، الكويت.

3- د. فهد الوهيبي، مسح آثاري لجزيرة أم النمل الكويتية، جامعة إنديانا، 1987، أطروحة دكتوراه.

4- المصدر نفسه.

5- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، بيروت 1961، ص10-11.

6- المصدر نفسه ص11.

انظر أيضاً: د. طيبة العصفور، ترجمة زين عبدالمقصود، تطور جزيرة بوبيان الكويتية، النشرة الجغرافية، الكويت، 1982، ص13- 14.

7- تقرير عن الحفريات الأثرية في جزيرة فيلكا، وزارة التربية، الكويت.

8- د. فهد الوهيبي، أطروحة دكتوراه، المصدر السابق ص9.

9- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي 1962، الجزء الأول ص20-21، 25.

* - راجع تقارير البعثات الآثارية الدنمركية في فيلكا، والمقتنيات الآثارية في متحف الكويت الوطني، وكذلك د. سليمان البدر، حضارة الخليج العربي في الألف الثالث قبل الميلاد، أطروحة دكتوراه، ود. فهد الوهيبي المصدر السابق، أطروحة دكتوراه.

10- البحرين: إقليم ساحلي بين شمالي عمان وشمالي الكويت ويشمل: الكويت والأحساء والبحرين وقطر. انظر د. حسين المسري، تاريخ العلاقات السياسية الاقتصادية بين العراق والخليج العربي بيروت 1982، ص62-64 حول البحرين في العصر الإسلامي انظر كذلك كتاب: الثقافة في البحرين في ثلاثة عقود، تأليف نخبة من المؤلفين، البحرين 1993م، ص92-36.

11- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، دار مكتبة الهلال، بيروت 1962، ص12.

* - من الصعب القول بأن اسم كاظمة كان يطلق على الأرض التي تقع عليها الكويت بل على المنطقة الشمالية الغربية منها، وربما سميت كذلك قبل اطلاق اسم «القرين» عليها، والاسم الشائع هو، (كاظمة البحار)، وقد ذكرها ياقوت الحموي في معجم البلدان، مجلد 4 ص 431.

12- حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص 21-23.

13- عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، 1978، بيروت، ص 105.

انظر كذلك د. حسين المسري، تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والخليج العربي، بيروت 1982، ص7.

14- حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص 20-21.

15- حسين المسري، المصدر السابق، ص 234.

16- المصدر نفسه ص 263 لمزيد من المعلومات .

17- مجموعة من الباحثين، الثقافة في البحرين في ثلاثة عقود، المصدر السابق ص49 .

Slot J.B, The Origins of Kuwait 1991, Brill Leiden, New York, Kobenhavn, Koln,-18
PP. 7, 10-11 Ibid, PP. 12, 39, 43..

19- انظر الخرائط ص 496، 50، 65، 66.

20- عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، 1978، بيروت، ص106-107 .

21- المصدر نفسه ص 32-33 .

22- د. عبدالله العثيمين، العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت، الرياض، 1990، ص 72-74.

23- د. عبدالله العثيمين، المصدر السابق ص78 .

24- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، 1962، ص 40-42 الجزء الأول .

25- أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، الكويت، ص 60 .

26- المصدر نفسه ص 59 .

27- المصدر نفسه ص 89 .

28- حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق ص49-57، 60-68 .

29- أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، 198-204 .

* يحدد أحمد مصطفى أبو حاكمة «المصدر نفسه» أن الشيخ صباح الأول تولى حكم إمارة الكويت عام 1752م .

30- عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، 1978، ص 110-111، 302 انظر أيضاً: أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، 1984، ص27 .

31- د. عبدالله العثيمين، العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت، ط ثانية، الرياض 1990، ص96-97، 99 .
انظر أيضا: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول 1962، ص 66 .

32- د. عبدالله العثيمين، المصدر السابق، ص102 .

33- المصدر نفسه، ص106-107، 11-17 .

34- د. أحمد مصطفى أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 119 .

35- المصدر نفسه، ص 172-173 .

36- د. أحمد مصطفى أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 181، 189 .

37- عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص 117-125 .

38- حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص 121-124 .

39- المصدر نفسه، ص132-136 .

40- عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص 138-139 .

41- المصدر نفسه، ص 146-174 .

انظر أيضاً: ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ترجمة الديوان الأميري. قطر، ص 572-573.

انظر أيضاً حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الثاني، 1962، ص 15.

42. عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص 233-232، 237-239، 244، 248، 250، 254-255.

انظر أيضاً: عبدالله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، دمشق، ص 200-203.

43. عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص 272، 277 - 278، 280 - 283، 306.

44. لمزيد من المعلومات انظر: د. غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، الكويت، 1996، ص 36-41.

45. دستور دولة الكويت، المواد 36-43، الكويت 1962، ص 17-18.

46. د. عبدالرضا أسيري، النظام السياسي في الكويت - مبادئ وممارسات، الكويت 1994 ص 196-199.

انظر أيضا: د. خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية. حالة الكويت، دار الساقي، بيروت 1996، ص 37-42.

انظر أيضا: أحمد مصطفى أبو حاكمة المصدر السابق، ص 351، 353، 355، 361، 363-365.

انظر أيضاً، وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، ص، 119-124، 270-271، لندن - قبرص، 1991.

47. تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية CSIS بعنوان، أمن الكويت، تقييم نهائي، ص 22، 1996م.

48. جاسم السعدون، مناخ الأزمة وأزمة المناخ، الكويت 1974، ص 157-159.

49. د. جاسم محمد كرم، انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام 1990م، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة 105، 1995-1996، ص17، 21.

50. عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص 307-310.

51. لويس بيلي، قافلة الحبر. الرحالة الغربيون الى الجزيرة والخليج 1762-1950، المصدر السابق، ص 173، 174.

52. المصدر نفسه، 173، 174.

53. أحمد مصطفى أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 110-114، 129-131.

54. المصدر نفسه، ص 153-154.

55. أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 172، 1776-177، 188-189.

56. المصدر نفسه، ص234، 236، 237.

57. حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص 124-129.

58. باركلي رونكايرر، قافلة الحبر - الرحالة الغربيون الى الجزيرة والخليج 1762م - 1950م، المصدر السابق، ص237.

59. المصدر نفسه ص 238.

60. حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص138

61. المصدر نفسه ص 143.

62. المصدر نفسه ص 145-146، 213، 214، 216-218.

63. د. عبدالمالك التميمي، تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصر الحديث، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت الحولية الثامنة 1986، ص9.

64- IOR, R/15/5 202, 4/17, Kuwait Smugglers and Indian Customs 1937 939 (India Office Librory and Records, London).

65- د. عبدالمالك التميمي تاريخ العلاقات السياسية بين الهند ومنطقة الخليج العربي، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، المجلد الثالث، العدد 2، ص 133-137، 1987.

انظر أيضاً:

F.O. (Foreign Office)- London, From Kuwait to Foreign Office (Confidential) 371/ 104450, No. 403/1953.

66- د. أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 143.

67- عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص 98-99.

68- حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص 208-220.

69- المصدر نفسه ص 40-41، 49.

70- المصدر نفسه ص 51-58.

71- د. عبدالمالك التميمي، الكويت والخليج العربي المعاصر، الكويت 1992، ص 38-40.

72- حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص117-119.

73- حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص119-120.

74- المصدر نفسه ص 126.

75- حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص 121-122.

76- المصدر نفسه ص 123.

77- المصدر نفسه ص 130-132.

78- أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 47-48.

79- المصدر نفسه ص 50-52.

80- المصدر نفسه ص 116-119.

81- د. بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي، في العصر الحديث، الكويت 1983، ص257-258.

انظر أيضاً: عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، 1978، بيروت، ص64.

82- أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 41.

83- أحمد أبو حاكمة المصدر السابق، ص282-283، 286.

84- أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، ص289-295، 298.

85- أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 28-29.

انظر كذلك عن أبو حاكمة الصفحات نفسها:

Dr. Ives, Voyages, 207-216, Niebhur, Voyages en Arbia, 149-149-186, Parsona. 190-198.

86ـ بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص262-263.

*ـ المسابلة: الكلمة من السبل أو الطرق وهي عملية مجيء عرب الجزيرة وأغلبهم من نجد الى الكويت لشراء ما يحتاجون إليه، وغالباً ما يأتون في الصيف لشراء ما يلزمهم لفصل الشتاء.

انظر: عبدالعزيز الرشيد تاريخ الكويت، المصدر السابق ص67-69.

87ـ أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص 275-276.

88ـ د. بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، الكويت 1983، ص202-203، 209.

انظر عيسى القطامي، دليل المحتار في عام البحار، الكويت.

انظر أيضاً: Bowen, The Part Fisheries of the Persian Gulf, P172.

89ـ د. بدر الخصوصي، المصدر السابق، ص 208-209.

90ـ المصدر نفسه ص 217.

91ـ A.H.T. Chisholm, The First Kuwait Oil Concession, 1975 Great Britain, P.XI. OP. cit, P.15.

92ـ د. بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، الكويت 1983، ص 291-293.

93ـ المصدر نفسه ص 296-299.

94ـ د. بدر الدين الخصوصي، المصدر السابق، ص 320-323.

95ـ المصدر نفسه، ص323، 345-347.

انظر أيضا: جواد العطار، تاريخ النفط.

96ـ B.J.Slot, The origins of Kuwait, 1991, OP. cit, P.70. -

97ـ Ibid, P.73. -

98ـ حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص 15، 81، الجزء الثاني.

99ـ المصدر نفسه ص 295.

*ـ أول تعداد للسكان في الكويت كان عام 1957، وبلغ إجمالي عدد السكان 206473 منهم 113622 كويتياً، قفزت هذه الأرقام عام 1961 الى أن يصبح عدد إجمالي السكان 321621 منهم 161909 كويتيين.

انظر: التقرير السنوي، لعام 1961، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويت، ص79.

100ـ عبدالعزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت، الكويت ص 105.

انظر أيضاً: عبدالله النوري، قصة التعليم في الكويت في نصف قرن، الكويت، ص19.

انظر أيضاً: يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص 40.

101ـ د. عبدالمالك التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي-دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، الكويت، 1982م، ص 190.

102- د. بدر الخصوصي، المصدر السابق، ص 34 - 35.

انظر أيضاً: عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص 306-307.

103- عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص 372-373.

104- المصدر نفسه، ص 374.

105- المصدر نفسه، ص 375.

106- د. محمد حسن عبدالله، الكويت والتنمية الثقافية العربية، سلسلة عالم المعرفة، سبتمبر 1991، ص 33-46.

107- د. سليمان العسكري، عبدالعزيز حسين وحلم التنوير العربي، الكويت، 1995، ص54-56.

108- المصدر نفسه، ص 62.

109- د. غانم النجار، مدخل للتطور السياسي، 1994، الكويت ص30.

انظر أيضاً: OP.cit, F.O. 371/91334/1951 (London).

110- د. عبدالباسط عبدالمعطي، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية، القاهرة 1984، ص 42.

111- د. غانم النجار، المصدر السابق، ص44، 46.

112- خليل خلف، النظام الضريبي في الكويت، صحيفة «الرأي العام»، 11 ديسمبر 1997.

انظر أيضاً: أحمد المزيني، الزكاة والضرائب في الكويت، 1984، الكويت ص 6، 7.

113- عادل محمد عبدالغني، تاريخ العملة في الكويت، الكويت، 1992، ص 10، 23، 35، 46.

114- وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752م - 1960م، لندن - قبرص 1991، ص 243-244.

115- د. عبدالرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، الكويت 1992، ص43-45 لمزيد من المعلومات انظر: عبدالمالك التميمي، تطور علاقات الكويت بالأقطار العربية قبل الاستقلال، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، أكتوبر 1982م.

116- د. علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، بيروت 1989، ص 109-110.

انظر أيضاً: د. عبدالمالك التميمي، تاريخ الكويت الاقتصادي والاجتماعي منذ الحرب الأولى، بحث غير منشور.

117- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الأساسي، أبو ظبي، 1981م.

118- د. عبدالرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، المصدر السابق، ص 104-105.

119- دستور دولة الكويت 1962.

120- د. عبدالرضا أسيري، ص 116-117-119. المصدر السابق.

121- د. عبدالرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة الكويت، 1993، ص38، المصدر السابق.

122- الدكتور عثمان خليل عثمان، الخبير الدستوري للمجلس التأسيسي، دستور دولة الكويت، مجلة العربي، (50) يناير 1963.

123- د. عبدالمالك التميمي، الكويت والخليج العربي المعاصر، الكويت 1993، ص13-28، 57-59.

البحث الثاني

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للكويت

منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال



البحث الثاني

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للكويت منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال

مقدمة:

لقد درجت كتاباتنا التاريخية بصورة عامة في التركيز على القضايا السياسية مع إشارات الى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ونعتقد أنه رغم أهمية تلك المعالجات فإن الأمر معكوس تماماً، حيث إن التركيز ينبغي أن يكون على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي دون إهمال للتاريخ السياسي، لأسباب عديدة نذكر بعضها: أولاً، أن الوضع السياسي لأي بلد هو نتاج تفاعل اقتصادي واجتماعي وانعكاس له. وثانياً، فإن حركة الناس وبناؤها للنهضة والحضارة في أي مجتمع هي حركة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى. وثالثا، فإن التركيز على الجانب السياسي في دراسة التاريخ قد غيب الكثير من الوقائع والحقائق الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع. وهذه ليست دعوة لعدم الاهتمام بالتاريخ السياسي ولكن هي دعوة للاهتمام بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي كذلك. وموضوعنا في هذه الدراسة قد حدد في عنوانه «التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للكويت منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال» ولعل الأمر واضح في العنوان من طبيعة الموضوع وفترته الزمنية، لكن تأمل هذا العنوان يوصلنا الى أن المعالجة ستتناول فترتين تاريخيتين لكل منهما ملامحها وسماتها وطبيعتها التي تختلف فيها عن الأخرى رغم الاتصال والتواصل في بعض جوانبهما وأحداثهما. هما فترة ما قبل النفط وفترة العصر النفطي. فالنفط وعائداته الكبيرة في مجتمع صغير قد أحدث انقلابا خطيرا وتاريخيا في المجتمع في تركيبته وقيمه وعلاقاته وتأثيره ولا نريد في هذه المقدمة أن نقيم ذلك الانقلاب والتغير الذي حدث ونتركه للمعالجة في الدراسة نفسها.

إذاً نحن أمام وضع اقتصادي في مرحلتين مختلفتين، وكذلك وضع اجتماعي في مرحلتين مختلفتين ذلك يعني أن طبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في

كل منهما مختلف. وتجدر الإشارة هنا الى أننا نعترف بداية بأن اكتشاف النفط وعائداته هو السبب الأساسي لذلك التغير الذي حدث لهذا المجتمع بيد أن ذلك لا يلغي دور المستجدات التي واكبت مسيرة المجتمع في الفترة المعاصرة النفطية والعوامل الداخلية والخارجية الأخرى ومدى تأثيرها في واقعنا الاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي، مثل: تأميم النفط الإيراني في بداية الخمسينات، والاستقلال، والحياة الديمقراطية منذ بداية الستينات وغيرها من أحداث.

النشاط التجاري الكويتي قبل النفط:

إن موقع الكويت على ساحل الخليج العربي الشمالي وفي موقع على رأس الخليج جعل لهذا الموقع أهميته التجارية البحرية والبرية.

كان «السفر» الذي يمثل النقل البحري التجاري للبضائع بين عدد من موانئ الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي هو محور النشاط التجاري.

لقد كان النشاط التجاري يقوم على هذا النوع من التجارة وكذلك على تجارة بيع اللؤلؤ في موسم الغوص. أيضاً هناك تجارة القوافل البرية التي تنقل البضائع من الكويت الى المناطق المجاورة أو تلك التي تمر بالكويت في طريقها من نجد الى الكويت ثم منطقة الزبير في جنوبي العراق ولا بد من التوقف قليلاً عند هذه الظاهرة لما لها من أهمية أساسية في اقتصاد إمارة الكويت قبل اكتشاف النفط.

يدخل في عملية السفر والنقل البحري عدة عناصر، السفن التي صنعت في الكويت حيث جلبوا الأخشاب والمواد اللازمة لتلك الصناعة من الهند وشرقي أفريقيا ثم المواد التي تتم التجارة فيها وهي متنوعة من المواد الغذائية والأخشاب والأقمشة والتوابل والذهب واللؤلؤ والركاب. ثم هناك العاملون على ظهر تلك السفن من الكويتيين من الربابنة والبحارة، والسفن التجارية تختلف عن سفن الغوص فهي أكبر حجماً.

وهناك ظاهرتان ينبغي الإشارة إليهما الأولى أن تجارة «السفر» لنقل البضائع تنشط في الأزمات، وقد لعبت السفن الكويتية دوراً مهماً في التموين أثناء الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. والظاهرة الثانية هي تجارة التهريب فقد كانت السفن الكويتية وكذلك سفن التجارة الخليجية الأخرى تنشط في هذا النوع من التجارة هروباً من القوانين المفروضة على المناطق التي كانت هذه التجارة

تتعامل معها من قبل السلطات في تلك البلدان وبخاصة المناطق التي كانت تقع تحت سيطرة ونفوذ الاستعمار البريطاني مثل شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي والعراق.

ورغم ما تدره تجارة النقل البحري من فوائد ومردود جيد ينعكس على التجار العاملين في هذا المجال إلا إن هذا النوع من التجارة كانت تصاحبه صعوبات ومعاناة ليست سهلة، وبخاصة تجارة التهريب التي كانت تواجه ضغوط وملاحقة السلطات في الموانئ التي تمر بها وتتعامل معها.

ولقد لفت هذا النشاط انتباه الأوروبيين الى أهمية التجارة البحرية في هذه المنطقة فوضعوا خططهم للاستفادة منها، وعدم جعلها مقتصرة على أبناء المنطقة حتى تغلغلوا تدريجياً، وانتهى الأمر أمام ذلك التغلغل والتقدم في صناعة السفن الى أن تتسلم الشركات الغربية التجارة البحرية بدلاً من الخليجيين أو تحول الخليجيين الى وكلاء أو سماسرة ما بين الشركات الغربية ومصانعها والمستهلكين في المنطقة والمناطق المجاورة لها [1].

وقد كان لمعظم سكان الكويت والبحرين والأحساء بعض المعرفة أو الخبرة بجانبي الخليج وبوسط الجزيرة العربية، كما كانت آفاقهم رحبة نسبياً بمعايير المجتمعات الفقيرة فالناس لم يكونوا يقضون حياتهم كلها في مدنهم أو قراهم ذاتها، فالعاملون على مراكب الداو وأصحاب الإبل والتجار كانوا يترددون مراراً بين إمارات الخليج وبين الجزء الشرقي من المناطق التي كانت تحت سيطرة ابن سعود المسماة وقتها بمنطقة الأحساء ونجد.

وكانوا يستوردون القماش والأخشاب والرز من الهند. أما الفحم النباتي والجلود والغنم والماعز والحبوب فكانوا يستوردونها من جنوبي إيران، كما كان يتم شراء القليل من السلع الغربية في بومبي من قبل تجار الكويت والبحرين. ولقد كانت الأحساء والبحرين وجنوبي العراق تنتج التمور وشتى أنواع العلف مثل البرسيم والسمك المجفف ونوى التمر وكلها كان يجري استعمالها علفاً للحمير والإبل. لقد كان المصدر الرئيسي للثروة الذي مكن التجار من السفر والترحال، وأتاح لعامة الناس الدخل المناسب للإنفاق على شراء السلع المستوردة والأغذية هو مهنة صيد وتجارة اللؤلؤ الطبيعي [2]. وسيأتي الحديث عن حرفة الغوص فيما بعد.

التجارة الكويتية منذ الحرب الأولى الى نهاية الحرب الثانية:

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى مجالاً جيداً لانتعاش تجارة الكويت وذلك لأن ظروف العمليات الحربية قد عرقلت السفن التجارية الأوروبية، فكانت السفن التجارية الكويتية والخليجية تقوم بمهمة التموين، وحققت مكاسب كبيرة لكن ذلك لا يعني أنها لم تمر بنكسات بين الحين والآخر، فعندما حلت الأزمة الاقتصادية العالمية بعد الحرب العالمية الأولى وفي نهاية العشرينات كان لتلك الأزمة انعكاسات سلبية على التجارة والاقتصاد عموماً في المناطق التي هي مجال الصراع والنزاع بين القوى الدولية المتصارعة. ومما يلفت النظر أن أزمة «المسابلة» والمتمثلة بالحصار الاقتصادي على الكويت من قبل حاكم نجد جاءت أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، ومحورها أن عبدالعزيز بن سعود قرر فرض ضرائب على رعاياه والكويتيين الذين يتاجرون بين نجد والكويت، الإجراء الذي أثار التجار الكويتيين، ورفضه حاكم الكويت في حينها الشيخ أحمد الجابر. ولمعرفة دوافع وأسباب تلك الإجراءات أن المملكة العربية السعودية وفي بداية الثلاثينات وقبل اكتشاف النفط وإنتاجه كانت تمر بأزمة اقتصادية للكساد في موسم الحج الذي كانت تعتمد عليه اعتماداً أساسياً.

وهناك نوع من النشاط التجاري الذي ربما تنفرد به الكويت عن باقي دول المنطقة وهو تجارة المياه التي كانوا يجلبونها من شط العرب. وبنوا لأجل ذلك سفناً متوسطة الحجم وتبلغ حمولتها ما بين 100-150 طناً [3].

والنشاط التجاري داخل الكويت كان يتم بوسائل تقليدية وبسيطة، فعند قدوم السفن أو القوافل التجارية البرية تحدث حركة غير عادية في الكويت حيث تستقر القوافل في خانات خاصة أعدت لهم ويذهب البعض منهم الى موقع (المناخ) الذي يشبه أرض الصفاة اتخذ مناخاً للجمال التي يجلبها البدو الذين يفدون الى الكويت من البادية لبيع ما معهم من سلع في أسواق الكويت من إبل وصوف وسمن وجلود وغيرها، ويقع قرب مسجد السوق الحالي [4]. وكان للتجارة مكانة مهمة وبارزة في اقتصاد البلاد، والدليل أنه عندما اختلف بعض التجار مع الشيخ مبارك الصباح وهم هلال المطيري وسيف الشملان وهاجروا الى البحرين عمل على استرضائهم وإرجاعهم للكويت. [5]

لقد لعبت تجارة الترانزيت دوراً مهماً في تجارة الكويت، كما كان لتهريب البضائع الى المناطق المجاورة أهمية في حجم الصادرات والواردات الى الكويت.

بلغت تجارة الكويت للسنة المنتهية في 31 مارس 1925م أكثر من 1,000,000 (مليون) جنيه استرليني موزعة بين الاستيراد وإعادة التصدير مع الهند وساحل الخليج العربي والعراق وإيران، وهذا مبلغ كبير في ذلك الوقت، ولم يستمر هذا المستوى في العامين التاليين 1926 و1927 بل انخفض الى 44,000 جنيه استرليني، ويرجع السبب الى تدهور صيد اللؤلؤ. وشمل الاستيراد من الهند المنسوجات والرز والشاي والسكر، أما التصدير الأساسي أو إعادة التصدير فقد شمل الرز والسكر والمنسوجات والشاي الى موانئ الخليج الأخرى بوساطة السفن الصغيرة وإلى المناطق المجاورة براً (6).

تجارة القوافل البرية:

كان لموقع الكويت الجغرافي الممتاز على الطريق التجاري الصحراوي بين الخليج العربي وبلاد الشام، وداخل شبه الجزيرة العربية، ولموقعها الاستراتيجي على طرف الخليج الشمالي الغربي قد جعل شواطئها منذ القدم ملتقى السفن التجارية التي تجوب البحار وتنقل البضائع بين الشرق والغرب.

إن الكويت كانت تعتبر البوابة والمدخل الشمالي لشرقي الجزيرة العربية ولجنوبي العراق فهي تتاخم كلاً من العراق والمملكة العربية السعودية، وبذلك تسيطر على حركة تجارة المرور وهي في الوقت نفسه حلقة اتصال تجاري بين منتجات الإقليم الموسمي بخيراته الكثيرة وبين الشرق العربي كله (7).

إن تجارة القوافل البرية كانت تسلك الطرق البرية الصحراوية بين المراكز التجارية في شمالي الجزيرة العربية ومنها الى الكويت، وكان لهذا النوع من التجارة أهمية في اقتصاديات المنطقة واقتصاد الكويت، ولكنها لم تكن تأخذ اهتمام الباحثين في تاريخ الجزيرة العربية بالقدر الذي أخذته التجارة البحرية. إن التجارة البحرية كانت أساسية في اقتصاد الكويت وهي المصدر الذي تتزود به ومنه تجارة القوافل الناقلة للبضائع بالإضافة الى ما توفره البيئة الصحراوية من مواد تجارية مثل الصوف واللحوم والجمال والخيام وغير ذلك (8).

كما كان للتجارة البحرية (السفر) معوقات ومشكلات تواجهها من قبل التجار المنافسين والسلطات السياسية واحتكارها في المناطق التي تمر بها تلك التجارة، فإن هناك أيضاً معوقات وأخطاراً تتعرض لها تجارة القوافل البرية أهمها حركة القبائل المناوئة وقطاع الطرق والتي كانت تعتقد بأن الغزو أمر مشروع والغنائم حق مشروع لها.

كما أن هناك سياسات السلطات في مواجهة تجارة التهريب خاصة في الفترة قبل النفطية وقد كانت المواد المتاجر بها متنوعة من المواد الغذائية والتوابل والسلاح غيرها . وتجدر الإشارة هنا الى أن تجارة تهريب السلاح كانت نشطة ورائجة وذلك يدل على تصعيد في صراع القبائل والقوى المسلحة في المنطقة وفي المناطق المجاورة [9] . وإن الذين يكسبون فيها كانوا سبباً في تعاسة الآخرين، الى درجة أن السلطات نفسها كانت تستفيد من تلك التجارة رغم محاربتها لها علانية .

العلاقات التجارية بين نجد والكويت:

لموقع الكويت أثر في أن تكون مركزاً للتجارة البرية في المنطقة فهي تقع على رأس الخليج الشمالي وتتصل براً بالجزيرة العربية والعراق فقد كانت البضائع تمر بها ونشط تجارها في نقلها وتسويقها .

وكما هو معروف فإن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة قد أدى الى اضطراب في الوضع الاقتصادي والتجارة البرية والبحرية لكن الملاحظ أنه عندما كان يحدث عدم استقرار سياسي داخل شبه الجزيرة العربية كان ذلك يساعد على اتساع تجارة الكويت حيث تتجه طرق المواصلات البرية نحوها مثل المشكلات التي نشبت بين الوهابيين في الأحساء في بداية القرن التاسع عشر أدت الى مزيد من تحول الطرق التجارية، وأصبح ميناء الكويت يستخدم كمدخل الى داخل شبه الجزيرة العربية . وإن اتصال الكويت بنجد كان بوساطة القوافل التي تسلك طرقاً عدة مثل طريق الكويت ـ الحفر ـ نجد، وطريق الكويت ـ منطقة الحياد، نجد وطريق الكويت ـ المنطقة المحايدة ـ ميناء عبدالله الساحلي، وطريق الكويت ـ الرياض، والطريق الأول الكويت ـ الحفر ـ نجد كان يسلكه الحجاج بالإضافة الى نقل البضائع . ونظراً للنشاط التجاري بين نجد والكويت فقد عقدت اتفاقية تجارية بين البلدين في أبريل 1942 [10] .

العلاقات التجارية مع إيران:

لموقع كل من الكويت وإيران على الخليج العربي فإنه من الطبيعي أن يكون هناك نشاط تجاري بينهما . ولقد كانت المحمرة في جنوبي إيران تلعب دوراً كبيراً في تجارة الكويت، حيث إن كثيراً من البضائع القادمة من الهند تفرغ في المحمرة ثم تشحن مرة أخرى الى الكويت على سفن شراعية بالإضافة الى نقل بعض السلع والمواد من إيران نفسها الى الكويت . وقد نشطت صادرات

الكويت الى إيران في العقد الأول من القرن العشرين سواء بالتجارة الاعتيادية أو التهريب [11].

العلاقات التجارية بين الكويت والعراق قبل النفط:

لقد كانت التجارة القادمة من الهند عبر الخليج العربي، والقادمة من نجد والذاهبة إليها في الغالب على أيدي تجار الكويت، فقد لعب الكويتيون دوراً مهماً في التجارة بين نجد والعراق. كما كانت المنتجات الزراعية العراقية ترد الى الكويت، واتسم ذلك النشاط التجاري بالتهريب وكانت تجارة التهريب رائجة ونشطة وتتم براً وبحراً، اعتمدت بالدرجة الأولى على السلع المرتفعة الرسوم كالسكر والشاي والكبريت وورق السجائر والتبغ، ورغم محاولات العراق والسلطات البريطانية مكافحة هذا النشاط إلا أنه لم يتوقف. وكانت تدر أرباحاً كبيرة على التجار وبخاصة أولئك الذين عملوا في مجال التهريب [12].

إن البضائع التي تنقل عبر الكويت براً وبحراً الى العراق كان يتم تسويق بعضها في العراق ثم تنقل الباقي القوافل التجارية الكويتية الى حلب ودمشق، وهذه التجارة قديمة، وقد ذكرها، الرحالة الأوروبيون في مذكراتهم منذ منتصف القرن الثامن عشر واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية [13].

كذلك كان موقع الكويت الجغرافي على رأس الخليج والتصاق حدودها مع العراق أحد أسباب نمو النشاط التجاري بين البلدين وإن حاجيات الكويت كانت تصل إليها من العراق، وأهم تلك الواردات هي الأرز والتمور والفواكه والخضار والماء.

وفي عام 1899 فرض الشيخ مبارك الصباح ضرائب جمركية منظمة قدرها 5% على الواردات القادمة من العراق وغيرها، وكذلك الآتية من الموانئ التركية التي كانت حتى ذلك الوقت معفاة من العوائد إعفاء تاماً [14].

وكانت الكويت تصدر للعراق اللؤلؤ الطبيعي، ومنه يصدر الى تركيا والبلاد الأوروبية وكذلك كانت الكويت تصدر الخيل.

ويذكر لوريمر عن الواردات والصادرات بين العراق والكويت على سبيل المثال: (لمدة سنة بداية القرن العشرين).

رقم	نوع البضاعة	المبلغ بالروبية	الملاحظـــــــات
1	أسلحة وذخيرة	1,050,000	تأتي الكويت ويصدر ثلاثة أرباعها الى العراق وتركيا
2	الأرز	725,000	إن أكثر من نصف الكمية المستوردة تصل إليها من العراق وتركيا
3	أقمشة	500,000	تستورد من العراق ثم يعاد تصدير النصف الى العراق مرة أخرى.
4	التبغ	–	تستورد من العراق ثم يعاد تصدير النصف الى العراق مرة أخرى مثل الأقمشة.
5	البلح والرطب	450,000	يستورد من العراق
6	القمح	350,000	يهرب من إيران للكويت
7	الشعير	200,000	تستورد 1/4 الكمية من إيران والباقي من العراق.
8	أسلحة وذخيرة	750,000 [15]	تصدير الأسلحة مهربة من الكويت للعراق.

وكان هناك طريقان للتجارة البرية بين الكويت والعراق هما:

1 ـ طريق الكويت ـ الجهراء ـ الزبير: وهو طريق رملي وحجري تسير التجارة فيه عن طريق القوافل.

2 ـ طريق الكويت ـ أم قصر ـ الزبير: وهو طريق ساحلي بري بحري وتقطع هذا الطريق قوافل الجمال، ويبلغ طوله حوالي 160 كيلومتراً [16].

العلاقات التجارية بين الكويت وشبه القارة الهندية:

لما كان الخليج العربي أحد المنافذ البحرية للمحيط الهندي فقد لعب دوراً مهماً في النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية والجزيرة العربية، ولعب عرب منطقة الخليج دور الوسطاء في نقل التجارة من وإلى القارة الهندية، والمناطق القريبة من شبه جزيرتهم وشبه جزيرة الهند.

وحول دور التجارة والسفن الكويتية في التجارة والتهريب مع الهند كتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الى المقيم السياسي في الخليج العربي بتاريخ 20 ديسمبر 1937 تقريراً جاء فيه:

«إن المراكب الكويتية هي مراكب للتهريب، وقد بلغ عدد تلك المراكب التي تمارس التجارة في فصل الشتاء ثلاث عشرة سفينة تقوم معظمها بنشاط تجاري غير مشروع وغير قانوني، ففي الخريف تحمل سفنهم تمور البصرة في العراق الى الهند، ثم تحمل الخشب والحبال أثناء عودتها الى منطقة الخليج العربي أو عدن أو

الحديدة، وعند إبحارهم الى البحر الأحمر من الهند يحملون من الساحل الأفريقي الأخشاب، وزيت السمك من جنوبي الجزيرة. ينقل الى منطقة الخليج العربي. إن بعض السفن الكويتية كانت تشترك في تصدير الشاي الهندي بدون رخصة، وتهريبه الى الخليج، وهذا التهريب قد انحسر في ذلك الوقت بسبب الإجراءات التي اتخذت ضد المهربين في الهند.

وتجدر الإشارة الى أن تجار الخليج لم يكونوا وحدهم الذين احتكروا هذا النوع من التجارة إنما شارك فيها التجار الهنود» (17).

وتعتبر صادرات الهند الى منطقة الخليج العربي مهمة لحياة الناس حيث إن جزءاً منها هو مواد غذائية يعتمد عليها السكان. ومن هذه الصادرات الأرز، ثم يأتي الشاي بعد ذلك في الصادرات الى المنطقة، وقد أبدت السلطات البريطانية في العراق قلقها من استمرار تجارة تهريب المواد الغذائية المارة الى العراق والقادمة أساساً من شبه القارة الهندية التي تسيطر عليها بريطانيا قبل الاستقلال. وقد ساعد النشاط التجاري بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي سيطرة البريطانيين على المنطقتين في آن واحد وأن هناك تسهيلات للتجارة والتنقل بين هذه المناطق ما عدا تجارة التهريب. وقد استفاد الكويتيون من تلك التجارة في تلك الفترة.

الحرف الصناعية قبل النفط:

سيكون الحديث عن الصناعة قبل النفط متواضعاً مقارنة بالصناعة الحديثة بيد أنها كانت مهمة ولعبت دوراً مهماً في اقتصاد الكويت.

بداية كان قطاع الحرف الصناعية يوفر يداً عاملة لعدد لا بأس من المواطنين وكان قطاعاً منتجاً يوفر حاجيات أساسية للمجتمع، ثم إن هذا القطاع كان يمثل شريحة منتجة من المجتمع كما هي الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى.

وتشمل تلك المصنوعات صناعة السفن، وأدوات الصيد، صناعة بيوت الشعر والخيام، وصناعة الملابس مثل العباءات الرجالية والنسائية، وسميت بعض الأسواق بأسماء بعض الصناعات مثل: سوق الصاغة، وسوق البشوت، وسوق السلاح الخ...

وأهم صناعة اشتهرت بها الكويت هي صناعة السفن: وهذه الصناعة التي كانت تقوم على استيراد الأخشاب من الهند ومن شرقي أفريقيا. ويعمل بها

كويتيون محترفون يملكون الخبرة في هذا النوع من الصناعة، وكانت السفن المصنوعة تقسم الى نوعين: النوع الأول سفن صيد اللؤلؤ، وسفن النقل التجاري، وسفن صيد الأسماك، وتختلف هذه السفن في حجمها فبعضها يعمل في حدود المياه الإقليمية للكويت، وبعضها في منطقة الخليج، وبعضها يتاجر بعيداً في البحار، البحر الأحمر والمحيط الهندي، وشرقي آسيا. وهناك علاقة وثيقة بين صناعة السفن وازدهارها مع ازدهار النشاط التجاري الذي مارسه الكويتيون. وكانت تلك السفن في تلك الفترة خشبية شراعية يتم بناؤها على ساحل البحر في أماكن كانت تسمى (النقع) وكانت تنتشر على ساحل البحر في مدينة الكويت وعددها يزيد عن عشرين نقعة. وهي مراس صغيرة للسفن. وأطلقت على تلك السفن أسماء مختلفة وهي: الجالبوت يستخدم للغوص، وكذلك التجارة القريبة والسنبوك ويستخدم للشحن والتجارة في منطقة الخليج. والشوعي ويستخدم للغوص فقط، والبغلة، ويستعمل للأسفار البعيدة والشحن، والبوم ويستعمل للشحن والأسفار التجارية البعيدة عبر المحيطات، وحمولته كبيرة ما بين 300 الى 750 طناً. وهناك قوارب صغيرة لنقل الركاب وصيد الأسماك [18].

ومن الصناعات الأخرى التي كانت موجودة في الكويت قبل النفط صناعة الحدادة، وكانت تلبية لاحتياجات محلية، وتصنع فيها السكاكين والمطارق وأدوات البناء، وأدوات صناعة السفن وأحذية البغال والخيل. وكذلك وجدت صناعة الأدوات النحاسية لصناعة أباريق القهوة والشاي وبعض أدوات الطبخ والأكل.

كذلك كانت هناك صناعة الذهب، وصناعة الأسلحة. صحيح أن السلاح بصورة أساسية كان يستورد من الخارج وراجت تجارة تهريب السلاح لدى الكويتيين لكن هناك أنواعاً من الأسلحة كانت تصنع في الكويت. ومن الملفت للنظر أن الذين كانوا يعملون بالصاغة، وصناعة الذهب كانوا من اليهود ولهم سوق يسمى سوق الصاغة، وكان اللؤلؤ الطبيعي يصنع مع الذهب في الحلي. أضف الى ذلك الصناعات الجلدية التي كانت مهمة في هذا المجتمع في تلك الفترة. لقد صنعت القرب لنقل المياه، وحفظ اللبن، وصناعة الأحذية.

حرفة البناء كان يعمل بها قطاع لا بأس به من السكان، وأن مواد البناء كانت مستمدة من البيئة ويصنع بعضها محليا، الصخر من البحر، والجص هو حرق

للتراب لمسح الجدران، والجندل والباسجيل يجلب من الهند، وهناك صناعة طحن الحبوب وصناعة الصابون الخ . . . [19].

هذه الصناعات الحرفية التقليدية رغم بساطتها كانت مهمة في حياة الناس وقد وفرتها الحاجة إليها في مجتمع كانت إمكاناته المادية محدودة.

الغوص على اللؤلؤ:

كانت حرفة الغوص على اللؤلؤ مهمة في اقتصاد الكويت قبل النفط وكانت هناك فئتان من المجتمع تعيشان على هذه الحرفة هما: التجار والبحارة، وهناك مسميات عديدة للفئات على ظهر السفينة مثل: الغواصون، والطواشون.

وكان اللؤلؤ الطبيعي مزدهراً في التجارة العالمية، ويدر أرباحاً كبيرة حتى الثلاثينات من القرن العشرين عندما ظهر اللؤلؤ الصناعي الياباني.

لقد كانت مجموعة سفن الغوص الكويتية في العقد الأول من القرن العشرين حوالي 461 سفينة وعدد البحارة 9200 بحار وارتفع محصول الغوص في تلك الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى العقد الثاني من القرن العشرين، لكن المستفيد الحقيقي والأساسي هم أصحاب السفن من التجار. وكانت ظروف البحارة قاسية لكن لم تكن ظروف المعيشة على الأرض بأفضل منها أثناء ركوب البحر.

وحينما أخذت أعمال النقل البحري واستخراج اللؤلؤ بالانحدار منذ العشرينات من القرن العشرين لأسباب كثيرة تعود لعوامل خارجية وأهمها التطور في صناعة السفن حيث حلت السفن البخارية محل السفن الشراعية، وصناعة اليابان للؤلؤ الصناعي تضرر العاملون في ذلك المجال في منطقة الخليج العربي [20].

لما كان اللؤلؤ الطبيعي يلعب دوراً مهماً في التجارة الدولية آنذاك، ولما كان الخليج العربي مصدره الرئيسي، والكويتيون قد نشطوا في الغوض في أعماق البحر للحصول عليه فإن ذلك يعني أن هذه الحرفة كانت مهمة في الاقتصاد الكويتي وفي النشاط التجاري الذي مارسه الكويتيون قبل النفط وقبل اكتشاف اللؤلؤ الصناعي الياباني.

لقد بنى الكويتيون سفناً خاصة للغوص، وهي تختلف في حجمها عن تلك

التي تقوم بنقل البضائع، وتذهب الى مسافات بعيدة خارج الخليج العربي في البحر الأحمر، والمحيط الهندي وشرقي آسيا.

ورغم ما يصاحب مهنة الغوص من متاعب ومشاق في ظل الأدوات التقليدية التي كان يستخدمها الغواصون إلا أنهم برعوا فيها، وصمدوا وتحملوا لأنها أحد المصادر الأساسية لرزقهم، ولأنهم اعتادوا عليها وتدربوا على ممارستها سنوات طويلة.

حرفة الزراعة والرعي قبل النفط:

«كان عدد العاملون في الزراعة في الكويت محدوداً للغاية حيث إن المساحات الصالحة للزراعة صغيرة والآبار قليلة جداً وقابلة للجفاف، وقد انحصرت الزراعة في أماكن قليلة مثل الجهراء والفنطاس وفيلكا، حيث كانت تزرع بعض الخضروات والحبوب وعلف الحيوان الى جانب أشجار النخيل التي توافر معظمها في واحة الجهراء والمزارع لا يملك الأرض ولكنه يستغلها ويمتلك محصولها الذي يقدم بعضه كضريبة عينية لمالك الأرض.

أما الرعي فإن معظم القاطنين في بادية الكويت يعملون في الرعي ولا يختلفون عن سكان المجتمع الجديد من الحضر من حيث الأصول القبلية، وكانوا يعتمدون على ما يمتلكونه من إبل وأغنام في سد احتياجاتهم الأساسية وفي تنقلاتهم، ويختلفون عن الحضر في كونهم يقطنون في الخيام في حين أن المستقرين منذ نشأة المجتمع باشروا في بناء بيوت من الطين والحجارة التي كانوا يستخرجونها من البحر» [21].

يعمد بعض الباحثين في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الخليج العربي الى عدم إعطاء هذه الحرفة أهمية في دراساتهم لأنهم يعتقدون بأن اقتصاد الإمارات العربية في الخليج أساساً لم يلعب الرعي فيه دوراً مهماً، ولأن هذا الاقتصاد أساساً كان يقوم على البحر، لكن مع احترامنا لوجهة النظر تلك إلا أن الوقائع التاريخية هي حقائق ووقائع لا يمكن تجاهلها، فسكان الخليج امتداد لواقع اقتصادي واجتماعي في الجزيرة العربية كله، وأن تأثير البحر على حياتهم كونهم عاشوا على ساحل البحر لا يلغي ارتباطهم بحياة البادية وحرفة الرعي، فالكويت أثرت فيها بيئة الصحراء، وكان هناك شيء اسمه بادية الكويت، وكانت حرفتها الرئيسية الرعي. كما كان لهؤلاء البدو دور في النشاط التجاري وبخاصة تجارة

القوافل الكويتية. مرة أخرى نقول بأن البيئة البحرية كانت هي الأساسية، ولها تأثير أكبر على الاقتصاد الكويتي قبل النفط لكن ذلك لا يعني أنها الوحيدة بل كانت هناك البيئة الصحراوية وتأثيرها كذلك.

الحياة الاجتماعية قبل النفط:

لقد عالجنا بعض جوانب هذا الموضوع في البحث الأول من الكتاب ونستكمل هنا الصورة.

القبيلة:

إن الكويت جغرافياً جزء من الجزيرة العربية، والجزيرة العربية في معظمها صحراء، والصحراء العربية مقر وموقع البادية والقبائل، ومنذ تكوين المجتمع الكويتي كان الاتصال والتواصل بين الصحراء والساحل لطبيعة الظروف المعيشية البسيطة والمتواضعة قبل النفط رغم بروز نشاط الكويتيين التجاري والغوص في تلك الفترة. ونتيجة لذلك كله حدث أن اختلط السكان، واستقرت بعض القبائل في بادية الكويت، واستمر بعضها مترحلاً يتعامل مع سكانها تجارياً. إن طبيعة الظروف الاقتصادية، وطبيعة النشاط الاقتصادية للبدو يجعلهم متحركين مترحلين غير مستقرين، هذا في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التقليدية المعروفة عن القبائل تاريخياً قبل اكتشاف النفط والتحديث، بيد أن هناك قبائل بدوية كانت مستقرة، وقد استقر بعضها في الكويت قبل النفط أفراداً وجماعات وزاد عددها وتأثيرها في العصر النفطي بالهجرة من الصحراء والمناطق المجاورة الى الكويت.

وإذا كان تركيب هذا المجتمع من الحضر في المدينة والبدو خارجها وتفاعل جناح المجتمع هذا قد منحه الحيوية في حياة اجتماعية جيدة إلا أنه من المهم بأن حياة البداوة رغم كل ذلك التطور قد لازمت المجتمع وكانت تعبيراً عن سلوكه وتفكيره وممارسته الاجتماعية. وحتى النفط وما أحدثه من انقلاب كبير وخطير في حياة الكويت، إلا أن البداوة ظلت ظاهرة في المجتمع تؤثر في سلوكه، وأن القبلية عقلية وسلوكاً لا تزال مستمرة ومؤثرة في حياة المجتمع رغم التطور الكبير والسريع الذي شهده في العقود الأربعة الأخيرة.

الاقتصاد الكويتي في العصر النفطي:

«يثير هيكل الاقتصاد الكويتي تحديا أمام الاقتصاديين من خبراء التنمية، من

حيث إن اقتصاد الكويت لا يندرج بسهولة تحت أي من التصنيفات التقليدية العامة للدول المتقدمة أو المتخلفة، فقد أسهمت سرعة التغيير في إخفاء الفروق المميزة بين هذه وتلك لدرجة أن الاقتصاد الكويتي أصبح يجمع بين السمات الواضحة المعالم لكل منهما فمن جهة نجد أن الاقتصاد يتميز بزيادة فائض رأس المال فليس هناك دولة في العالم تشبه الكويت من حيث سرعة تطورها (ما عدا الدول العربية الخليجية) فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي منذ منتصف الخمسينات، وظل ثابتاً نسبياً في حدود 7.7% في المتوسط كما أن دخل الفرد في الكويت هو أعلى دخل في العالم، ومعدلات الادخار فيها تعتبر من أعلى المستويات، فضلاً عن أن ميزان مدفوعاتها في حالة فائض مستمر، وكل هذه دلائل تشير الى اقتصاد متقدم، غير أن هناك من جهة أخرى سمات واضحة للتخلف ومن هذه عدم كفاية الموارد المحلية من الأيدي العاملة المدربة فنياً والاعتماد الكامل على استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية، والاعتماد المفرط للاقتصاد على إنتاج وحيد هو النفط، كما تتميز الكويت أيضاً بضيق نطاق سوقها، وهو أمر راجع الى قلة عدد سكانها» [22].

النظام الاجتماعي والاقتصادي في الكويت هو نظام يعتمد على الاقتصاد المختلط حيث يلعب القطاعان العام والخاص دورهما في النظام في إطار ديمقراطية برلمانية وأسرة تتوارث الحكم وفلسفة قائمة على توفير دولة الرفاهية والمزج بين الأنشطة الخاصة والعامة ينتج نشاطاً مشتركاً كقطاع ثالث.

ولما كانت المنافع الرئيسية المستمدة من صناعة النفط هي مالية فلا بد أن يتحدد الأثر النهائي لهذه الصناعة على الاقتصاد الكويتي بمقدار المخصصات التي ترصدها الحكومة عند توزيع عائدات النفط على مختلف قطاعات الاقتصاد، وقد يكون التخصيص أمثلا أو غير أمثل [23].

وتتلخص المشكلات الاقتصادية بثلاث مشكلات أساسية:

1 ـ «مشكلة توليد الدخل كون النفط المصدر الرئيسي للدخل ومعرضاً لعدم الاستقرار.

2 ـ إن عائدات النفط تزيد الى حد كبير جداً عن مقدرة البلاد على الإنفاق (المقدرة الاستيعابية).

3 ـ مدى كفاية الأدوات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية فانعدام الضرائب، وجمود أسعار الفائدة، وغياب الدين العام، ونقص الأدوات المالية، كل ذلك قيد مقدرة الحكومة على التحكم في السيولة النقدية والتضخم النقدي» [24].

مع إنتاج النفط بكميات تجارية وتصديره للخارج في المجتمع الكويتي أصبح الاعتماد على هذا العنصر الاقتصادي أساسياً في حياة هذا البلد وكل بلدان الخليج العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومنذ بداية الخمسينات تغيرت ملامح هذه الإمارة ليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن أيضاً على المستوى الاجتماعي والسياسي كنتيجة لتأثير العائدات النفطية حيث ارتفع دخل الفرد فارتفع مستوى المعيشة، وأصبحت بلداً جاذباً للوافدين من الخارج للعمل في مختلف القطاعات بسبب قلة السكان والتوسع في المشروعات التنموية. كما أن ذلك التطور السريع قد صاحبه سلبيات وإخفاقات اجتماعية واقتصادية لكنه حتّم تطوراً أساسياً مواكباً حتى غدت الكويت مؤهلة لتصبح دولة مستقلة بالمنطقة، وأصبح أهم معالم ذلك الاستقلال هي الحياة الديمقراطية النهج الذي اختارته لتطورها بدءاً من الدستور المتطور الذي أقره مجلس تأسيسي منتخب عام 1962 والذي كان بداية لحياة نيابية مر عليها حتى الآن أكثر من ثلاثة عقود.

ومسيرة النفط في الكويت تمتد الى قبيل الحرب العالمية الأولى عندما توافرت المعلومات أثناء المسح الجيولوجي للمنطقة كلها بأن هناك كميات من النفط تختزنها هذه الأرض، ويستفاد من المعلومات الأولية أنها كميات جيدة وقد تكون تجارية. ثم بدأت تلك المرحلة بالكشف عن النفط واستمرت حتى منتصف الثلاثينات عندما تيقنت الشركات النفطية الأوروبية بأن النفط متوافر في أرض الكويت عام 1936 بكميات كبيرة، عندها كانت الظروف الدولية تتجه نحو توتر في العلاقات الدولية، وشبح حرب عالمية أخرى يلوح في الأفق فلم يبدأ إنتاج النفط الكويتي وتصديره إلا بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1946. ودخلت الشركات البريطانية والأمريكية في منافسة حادة حول نفط المنطقة انطلاقاً من النظرية الأمريكية التي أطلقها ويلسون رئيس الولايات المتحدة عام 1919 وهي سياسة الباب المفتوح وتعني عدم احتكار قوى معينة ويقصد بها الدول الاستعمارية التقليدية بريطانيا وفرنسا لاقتصاديات هذه المنطقة والعالم، وتمكنت الولايات المتحدة أن تصبح قوة منافسة ومؤثرة في مجال النفط وحصلت على حصة من امتيازات النفط في منطقة الخليج العربي والجزيرة ومنها الكويت [25].

النفط:

حصلت بريطانيا على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت في 27 أكتوبر 1913 [26]. حيث استغلت السلطات البريطانية معاهدة 1899 لتحتكر امتياز

النفط الكويتي وجاء ذلك التحرك البريطاني باتجاه نفط الخليج بعد اكتشاف النفط في إيران والعراق، وحاجة بريطانيا الشديدة الى النفط في ذلك الوقت.

وكانت شركة البترول الإنجليزية الفارسية The Anglo Persian Oil Co.هي أول شركة حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت بجهود بذلها هولمز المتعهد النفطي، وبيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج. وتعثر البحث عن النفط في الكويت خلال الحرب العالمية الأولى لأسباب عديدة منها ظروف الحرب نفسها ثم إن المسح الجيولوجي لم يكن مشجعاً آنذاك، وقد عادت الشركة نفسها لتكرر محاولاتها مرة أخرى بعد انتهاء الحرب وبالتحديد منذ عام 1921م ورغم توافر المعلومات عن وجود النفط إلا أن الشركة رأت التركيز على المناطق التي بدأ الإنتاج الفعلي منها وعدم إنفاق الأموال الطائلة على عمليات البحث. ومع ذلك فإن السياسة البريطانية كانت حريصة على نفط الكويت والمناطق الأخرى في الخليج بدليل الدور الذي لعبته في اتفاقية العقير حول الحدود والنفط عام 1922م. ثم عاود هولمز محاولاته في عام 1928 ليحصل على امتياز التنقيب عن النفط، وهذه المرة استجدت ظروف عديدة منها التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج، واتفاقية الخط الأحمر، وقد حصل هولمز على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت في الوقت الذي أبدت مرة أخرى شركة البترول الإنجليزية الفارسية استعدادها للقيام بأعمال البحث الجيولوجي في الكويت. كما تقدمت في عام 1931 الشركة الشرقية والعامة السنديكيت وهي أمريكية بطلب البحث عن النفط في الكويت التي تحمل الشروط نفسها التي ضمنتها في امتياز البحرين، وبدأ التنافس يشتد بين الإنجليز والأمريكان، وانتهت تلك المنافسة ليحصل الإنجليز والأمريكان على امتياز النفط الكويتي مناصفة. لقد كانت المشكلة التي واجهت الشركات والأفراد المتعهدين للتنقيب عن النفط في الكويت هو طلب وزارة المستعمرات البريطانية عام 1928 والذي يشترط الجنسية البريطانية أساساً تسمح بموجبه الكويت بالمسح الجيولوجي والتنقيب عن النفط. ولكن هذه المسألة تم الاتفاق بشأنها. وكان الحل لمسألة التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الكويت يتركز حول اتفاق لشركة مشتركة بريطانية أمريكية يعطى لها امتياز البحث والتنقيب عن النفط في الكويت، وبناء على ذلك تكونت «شركة نفط الكويت المحدودة عام 1934 لكل طرف 50% من رأس مالها وهذه الشركة هي دمج للشركتين البريطانية والأمريكية التي سبق ذكرهما وحصلت

الشركة على امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله في الكويت في 23 ديسمبر عام 1934م. وقد أعقب حصول شركة نفط الكويت على امتياز النفط البدء في عمليات التنقيب ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى اكتشفت البئر الأولى للنفط في منطقة بحرة، لكن لم تتضح أهمية نفطها وكميته فتم تركها والحفر في مكان آخر في شتاء 1937 اكتشف النفط بكميات كبيرة في منطقة برقان، وقد أعقب ذلك حفر آبار أخرى في عامي 1936 و1942 في المنطقة نفسها وكانت النتائج مشجعة جدا، وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية توقف العمل والتنقيب في الكويت حتى نهاية الحرب حيث استؤنف قبل نهاية عام 1945، وفي العام التالي 1946 بدأ تصدير أول شحنة من النفط الكويتي. ثم حفرت بئر جديدة في المقوع عام 1951 ثم الأحمدي عام 1953، ودلت نتائج الإنتاج على وجود النفط بكميات تجارية، واستمر الحفر والتنقيب في الأماكن الأخرى من صحراء الكويت في الأعوام 1959، 1960 [27]. ونتيجة لذلك الإنتاج تحولت الكويت من إمارة صغيرة تعيش على موارد متواضعة وبسيطة الى كيان شهد تطوراً سريعاً وكبيراً في مختلف الميادين في فترة زمنية قياسية في عمر الدول، ومع حصول الكويت على استقلالها وتحولها من إمارة الى دولة وزيادة عدد سكانها أخذت النهضة تدب في حياتها كما أن الكويت في عهد الاستقلال والديمقراطية عملت على تحسين مواردها بالالتفات الى النفط والاهتمام به لأنه المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه وذلك بالنظر في الاتفاقيات النفطية السابقة وبتأهيل الكوادر الفنية الكويتية للعمل في مجال النفط، كما أعطت اهتماماً الى تكرير النفط وتصنيع مشتقاته، وفتح المجال أمام الشركات العالمية الأخرى للتنافس على شراء وتسويق النفط مع التركيز على دور شركة البترول الوطنية.

التجارة الكويتية في الحقبة النفطية:

مع ازدياد دخل الكويت من النفط زادت حاجات المجتمع الكويتي الاستهلاكية فزادت كميات السلع المستوردة في الخمسينات من القرن العشرين، وذلك يعني انتعاش النشاط التجاري، وزادت بشكل مضطرد في العقود التالية مع الزيادة في عدد السكان، والزيادة في الدخل، والزيادة في عدد الوافدين من الخارج للعمل في الكويت. والمواد المستوردة في الحقبة النفطية تختلف في نوعها، وحجمها، وسعرها عن المواد التي كانت تستورد قبل النفط، ذلك لا يعني أن المواد التي كانت تستورد في السابق لم يعد يتم استيرادها، فالاستيراد في

الحقبة النفطية قد شمل السيارات والمعدات الكهربائية ومواد البناء والمواد الغذائية، لكن هناك ظاهرة مشتركة بين الحقبة قبل النفط والحقبة النفطية وهي استيراد كميات فائضة عن حاجة السوق المحلي ولذلك يتم إعادة تصديرها الى المناطق المجاورة، وأن حجم المواد التي يعاد تصديرها كان أكبر من السابق، وأكثر تنوعاً، ودخلته مواد جديدة عديدة. أما الجهات التي كانت الكويت تستورد منها ولا تزال فهي الدول الأوروبية والهند والدول المجاورة مثل العراق وإيران واتسعت قاعدة الدول التي تصدر للكويت لتشمل معظم دول العالم في أوروبا والأمريكتين وشرقي آسيا وأفريقيا [28].

أما الحديث عن صادرات الكويت في الحقبة النفطية فهي عديدة ومهمة لكنها لم تصل الى نوعية وكمية المواد المستوردة ولذلك استمرت وبتصاعد مستمر عملية الاستيراد. وتشمل صادرات الكويت نوعين من الصادرات: مواد كويتية المنشأ وهي النفط، والجلود والصوف والأسماك ثم مواد مصنعة من مشتقات النفط. أما النوع الثاني فهي المواد التي منشأها غير كويتي تصل الكويت ليعاد تصديرها الى البلدان المجاورة. وأهم صادرات الكويت النفط الذي يشكل أكثر من 97% من تلك الصادرات، وكانت دول محدودة هي التي تستورد النفط بعد اكتشافه لاحتكار الشركات البريطانية والأمريكية ثم اتسعت القاعدة بعد اتفاقيات المشاركة ليتم التعامل مع دول أخرى عديدة في تصدير النفط مثل فرنسا واليابان وأسبانيا وغيرها وزادت قاعدة تلك الدول المستوردة للنفط الكويتي بعد قيام الشركة الوطنية الكويتية للنفط وسيطرتها على معظم الإنتاج والتصدير والتصنيع لمشتقات النفط.

ويمكن معرفة حجم الواردات والصادرات بمقارنة بينها في بداية الخمسينات وبداية الستينات.

السنة	الواردات بالدنانير الكويتية	الصادرات بالدنانير الكويتية	ملاحظــــــات:
1952	15،517،005	5،362،005	- إن العملة في الخمسينات كانت الروبية الهندية وقد تم تحويلها الى الدينار الكويتي بسعر تلك الفترة.
1961	89,000,000	9،164,000 [29]	- إن النفط يدخل ضمن الصادرات وكذلك المواد التي يعاد تصديرها.

ومع اتساع قاعدة النشاط التجاري في الكويت تطلب الأمر إنشاء البنوك.

البنوك في الكويت:

(البنك البريطاني في الشرق الأوسط (بنك الكويت والشرق الأوسط) 1941، بنك الكويت الوطني 1952، البنك التجاري عام 1960، ثم تأسست بنوك أخرى بعد ذلك.

1 - البنك البريطاني للشرق الأوسط بالكويت

في عام 1941 تبلورت فكرة إنشاء فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت، وفي عام 1942 افتتح البنك رسمياً، وقد سبقت عملية إنشاء هذا البنك مشاورات ومراسلات بين المسؤولين البريطانيين في بريطانيا والخليج، وبينهم وبين أمير الكويت، وتم الاتفاق على شروط عقد افتتاح هذا البنك، ويتضح من خلالها تركيز السلطات البريطانية على قضايا معينة تتعلق بمدى الاستفادة من هذا المشروع، وقد لعب هذا البنك دوراً مهماً في الكويت لأنه البنك الوحيد منذ إنشائه حتى بداية الخمسينات. وكانت المدة المصرح بها للبنك في الكويت هي خمس وعشرون سنة، وقد مددت أربع سنوات انتهت عام 1971م عندها أصبح البنك كويتيا وتغير اسمه الى بنك الكويت والشرق الأوسط [30].

2 - بنك الكويت الوطني

تقدم بعض التجار الكويتيين بطلب إنشاء بنك وطني محلي في الكويت، وافتتح في نوفمبر 1952 وجاء تأسيسه عملية طبيعية للتطور الاقتصادي في الكويت. ثم جاء إنشاء بنوك كويتية أخرى، ففي عام 1959، أنشئ البنك التجاري، وبنك الخليج، وفي عام 1968 البنك الأهلي [31].

الصناعة في العصر النفطي:

إن حركة التنوير التي صاحبت النهضة التعليمية في الكويت قد ساهمت في بلورة الوعي العام لدى الكويتيين، وشكلت ضاغطاً ينادي بالاستفادة من عائدات النفط، تخلق مجالات وموارد أخرى الى جانب النفط لمواجهة احتمالات المستقبل غير المتوقعة لخطورة الاعتماد على مورد واحد. لذلك طرحت مسألة الصناعة، وكانت هناك فكرتان إحداهما مؤيدة وأخرى معارضة للتصنيع في الكويت. فالذين يؤيدون قيام الصناعات في الكويت يعتقدون أن أهم عناصر قيام الصناعة متوافرة وهما الطاقة والمال الى جانب خطورة الاعتماد على مورد واحد ناضب مهما طال عمره الزمني.

أما المعارضون لفكرة التصنيع في الكويت فيستندون الى أن استيراد المواد المصنعة من الخارج يخلق مجالاً للمنافسة ويزيد من العرض فيكون السعر مناسباً، ثم إن مسألة عدم توافر اليد العاملة لقطاع الصناعة من الكويتيين لقلة عدد السكان وطبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتجنباً لمشكلات سياسية واجتماعية فإن الظروف غير مناسبة كما أن عناصر الصناعة ليست متوافرة ما عدا الطاقة ورأس المال. وبمرور الوقت تحقق حلم الاثنين معا مع استمرار المخاطر التي نبه لها الطرف الأول المؤيد للصناعة فقامت صناعات عديدة في الكويت وأهمها الصناعات البتروكيماوية القائمة على مشتقات النفط وصناعات أخرى عديدة، ووصلت بعض هذه الصناعات من الجودة والكمية حد التصدير والمنافسة الخارجية، وإذا كانت الصناعة ممكنة ومطلوبة كمصدر آخر للدخل الى جانب النفط فينبغي أن تواكب التطور العالمي في هذا المجال. والصناعة مهمة في حياة الشعوب فكما كانت الصناعات الحرفية التقليدية في المجتمعات غير المتطورة مجالاً وموردأ وركيزة مهمة في اقتصاد تلك المجتمعات فهي اليوم في عالم التطور التكنولوجي المعاصر مهمة وأساسية للتطور [32].

ومن الصناعات التي قامت في الكويت وتسهم في حوالي 4% من الدخل القومي هي: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والبناء والتشييد وتوليد الكهرباء ومحطات تحلية المياه، والصناعات البتروكيماوية وتعليب الأسماك. وليست هناك مشكلة في تسويق المنتجات المحلية المصنعة محليا وخليجيا وعربيا ودوليا، لكن المشكلة تكمن في مدى حماية الدولة للصناعة الوطنية، ومشكلة توفير اليد العاملة الفنية المحلية في مجال الصناعة فأغلبها وافدة وهي مكلفة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي [33].

عندما تطرح مسألة التصنيع في الكويت فليس المقصود هنا أو المطلوب أن تتحول الكويت الى بلد صناعي كما هي الحال في البلدان الصناعية الأخرى لأن تحولها الى بلد صناعي له شروط صعبة التحقيق فالمسألة تحتاج الى سوق خليجية مشتركة إن لم نقل سوقاً عربية مشتركة، وكذلك وجود كثافة سكانية وقدرة على توفير اليد العاملة والقوة الشرائية والجودة لمنافسة الصناعات الأجنبية الخ . . .

التنمية في العصر النفطي:

كانت الإدارة في منطقة الخليج رغم اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية

وعائداته الكبيرة هي استمرار للإدارة التقليدية العشائرية حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، ولم يشهد أكثرها بداية التحول في جهازه الإداري إلا مع بداية الستينات من هذا القرن ولا شك أن الطفرة المالية قد ساعدت في التوسع السريع في عدد الوزارات والمشروعات العامة كما ساعدت على التضخم في العمالة فالوفرة المادية ساعدت على التوسع في البنيان الحكومي توسعاً غير مدروس كما أنها ساعدت على توجه الإنفاق توجهاً لا يرتكز بالضرورة على الاستخدام الأمثل للموارد. وفي العصر النفطي تخلى القطاع الخاص عن مهمته التي كان يمارسها قبل النفط بحكم طبيعة الأوضاع الاقتصادية الجديدة. القائمة على الإنفاق الحكومي، والتقى طموح الحكومة باستحواذها على مجمل النشاط الاقتصادي مع طموح القطاع الخاص بالاستفادة من الوضع الجديد بالاعتماد على الوكالات والعمولات والمناقصات التي تتيحها له الدولة [34].

لقد شهت المنطقة زيادة كبيرة في مواردها وخلقت هذه الطفرة في الموارد مزيداً من التطلعات والتوقعات التنموية، ولجأت الحكومات في المنطقة الى تحسين الخدمات وبناء المدارس والمستشفيات، ولكن يرى البعض بأن ما شهدته المنطقة في العصر النفطي ليس تنمية بل نمو لأن التنمية يجب أن تقوم على قاعدة إنتاجية قادرة على الاستمرار في المدى الطويل، وتحقيق زيادة حقيقية في الدخل القومي وفي دخل الفرد. ودولنا حققت زيادات في الدخل ولكنها لا ترتكز على قدرات إنتاجية، كما أن النمو الذي اجتاح المنطقة له إفرازات سلبية تتمثل في الانفجار السكاني، والاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، وتدني مستوى الخدمات. وليست هناك خطط واستراتيجيات مدروسة [35].

حتى الاستثمارات الخارجية كأحد مصادر الدخل، ليست مضمونة، فقد تعرضت الأرصدة المالية لهذه الدولة للتناقص لأسباب عديدة أهمها: التضخم النقدي، والأزمات التي مرت بها المنطقة [36]. إن التنمية في المنطقة والكويت جزء منها تعيش أزمة ما لم تكن هناك استراتيجية مشتركة لدول الخليج العربية، وخطط مدروسة تتفادى سلبيات المرحلة السابقة التي استمرت أربعة عقود ماضية.

المجتمع الكويتي في العصر النفطي:

لقد صاحب اكتشاف النفط وتصديره وتوظيف عائداته نمواً كبيراً في عدد السكان، وفي تركيب المجتمع الكويتي. فلقد حتمت ضرورة تطور الوضع

الاقتصادي للكويت إمارة ثم دولة حاجتها للبناء والتحديث وللعمل في المشروعات المختلفة توافدت أعداد كبيرة من السكان من الدول المحيطة بها ومن الدول الأخرى، وكانت الزيادة في عدد السكان تصاحب الزيادة في الدخل والإنفاق.

وحدث تحول كبير في بنية المجتمع وتركيبته فقد كان في السابق قبل النفط مجتمعاً صغيراً استقر في هذه البقعة في شمالي الخليج العربي على ساحل البحر ومتجانساً الى حد كبير ومنتجاً، تحول في فترة زمنية قصيرة الى مجتمع كبير حيث تضاعف عدد السكان عشرات المرات في عقود قليلة، ودخلته عناصر وجنسيات عديدة بعض عناصرها أصبحت مواطنة واكتسبت الجنسية الكويتية وبعضها إقامته طويلة، لعشرات السنين والبعض الآخر مؤقتة وتتجدد فتذهب مجموعات وتأتي غيرها واكتسب هذا المجتمع قيماً وعادات جديدة، كما شهد ثقافات عديدة لكنها لم تتفاعل في حركة حضارية نهضوية إنما كانت ولا تزال ثقافات منعزلة، لكن بمرور الوقت كان هناك تأثير لهذه الجماعات والأقوام في الكويت. ولا يغيب عنا التأثير السلبي الى جانب التأثير الإيجابي، وهذه قضية ليس مجالها هنا. ولم يكن هناك اهتمام جدي بقضية السكان نوعياً لا في الاختيار الجيد لنوعية وكفاءة القادمين الوافدين، ولا في تنمية الموارد البشرية الوطنية بالصورة التي تخدم مجالات التنمية وتطورها. وبمرور الزمن وجدنا أنفسنا أمام مشكلات مزمنة قد تضطرنا الظروف الاقتصادية في المستقبل القريب الى مواجهتها. وكان في الإمكان مواجهتها بكلفة أقل ومجهود أيسر لو كانت الرؤيا واضحة ضمن استراتيجية محددة ومدروسة للبناء والتنمية.

السكان:

نجم عن استغلال النفط على نطاق واسع منذ النصف الثاني من الأربعينات بدء عملية تحول اجتماعي - اقتصادي سريعة تمخضت في أقل من أربعة عقود، عن كيان يكاد يكون منبت الصلة بكويت بداية القرن. من خلال هذه الفترة تضاعف عدد السكان لأكثر من عشرة أمثال أو تحول النشاط الاقتصادي كلية من نشاط محدود يقوم على استغلال الخليج والتجارة الى اقتصاد ضخم يغلب فيه قطاع الخدمات، ويكاد اعتماده على العالم الخارجي يكون تاما. وقد ترتب على ارتفاع أسعار النفط في السبعينات نقلة نوعية في عملية التحول الاجتماعي الاقتصادي في الكويت إذ تراكمت عوائد النفط بمعدلات غير مسبوقة وأصبحت هناك زيادة

هائلة في الإنفاق العام حفزت موجة نمو اقتصادي كان لها آثار جوهرية في أوضاع السكان وقوة العمل بالكويت [37].

وكان لتوافر فرص العمل أن أصبحت الكويت بلداً جاذباً للوافدين بأعداد كبيرة للعمل فيها من جنسيات عدة عربية وغير عربية.

وزاد عدد السكان بشكل مضطرد حتى غلب عدد العنصر الوافد على عدد المواطنين وبخاصة في الفترة بين 1965–1980م، وكان نمو السكان الوافدين أعلى بكثير من معدل نمو المواطنين. انظر الجدول التالي:

1980 - 1965

سنة التعداد	عـــدد السكـــان (بـالآلاف)			نسبة الكويتيين ٪
	كويتيون	وافدون	الجملة	
1965	220	247	467	47,1
1970	347	391	738	47,0
1975	472	523	995	47,0
1980	562	794	1356	41,4 [38]

ملامح الهجرة:

1 - إنها هجرة كبيرة تزيد على عدد السكان.

2 - إن نمو قوة العمل المحلية بطيء ليحدث الإحلال ويقل عدد الوافدين.

3 - إنها هجرة مؤقتة للعمل وليست استيطانية ما عدا أعداد قليلة منها.

4 - الآثار الاجتماعية للهجرة.

5 - الآثار الإيجابية للهجرة على بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة.

6 - ارتباط الهجرة بطبيعة الوضع الاقتصادي في بلدان المنشأ وفي البلدان المستقبلة نظرية الطرد والجذب.

7 - إن معظم المهاجرين من العزاب.

كان تعداد السكان في الكويت عام 1946 من أقل التعدادات في العالم إذ قدر وقتها بحوالي 90,000% نسمة، وكان معظم السكان من الكويتيين، ولم تزد نسبة غير الكويتيين عن 10%

ولكن البلاد شهدت على امتداد العقود الثلاثة التالية انفجاراً سكانياً بسبب العوامل الآتية :

1 ـ وفرة الهجرة الى الكويت وتجنيس بعضهم .
2 ـ ارتفاع معدل النمو الطبيعي للكويتيين .
3 ـ انخفاض معدل الوفيات .

وفي ما يلي جدول يوضح التطور في عدد السكان في ثلاثة عقود منذ تصدير النفط .

بالآلاف

الجنسية	1946	1957	1961	1965	1970	1975
كويتيون	81.000	107.246	150.521	220.059	347.396	502.300
غير كويتيين	9.000	83.548	153.553	247.280	391.266	563.000
إجمالي	90.000	190.794	304.074	467.339	738.662	[39] 1.066.400

القبائل في العصر النفطي:

مع اكتشاف النفط وبداية التغير الكبير في الكويت بدأت عملية اكتشاف القبائل التي فصلتها عن المدينة تلك الصحراء القاسية والمساحات الشاسعة . وكانت القبائل تحيا قبل نشوء الدولة في أرضها ضمن استقلالها الخاص ، وفي حالات كثيرة كانت تحكمها حالة حرب مع محيطها وبيئتها . ومع قيام الدولة الحديثة والاقتصاد الحديث وتحديد حدود دولية بدأت عملية تاريخية جديدة . لقد انتقلت القبائل من دول الى دول ، ومن حدود الى حدود ، وتحدد لها دور جديد وتم إخراجها من دورها القديم ، وكذلك نتج عن الوضع الجديد الذي تكون في الكويت وفي دول الخليج تحولات أهمها دخول القبيلة ، مرحلة التحضر ومرحلة الانتقال من الصحراء الى المدن ، وكحالة جميع المدن القديمة التي طرأ عليها التغير السريع دخلت الكويت قبائل جديدة لم تكن في السابق جزءاً من تركيبتها الداخلية القديمة ، وإن النهضة الاقتصادية والتعليمية التي شهدتها الكويت في الخمسينات والستينات حوّلت المدينة لمركز جذب متميز للبدو» . . . [40] . وأصبح معظم هؤلاء مواطنين باكتسابهم الجنسية الكويتية «لكن في المقابل هناك فئات لم يتم تجنيسها ولم تعترف الدولة بحقهم في الجنسية ، هكذا بدأت منذ الستينات

تتطور وتتزايد مشكلة من عرفوا فيما بعد بـ«البدون» وهم فئات من البدو في أغلب الحالات هاجروا من الجزيرة العربية، أو من العراق وأحيانا من بلاد الشام الى الكويت لحاقاً أو قبائل مرتبطة بهم لكنهم لم ينجحوا في الحصول على الجنسية، وهكذا مع الوقت وعلى مر العقود عرفت هذه الفئة الكبيرة والتي تصل أعدادها اليوم الى مائتي ألف فرد بالمجموعة التي لا وثائق لها، لهذا أطلق عليها لقب «البدون». إن المسجلين من البدون لدى الدوائر الحكومية لا يتجاوزون 120 ألفاً لكن العدد الحقيقي 200 ألف» [41]. وهذه ظاهرة تستدعي الحل الإنساني والعادل بأسرع وقت، وأن تأخير حلها له آثار سياسية واجتماعية خطرة على مستقبل الكويت.

القبيلة والقبلية:

القبيلة مؤسسة اجتماعية واكبت تاريخ العرب منذ نشأتهم، وهي سمة من سمات العرب، لقد حدثت تطورات مهمة في بنية القبيلة وكيانها وعلاقاتها بالدولة «وتحول أغلبها من الصحراء الى المدينة، وإذا كان التغير قد حدث في التاريخ الحديث والمعاصر للمنطقة على بيئة القبيلة وكيانها وعلاقاتها ومهماتها إلا أن القبلية والتي هي مجموعة القيم والأعراف التي جبل عليها أفراد القبيلة في نشأتهم وسلوكهم وتفكيرهم الفطري قد حدث لها تحول، بيد أن ذلك لا يعني ذوبان القبيلة في المجتمع الحضري، أو انتهاء القبيلة. لا تزال القبيلة في الحقيقة كياناً له تأثيره في هذه المجتمعات كما لا تزال القبلية مؤثرة في واقعنا الاجتماعي والسياسي.

ويقول د. خلدون النقيب «إن التضامنيات القبلية غير الرسمية في الكويت تعمل من خلال البنى السياسية مثل مجلس الأمة، المجلس البلدي، والجمعيات الدينية وغيرها» [42]. ولما كان هذا الوضع القبلي له تأثيره في تلك المؤسسات فإن الدولة كانت تحسب حساب القبائل لأنها الحليف الطبيعي للسلطة وركيزته التاريخية في جزيرة العرب.

وفي موقع آخر يقول د. خلدون النقيب «وهكذا تكون القوى القبلية المتضامنة قد تحولت الى مؤسسة من مؤسسات الدولة الحديثة، وتكيفت مع الأوضاع السياسية والاقتصادية المستجدة وهكذا تطرح المؤسسة القبلية نفسها والمؤسسة الطائفية الدينية بشكل مواز لها بديلاً عن المؤسسات الدستورية الديمقراطية المنتخبة كنوع بدائي متخلف لخرافة الديمقراطية القبلية...» [43].

إن القبائل لعبت دوراً مهماً في اقتصاد المنطقة ووضعها السياسي والاجتماعي، فالبادية هي أحد الملامح الجغرافية المميزة للبلاد العربية، إن البدو بتنظيمهم التقليدي وحياتهم التي تقوم على الترحال والتنقل بدرجات متفاوتة ونظمهم الاجتماعية وثقافتهم وقيمهم المختلفة (44) عن نظم الجماعات المستقرة وثقافتها وقيمها هذا في السابق، ولكن اليوم اختلطت قيم البادية بقيم المدينة كما لعب التعليم دوراً مهماً في تطور فكر وقيم البادية حيث نال أبناء القبائل قسطاً جيداً من التعليم في الدولة الحديثة في المنطقة.

المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية:

كان تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت خطوة متطورة ورائدة وجيدة وهي مؤسسات اقتصادية اجتماعية.

كانت الستينات هي مرحلة النشأة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت. أما قانون الجمعيات فقد صدر القانون الأول بعد أن نص عليه الدستور الكويتي في المادة 23 من أن الدولة تشجع التعاون والادخار فصدر في6/ 8/ 1962م القانون رقم 20 لسنة 1962 في شأن إنشاء الجمعيات التعاونية، ولقد تأسست بعد صدور القانون جمعية كيفان في نوفمبر 1962، وجمعية الشامية في ديسمبر 1962، ثم جمعية الشويخ عام 1963 واندمجت مع جمعية الشامية عام 1965 وتتالت الجمعيات التعاونية في الإنشاء والإشهار حتى وصل عددها الى أكثر من 45 جمعية، وقام اتحاد ما بين جمعيات تعاونية استهلاكية وادخار وجمعيات زراعية وغيرها.

وفكرة التعاونيات في الكويت بدأت في الأربعينات على شكل دكاكين داخل المدارس، ثم تطورت الفكرة في الخمسينات عندما نشأت جمعيتان تعاونيتان جمعية موظفي دائرة الشؤون الاجتماعية وجمعية موظفي دائرة المعارف في أغسطس 1955م.

وتشرف على هذه الجمعيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وأهدافها توفير المواد الاستهلاكية الرئيسية بأسعار مناسبة للمواطنين في مناطقهم السكنية.

والجمعيات هي مؤسسات يتكون رأس مالها من المساهمين من سكان كل منطقة سكنية تقع الجمعية في دائرتها.

ولا شك أن للجمعيات التعاونية الاستهلاكية دوراً مهماً في الاقتصاد الكويتي

منذ إنشائها، فبالإضافة الى توفير السلع بأسعار مناسبة للمستهلك فإن هناك هدفاً في تكوين رأس المال المستثمر في الاقتصاد، واستخدامه لزيادة الإنتاج وفي إطار الدورة الاقتصادية يؤدي الى زيادة في الناتج الوطني. كذلك للجمعية دور اجتماعي بخلق روح التعاون، وإشاعتها للوعي التعاوني، الى جانب المساهمة في ترشيد دخل الفرد، ورفع دخله عن طريق توفير الخدمات المناسبة بأسعار معقولة [45]. وهناك مؤسسات أخرى عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أقيمت في الكويت منذ بدء الحياة الدستورية البرلمانية ولكننا اخترنا الجمعيات التعاونية كمثال عليها لأهميتها وأهمية الدور الذي تضطلع به.

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة يمكن أن نستخلص منها بعض النتائج الأساسية التي تلخص ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي للكويت في فترتين ومرحلتين مهمتين من تاريخ هذا البلد في تاريخه الحديث والمعاصر.

أولاً: لقد أثرت بيئتا البحر والصحراء في الاقتصاد الكويتي قبل النفط، وكان تأثير البيئة البحرية قوياً وعميقاً.

ثانياً: إن الشعب الكويتي كان منتجاً في فترة ما قبل النفط لطبيعة الظروف الاقتصادية آنذاك، وإن مجالات النشاط الاقتصادي الرئيسية كانت تقتصر على التجارة والغوص والحرف والرعي المحدود.

ثالثاً: لصغر حجم المجتمع الكويتي قبل النفط فإن عناصر ومجالات الاقتصاد المحدودة كانت تحقق لهذا المجتمع حاجياته الأساسية، لكن بصورة عامة فإن عامة الناس كانوا يعانون الفقر.

رابعاً: إن مجالات الاقتصاد لا بل تركيبة عناصر الاقتصاد الكويتي وهيكله كان مشتركا في منطقة الخليج العربي مع استثناءات محدودة، فاقتصاد إمارات الخليج بمن فيها الكويت كان يعتمد على التجارة والغوص والحرف أساساً لكن بعضها كانت لديه حرفتا الزراعة والرعي بشكل أوسع من غيره مثل عمان والأحساء.

خامساً: وفي العصر (النفطي) الذي بدأ فعلياً منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين في الكويت فإن ملامح الاقتصاد قد تغيرت بتغير مصادر الإنتاج، في

الكويت وباقي أجزاء منطقة الخليج العربي تباعاً فعندما بدأ إنتاج النفط بكميات تجارية كبيرة في مجتمع صغير أصبح هو مصدر الدخل الرئيسي، ونتج عن ذلك تغير صورة الاقتصاد في هذا البلد وصاحب ذلك تغييرات اجتماعية كبيرة.

سادساً: ومن أهم ملامح الفترة النفطية تحول المجتمع من منتج الى مستهلك نظراً لتوافر الثروة وتحول الناس الى العمل في الإدارات الحكومية قبيل الاستقلال وبعد الاستقلال.

سابعاً: ويلاحظ غياب بعض الحرف الأساسية في الكويت بعد بدء العصر النفطي مثل الصناعات الحرفية والرعي والغوص.

ثامناً: كان الكويتيون يكافحون صعوبة الحياة قبل النفط لتوفير رزقهم، فقد كان عملهم مصدر رزقهم، لكن الأمر تغير في العصر النفطي حيث أصبحت الدولة المالكة لعائدات النفط هي التي تنفق على الناس واحتياجاتهم، ومن مسؤوليتها توفير العمل والخدمات لهم.

تاسعاً: في العصر النفطي حدث نمو كبير وسريع في الاقتصاد الكويتي، وصاحب ذلك النمو إخفاقات وسلبيات عديدة في هذا القطاع أدت الى هدر في جزء من العائد لأسباب سياسية واجتماعية، لكن هناك في المقابل إنجازات في هذا المجال قد تحققت لا يستهان بها مرت بالتجربة والخطأ لقلة الخبرة وعدم وجود استراتيجية واضحة، وللتطور السريع الذي مر به اقتصاد الكويت.

عاشراً: وفي المجال الاجتماعي فقد كان المجتمع قليل السكان، وكانت الكويت مجتمعاً متكافلاً متعاوناً متسامحاً، له قيم متوارثة تمثل الضبط الاجتماعي والسلوكي فيه فلم يكن يشكو الاختلال وعدم التوازن في القيم والتجانس.

حادي عشر: أما في العصر النفطي ونتيجة لعوامل عديدة أهمها الهجرة والطفرة المادية، والظروف المستجدة، فقد أدت الى هزة في تركيبة المجتمع وغيرت الكثير من قيمه، وأثر الوضع الاقتصادي الجديد على فكره وسلوكه تأثيرا عميقاً.

ثاني عشر: كان التعليم يقوم على الكتاتيب قبل النفط ولا يتعدى التعليم الديني المحدود، والقراءة والكتابة، والحساب أحياناً لكن البلاد قد شهدت نهضة علمية كبيرة في العصر النفطي. صحيح إن التعليم الحديث قد بدأ قبل النفط

بعدة سنوات وكان آنذاك أهلياً ثم تحول الى حكومي في الثلاثينات، إلا أن التعليم النظامي الحديث قد شهد تطوراً كمياً هائلاً منذ الخمسينات من هذا القرن.

ثالث عشر: من أهم سمات الوضع الاجتماعي للكويت ظاهرة الهجرة في العصر النفطي، والتغير الكبير الذي حدث في هذا المجتمع. فقد أصبحت الكويت بلداً جاذباً لأعداد كبيرة من البشر من الدول المجاورة ثم من الدول الأخرى، وقد استقر بعض المهاجرين في الكويت، واكتسبوا الجنسية الكويتية فتضاعف عدد سكان الكويت في فترة قصيرة مرات عدة، لكن مع ذلك بقي غير الكويتيين هم الأغلبية منذ الستينات حتى الآن والقرن العشرون يشرف على نهايته.

رابع عشر: ومن ملامح المجتمع الكويتي في العصر النفطي كذلك تعليم المرأة ودخولها الحياة العامة، فقد كان تعليم المرأة موازياً مواكباً لتعليم الرجل في كل المراحل، وهي اليوم تساهم في التنمية والتطور لكنها لم تحصل على حقها السياسي المشروع حتى اليوم حيث لا يحق لها الترشيح والانتخاب للبرلمان.

خامس عشر: كذلك فإن المجتمع المدني في الكويت قد تطور بانتظامه في مؤسسات حكومية وأهلية وهي بحاجة الى التطوير والتفعيل لخدمة برامج التنمية في المجتمع.

الهوامش:

1 ـ لمزيد من المعلومات، د. عبدالمالك التميمي، تاريخ الكويت عبر العصور، بحث غير منشور، ص23-24 ضمن كتاب «الثقافة في الكويت في نصف قرن»، مؤسسة سعاد الصباح، الكويت.

2 ـ مايكل فيلد، المحرر دهام موسى العطاونة، التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج، لندن 1986، ص9، 11.

3 ـ عادل محمد العبدالغني، ص 125-126. الاقتصاد الكويتي القديم، 1977 الكويت.

4 ـ عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص 60 بيروت1978.

5 ـ عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت ص 190-191. المصدر نفسه.

6 ـ India Office, R/15/393, P.3,1928, London (repost).

7 ـ الدكتور محمد رشيد الفيل، الجغرافيا التاريخية للكويت، ص 390.

8 ـ عادل محمد العبدالغني، الاقتصاد الكويتي القديم، ط أولى 1977، الكويت، ص121. المصدر السابق.

9 ـ ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السادس، ترجمة قطر، ص3734-3735، 3749.

10ـ عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، 1978، ص67-69.

انظر أيضا: عادل محمد العبدالغني، الاقتصاد الكويتي القديم، الكويت 1987، ص140-141.

11ـ د. محمد رشيد الفيل، مصدر سابق، ص426-427.

12ـ د. عبدالمالك التميمي، العلاقات الكويتية العراقية 1921-1990، الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكويت مارس 1995، 63.

انظر أيضا: لمزيد من التفاصيل

India Office Record, R/15/5/73, 1918, London. Ibid, R/15/5/74,1920-240..

13ـ وزارة التخطيط ومركز البحوث والدراسات، الكويت 1995، الكويت - الكويت والتنمية الاجتماعية ص7.

14ـ انظر أيضا:

R/15/5/128,1933-1934.

Ibid, R/15/31 ،1935-1936

انظر أيضاً: د. محمد رشيد الفيل، الجغرافيا التاريخية للكويت ص 412.

15ـ المصدر نفسه ص 414-415.

16ـ د. عبدالمالك التميمي، تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت، الحولية الثامنة، 1986/ 1987، ص36-37.

17ـ عادل محمد العبدالغني، الاقتصاد الكويتي القديم، المصدر السابق ص87-90.

انظر أيضا: بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، الكويت 1983، ص230، 276-277.

18ـ عادل محمد العبدالغني، المصدر السابق ص 94-95.

انظر أيضاً: د. لجاة عبدالقادر ود. بدر الدين الخصوصي.

19ـ عادل محمد العبدالغني، المصدر السابق، ص105-108.

انظر أيضاً: بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاقتصادي والاجتماعي في العصر الحديث، الكويت 1983، ص275.

20ـ د. نورة الفلاح، التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت) حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة / 1988/ 1989 ص36-37.

21ـ د. نورة الفلاح، التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت) - حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1988/ 1989، ص 25.

22ـ د. سعاد الصباح، التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة، لندن، 1983، ص52-53.

23ـ المصدر نفسه ص 71-72

24ـ المصدر نفسه ص 82-96.

A.H.T. Chisholm, The First Kuwait Oil concession, Britain, 1975, P.3._25

انظر كذلك : د. خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، بيروت 1989 ص119.

26ـ انظر : د. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، ابريل 1982، سلسلة عالم المعرفة، ص 159-160.

27ـ د. عبدالمالك التميمي، تاريخ الكويت عبر العصور، بحث غير منشور، المصدر السابق.

28ـ د. بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، الكويت 1983، ص 266-267.

29ـ المصدر نفسه ص 268.

30ـ انظر : دليل الكويت ص 204، غرفة تجارة وصناعة الكويت 1965.

31ـ د. عبدالمالك التميمي، البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، جامعة الكويت، يناير1992، ص 55-59-68.

32ـ المصدر السابق، ص 65-67.

33ـ EL-Farra M.A.O. The Economic Development of Kuwait. Ph.D. Thesis, University of New castle, 1970, P.

34ـ بدر الدين الخصوصي، المصدر السابق ص 278-283.

35ـ د. أسامة عبدالرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، سبتمبر 1982، ص 109، 178.

36ـ المصدر نفسه ص 44-45.

37ـ د. سعاد الصباح، التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة، لندن، 1983، ص219، المصدر السابق.

38ـ الدكتور نادر فرجاني، الهجرة الى النفط، بيروت 1983، ص113.

39ـ المصدر نفسه، ص 114، احتسبت من الكتاب الإحصائي السنوي 1979 والنتائج الأولية لتعداد السكان عام 1980، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للاحصاء، دولة الكويت.

لمزيد من التحليل حول ظاهرة الهجرة الى الدول النفطية انظر :

دكتور عبدالباسط عبدالمعطي، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية، 1984م القاهرة.

40ـ د. سعاد الصباح، التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة، لندن1983، ص 53، 55، المصدر السابق.

41ـ د. شفيق الغبرا، الكويت - دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، القاهرة، 1995، ص53-54.

42ـ د. خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، بيروت، 1987، 1989، ص150.

43ـ المصدر نفسه ص 151.

44ـ مجموعة الباحثين، تراث البادية - مقدمة لدراسة البادية في الكويت، الكويت 1987، ص 16.

45ـ مساعد عبدالرحمن الكوس، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت، الكويت1987م، ص12-13، 16، 17، 19، 29



المبحث الثالث

المجتمع المدني في الكويت

منذ الاستقلال حتى الاحتلال

1961م-1990م



البحث الثالث

المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال حتى الاحتلال

1961م-1990م

مقدمة:

المجتمع المدني مصطلح حديث رغم أن مؤسساته قد بدأت في التكوين قبل ظهور المصطلح.

يُعرَّف المجتمع المدني عند غرامشي الفيلسوف الإيطالي بأنه يضم المؤسسات الخاصة والحرة مثل الكنائس والمدارس والنقابات. ويرى أنه يتكون من الأحزاب والتجمعات وهو عامل تغيير وتمثيل للطبقات الاجتماعية، وفي نظره أن المجتمع المدني هو الذي يتكون من مؤسسات أهلية وشعبية غير حكومية [1].

ويعرف سيف الدين اسماعيل المجتمع المدني بأنه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة، تعمل لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية [2].

ويمكن تلخيص تعريف المجتمع المدني بأنه مجتمع المؤسسات الشعبية وهو النشاط الأهلي المنظم عن طريق الأحزاب وجمعيات النفع العام والنقابات.

لقد نشأ المجتمع المدني الحديث في الوطن العربي مع حركة الاستقلال فبرزت الحركات الاستقلالية، وتبلورت في قيام الأحزاب والنقابات وجماعات الضغط ووسائل الإعلام، وأعمال المعارضة الجماعية، وسادت عدة مفاهيم حملتها تلك المؤسسات مثل الاستقلال والحرية والعدالة والديمقراطية [3] وكلما زاد تفرد واستبداد السلطة سواء كان ذلك قبل الاستقلال أو بعده في البلاد العربية زاد ضغط مؤسسات المجتمع المدني فهي الرديف والقوة الموازية التي تحفظ توازن المجتمع وتحافظ على قيمه وفكره وفعله الإيجابي باتجاه التقدم. حتى لو اتفقنا على أنه لا بد من تحديد تعريف عام جامع مانع للمجتمع المدني يصلح لأي

مجتمع من المجتمعات في فترة معينة من تاريخه فإن خصوصية تطور المجتمعات تفرض تحديدا للتعريف قد يختلف من مجتمع لآخر، فعلى سبيل المثال يصعب الحديث عن المجتمع المدني بمفهومه العربي أو حتى الغرامشي حتى لو التقى في بعض جوانبه مع مجتمعاتنا لأن المجتمع المدني بذلك المفهوم غير مكتمل لدينا والذي يضم مؤسسات وتنظيمات اجتماعية وسياسية ومهنية وعمالية. وحزبية الخ..

ومن الضروري ونحن نتكلم عن المجتمع المدني في الكويت أن نؤكد أنه رغم الحضور النسبي لبعض التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية السائدة، ورغم تمثيل تلك الاتجاهات والمدارس في تنظيمات غير حكومية وبعضها شبه حكومية علنية وغير علنية فهي محدودة الأثر رغم الزخم الجماهيري التي بدا عليه بعضها في بعض فترات تاريخنا المعاصر مثل سيادة التيار القومي في الخمسينات والستينات وسيادة التيار الديني في الثمانينات والتسعينات حيث بقي تأثير الدولة هو السائد والمهيمن. ونظراً لمنع قيام الأحزاب فإن القوى السياسية التي تعمل بصورة غير علنية لجأت الى تنظيم نشاطها من خلال المؤسسات الأهلية العلنية: أندية جمعيات مهنية، جمعيات نسائية، جمعيات خيرية، وجمعيات دينية الخ.. [4].

في الحقيقة تمثل الكويت نموذجا جيدا للمجتمع المدني في إطار الظروف السائدة في العالم العربي في تاريخه المعاصر. فمنذ أربعة عقود تتشكل في الكويت مؤسسات تتوزع على مجالات مختلفة سياسية ومهنية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وتملك رؤى وأهدافاً ليست بالضرورة تنسجم مع رؤى وأهداف الدولة الرسمية ولكنها لا تتناقض معها، وهي في غالبها في إطار الدستور والقوانين في البلاد ما عدا الأحزاب والتجمعات السياسية التي لم ينص الدستور على السماح بها رغم عدم النص على منع قيامها، وليس لها قانون في الكويت ولكنها موجودة وغير معلنة أو غير مشهرة رسميا.

وفي هذه الدراسة ليست مهمتنا استعراض مؤسسات المجتمع المدني ونشاطها بقدر ما تتركز المهمة على توضيح أثر هذه المؤسسات في قيام المجتمع المدني ونقد بعض جوانب ذلك المجتمع في الفترة المحددة لهذه الدراسة، فهل لدينا مجتمع مدني بمعناه الصحيح؟ وإلى أي مدى تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها في البناء والتنمية؟ وما هي طبيعة علاقتها بالسلطة؟ وما هو دورها في ترسيخ

الديمقراطية؟ وكيف نرى واقعها ومستقبلها؟ لا ندعي بأننا نستطيع الإجابة على هذه الأسئلة إجابة كاملة وشافية ولكنها على أي حال محاولة لإثارة الحوار حول قضية مهمة وأساسية في أية تجربة ديمقراطية حقيقية لأي بلد في أي زمان.

دستور الكويت ومجلس الأمة والمجتمع المدني:

نصت المادة 43 من الدستور الكويتي لعام 1962 على ما يلي:

«حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام الى أية جمعية أو نقابة» (5).

وجاء تفسير هذه المادة وتوضيحها في المذكرة التفسيرية للدستور كما يلي:

«تقر هذه المادة حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية، وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة إنشاء هذه الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الإلزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد المستقبل لأجل غير مسمى، ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى محلاً لذلك، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه» (6).

إن هذه المادة قد وضعت موضع التنفيذ العملي بعد صدور الدستور والعمل به، فبدأت المؤسسات من جمعيات نفع عام ونقابات تتكون تباعاً وقد شملت مختلف المجالات الثقافية والمهنية، وأصبح لدينا بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على صدور الدستور مجتمع المؤسسات الذي يطلق عليه اليوم المجتمع المدني.

مجلس الأمة:

هو المظلة التي تستظل بها الديمقراطية، ووجوده مهم وأساسي لاستمرارها وتعزيزها. وكون مجلس الأمة يضم ممثلي الشعب الكويتي المنتخبين عن طريق الاقتراع الحر المباشر، فإن مدى تأثيره في الحياة الديمقراطية، وفي تطوير المجتمع، يعتمد على مدى وعي الناس في اختيار النواب.

ورغم أن عدد الذين لهم حق الانتخاب لا يزيد عن 12% من السكان، وأن قانون الانتخاب يضبط تقسيم المناطق الانتخابية الخمس والعشرين بطريقة تخدم

الولاءات القبلية والطائفية والفئوية، وأن الانتخابات شابها الكثير من القصور وربما شراء الأصوات والذمم في بعض المناطق، وأن مجلس الأمة قد أغلق أكثر من مرة 1976 و1986، وزورت انتخاباته عام 1967م إلا أن الشعب الكويتي متمسك بالدستور وبمجلس الأمة، وقد أصبح المجلس مؤسسة شعبية تعبر عن المجتمع المدني وأهم مؤسساته.

لقد حقق المجلس العديد من الإنجازات خلال مسيرته التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود لصالح المجتمع المدني، فكثير من التشريعات قد أقرت لتعزيز المؤسسات الشعبية وأهمها القوانين الخاصة بتلك المؤسسات استناداً الى مواد جاءت في الدستور. وإذا كنا نثير سلبيات الممارسة الديمقراطية من خلال مجلس الأمة فلأننا نريد المزيد، ونريد الارتقاء بها الى وضع أفضل لكن ذلك لا يعني بأي حال أن التجربة لم تحقق شيئاً بل قد تحققت إنجازات نفخر بها على المستوى المؤسسي الشعبي ويمكننا أن نتصور دور المؤسسات الشعبية في غياب مجلس الأمة لندرك أهمية وجود واستمرار المجلس، وقد حدث تراجع ملحوظ في نشاط مؤسسات المجتمع المدني في فترات حل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور.

إن الإصلاح السياسي يتطلب أن يبادر المجلس الى تقييم التجربة ومواجهة سلبياتها ابتداء من قانون الانتخاب وانتهاء بأداء المجلس، لكن العبء لا يقع كله على المجلس، وإنما هذه مهمة وطنية ينبغي أن تضطلع بها المؤسسات الشعبية والصحافة والمثقفون كذلك.

الدولة والمجتمع المدني:

تحتاج عملية تكوين المؤسسات والدور الذي تقوم به، وطبيعة علاقتها بالدولة تحليلاً ونقداً، وبهذا الصدد يقول د. شفيق الغبرا «إن الدولة في الكويت مثل حال معظم الدول العربية ما زالت مجرد مشروع دولة، فنتيجة حداثة تجربتها ما زالت دون الكثير من التقاليد الجماعية البيروقراطية المتطورة، وتعتمد كثيراً على القبلية والولاءات الصغرى لتسيير شؤوننا، ولا يزال ينقصها الحياد الاجتماعي» وقد نتفق مع د. الغبرا في ما ذهب إليه بصورة عامة بيد أن لنا ملاحظتين: الأولى أن تجربة مجتمع المؤسسات إذا ما أخذ بالقياس لتجارب الآخرين في المجتمعات العربية فهو في مرحلة لا بأس بها، فالدستور قد نص عليها وسمح بإقامتها والخلل في التطبيق وهذا الأمر

مشترك بين الدولة والمجتمع، كذلك فقد وردت بعض المصطلحات في عبارة د. الغبرا مثل:

(التقاليد الجماعية، البيروقراطية المتطورة، والحياد الاجتماعي) ومثل هذه المصطلحات تحتاج الى توضيح وبخاصة في ما يتعلق بموضوع المجتمع المدني. ويمضي قائلا: «أما المجتمع فهو الآخر ما زال دون الاكتمال، وما زال يميل الى التشرذم والتفكك بلا جامع موحد لقيمه وأهدافه وشؤونه وتعدده، فهو متعدد الولاءات منقسم على نفسه، وعلى مستقبله، ويعيش مأزق التنمية ومعارضته ما زالت هشة، وغير قادرة على ممارسة الصراع ووجهه المفيد. إن بعض أعضاء المجتمع ينتمون للقرن السابع الميلادي (لم يغادروه)، وبعضهم يشعر بالتهميش وينتمي لقطاعات حديثة.. إن التوتر بين الدولة والمجتمع يؤدي الى حالة من الخوف في علاقة الدولة بالمجتمع. إن الانقسام في الكويت سيد الموقف... إذ تحولت الدولة وقطاعها العام أيضا للصراع الاجتماعي للاستفادة منه وتجييره لصالحها دون أدنى التفات للصالح العام» [7]. هذا رأي صريح وواضح، لكن كنت أتمنى على الباحث أن يقف ليحلل الأسباب لذلك كله، ثم يحاول أن يصف لنا العلاج إذا أمكن، ويبدو واضحاً أن الأسباب عميقة في تاريخنا المعاصر تتصل بالتكوين الديموغرافي للسكان، وظروف الكويت الإقليمية، وطبيعة التجربة الديمقراطية وتطبيقها والتغير في القيم في مجتمعنا المعاصر وبخاصة بعد الغزو العراقي للكويت وهذه تحتاج الى دراسة متكاملة لكننا سنشير الى بعض ملابساتها في نهاية هذه الدراسة عندما نتكلم عن الغزو والمجتمع المدني في الكويت، وستجدون معالجة بعض الظواهر لتلك المشكلة في سياق البحث أيضاً.

إننا مهما حاولنا أن نبني مجتمعاً حديثاً ونتحدث عن تحديثه فإنه من الصعب وقد يكون من المستحيل تحقيق ذلك دون أن يكون للمؤثرات التاريخية التراثية تأثير على بنية المجتمع وتوجهاته وسلوكه، كما أنه في الوقت نفسه لا يمكن فصل المجتمع عن بيئته والظروف الموضوعية والمستجدات التي تحمل أحيانا الكثير من المتغيرات غير المحسوبة في تصوراتنا وخططنا ولا نقول استراتيجيتنا لأنها مع الأسف غائبة، فنحن كغيرنا في المجتمعات العربية نعيش فراغاً استراتيجياً وغياباً في الفكر الاستراتيجي حتى لدى المعارضة.

«إن خطر تشرذم حركات المعارضة في الأوضاع القائمة الآن يتعدى أثره الخلافات الشخصية أو الأيديولوجية الى خطر التشرذم القبلي أو الطائفي،

والذي قد يؤدي في حالة استفحاله الى كارثة وطنية حقيقية، ويمكننا أن نلمح الأشكال المستجدة التي يمكن أن يتخذها هذا التشرذم في ظاهرة المزاوجة بين الانتماء للتيار الأصولي (الديني) والانتماء القبلي الطائفي، وهو زواج مصلحة لأن الانتماءين متناقضان بشكل جذري، فالانتماء الى الإسلام هو انتماء أممي إنساني معارض للعصبية ومانع للتعصب» [8].

القبلية والمجتمع المدني:

علينا أن نفرق بين القبيلة والقبلية. في البداية إن أغلبنا قبليون في تفكيرنا ولكن ليس بالضرورة أن يكون أغلبنا من القبائل.

القبلية عقلية وسلوكاً طبعت حياة مجتمعنا عبر آلاف السنين ولا تزال. وهي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرسة في وجدان الجماعة» [9] وإن نزعتها نحو إثارة قبليتها هو تعبير عن هويتها.

إن الكويت البلد الخليجي الذي يمر منذ عام 1961 بتجربة ديمقراطية جادة يحاول بناء المجتمع المدني، وهو البلد الذي يمكن اعتباره عدسة مكبرة لكثير من الملامح المشتركة بين دول الخليج والجزيرة العربية، وبعض دول المشرق العربي أيضا، ومن هذه الملامح طغيان القبلية على التركيبة السكانية وعوارض دولة الرعاية الريعية، وظاهرة البدون جنسية، وتزاوج الأصولية الدينية مع القبلية والمجتمع الاستهلاكي [10]. أما الى أي مدى دخلت القبلية في النسيج الاجتماعي وطغت في أيامنا هذه ثقافة القبلية على ثقافة المدينة، أي أن الأمر معكوس الآن ففي الخمسينات والستينات مثلاً كانت المدينة نقطة جذب للقبائل للتوطين ودخول الحياة الحديثة والتعليم، أما اليوم فإن المدينة تنجذب لتأثير العقلية القبلية حتى في المجال السياسي بعد أن حدث التزاوج بين القبلية والأصولية الدينية.

لقد كانت المدينة في السابق هي المركز، وهي نقطة الاستقطاب والجذب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لأبناء القبائل. أما اليوم وخلال العشرين سنة الأخيرة فقد أصبحت القبائل هي المؤثرة على المدينة، فالدور الذي كانت تقوم به المدينة قد تغير فأصبحت المدينة متأثرة بالقبلية وليست مؤثرة فيها ولعل لهذه الظاهرة أسبابا عديدة نحاول الاجتهاد في طرح بعضها.

أولاً: إن سياسة الدولة كانت أحد الأسباب الرئيسية في تأثير القبائل لأغراض سياسية وبخاصة في ما يتعلق بانتخاب مجلس الأمة سواء في التجنيس أو بتقسيم المناطق الانتخابية الخارجية الخ . .

ثانياً: تغلغل الجماعات الدينية التي نشأت أصلاً في المدينة وسط أبناء القبائل بحيث أصبح هناك تزاوج بين القبلية والجماعات الدينية وكل وجد في الآخر مكسباً ونفوذاً وتأثيراً.

أما الظواهر التي برزت للسطح في واقع المجتمع الكويتي وأخذت الكثير من وقته وجهده فهي عديدة والتي تعبر عن ذلك التأثير للقبلية على المدينة وليس العكس، فيمكن أن نذكر أمثلة عن ذلك:

أ - ظاهرة الانتخابات الفرعية التي لم يكن دافع أصحابها الأساسي اختيار الأصلح بقدر ما كان اختيار القبيلة لممثلها على طريقة انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً.

ب - ظاهرة النقاب عند المرأة، هذا كما يوضح عدد من علماء المسلمين ليس لباساً إسلامياً وإنما دخل المدينة وانتشر فيها نسبياً، فهو لباس بدوي قروي.

جـ - ظاهرة شعور بعض أفراد القبائل وبخاصة المتعلمون منهم بالغبن والتهميش في الحياة العامة فعددهم قليل في المراكز القيادية وفي مراكز التأثير كما يعتقدون.

د - وأخيراً ظهور قوائم انتخابية قبلية في العديد من المجالات وصلت حد بعض حملة الدكتوراه في الجامعة، الظاهرة التي لم تخطر على بال أحد قبل عقدين أو ثلاثة.

هذه بعض الظواهر التي يمكن رصدها كأمثلة فقط.

ويرى د. خلدون النقيب أن المؤسسة القبلية وكذلك المؤسسة الطائفية أو تآلفهما تطرح نفسها بديلا للمؤسسات الدستورية فيقول:

«إن السمة العامة المشتركة بين التضامنيات القبلية أنها تمثل المستودع البشري الرئيسي لتوظيف أفراد الجيش والشرطة والحرس الوطني. وفي الكويت التضامنيات القبلية غير رسمية، وتعمل من خلال البنى السياسية والاجتماعية مثل مجلس الأمة، المجلس البلدي، الجماعات الدينية، قوى المعارضة الخ،

وأصبحت القوى القبلية المتضامنة مؤسسة من مؤسسات الدولة وتكيفت مع الأوضاع المستجدة، وهكذا تطرح المؤسسة القبلية نفسها والمؤسسة الطائفية بشكل متواز لها وأحيانا بتحالفهما بديلا عن المؤسسة الدستورية» [11].

كذلك المؤسسة القبلية والجماعات الدينية اتخذت من جمعيات النفع العام وسيلة للتأثير الاجتماعي والسياسي في الكويت.

جمعيات النفع العام:

ضمن ما نصت عليه المادة 43 من الدستور والتي سبق ذكرها فقد تأسست في الكويت جمعيات للنفع العام توزعت في مجالات عديدة مهنية وثقافية.

وتحددت أهدافها بالآتي:

1 - تطوير مزاولة المهنة للأعضاء في الجمعية.
2 - تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات المحتاجة في المجتمع.
3 - الدفاع عن الحقوق المهنية الاجتماعية القانونية للأعضاء.
4 - القيام بالدراسات الفنية (كالطب والهندسة) والاجتماعية ذات العلاقة بمشاكل المجتمع المحلي.
5 - تشجيع البحوث ذات الصبغة الاختصاصية، والندوات العلمية ذات العلاقة بخدمة المجتمع.

أما الأنشطة فتتركز على الآتي:

1 - إجراء الدراسات التخصصية ذات العلاقة بخدمة المجتمع.
2 - عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل.
3 - عقد الحلقات الدراسية التخصصية التي تهدف الى تطوير القدرات المهنية للأعضاء [12].

إن جمعيات النفع العام هي مؤسسات اجتماعية وثقافية هدفها المصلحة العامة، وتمثل جماعات اجتماعية معظمها من الطبقة الوسطى، ومن تخصصات مهنية متنوعة ومتباينة، وتختلف درجة ثقل وأهمية هذه الجمعيات حسب مجالها ونشاط أعضائها وثقل بعضهم الاجتماعي والاقتصادي وتتوزع هذه الجمعيات على مجالات اجتماعية واقتصادية كالتالي:

1 ـ جمعيات خيرية .
2 ـ جمعيات مهنية .
3 ـ جمعيات ثقافية واجتماعية .
4 ـ نواد رياضية .

تحصل هذه الجمعيات على دعم مادي من الدولة ، وتنتخب مجالس إداراتها ، وتخضع لقانون وزارة الشؤون ، ولها حرية النشاط في حدود اختصاصاتها وقانون جمعيات النفع العام .

بعض هذه الجمعيات لها نشاط ملحوظ ، وتساهم في التنمية والنهضة في المجتمع ، وبعضها واجهات اجتماعية ، وبعضها خرج عن اختصاصه ، وأصبح واجهة لنشاطات سياسية أو سياسية دينية ، وبعضها ليس له أي نشاط ، وأشبه بالديوانية التقليدية التي تضم الأصدقاء ، وقد بلغ عدد جمعيات النفع العام في الكويت أكثر من 40 جمعية بينما تأثيرها محدود باستثناء عدد قليل منها .

ويمكن القول بأن بعض الجمعيات الخيرية قد خرجت عن أهدافها وجيرت لنشاطات حزبية . كما أن أغلب نشاط الجمعيات المهنية محدود الأثر في تطور المجتمع . أما الجمعيات والروابط الثقافية والاجتماعية فأغلبها نخبوي ، نشاطها موسمي ، وتأثيرها محدود ما عدا القليل منها .

والنوادي الرياضية بعضها تحول بميزانياتها المتضخمة الى نشاط لا ينسجم مع حجم الميزانيات ، ودخلتها المصالح الشخصية والفئوية .

ولكن هذه الانتقادات لا تنسحب عليها كلها فبعضها قد ساهم فعلياً في النهضة والتنمية في المجتمع بطريق مباشر أو غير مباشر وأصبح ظاهرة حضارية ثقافية مهمة لا يستطيع المجتمع الاستغناء عنها .

وهناك في الكويت جمعيات تحت التأسيس لم يصرح لها رسمياً ، ولم يتم إشهارها مثل : جمعية ضحايا الحرب ، جمعية حقوق الإنسان ، جمعية هيئة التدريس في الجامعة ، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت وغيرها .

الجمعيات التعاونية:

جاء في الدستور الكويتي المادة 23 (بأن الدولة تشجع التعاون والادخار) وبناء عليه صدر القانون رقم 20 لسنة 1961 في شأن الجمعيات التعاونية في

6/ 8/ 1962م، وبعد صدوره بدأ تأسيس الجمعيات التعاونية تباعاً في المناطق السكنية القائمة، ثم امتد تأسيسها في المناطق السكنية الجديدة مع التوسع العمراني. وقد تأسست أول جمعية في 9/ 11/ 1962م، وهي جمعية الشامية ثم في 11/ 11/ 1962 تأسست جمعية كيفان، ثم جمعية الشويخ عام 1963 والتي اندمجت مع جمعية الشامية. ثم كان تأسيس جمعية الدسمة في 12/ 4/ 1964، وتتالت الجمعيات الى أن وصل عددها الى أكثر من خمسين جمعية.

وفي28/ 11/ 1971م تم إشهار اتحاد الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية. وكانت مرحلة الستينات مرحلة نشأة هذه الجمعيات في الكويت، وهي تجربة جديدة سادها عدم الاستقرار لبعض الوقت فكان بعض التجار قلقاً من بروز هذه الظاهرة التعاونية التي ربما ستقضي على احتكارهم سواء بالاستيراد مباشرة أو امتصاص القوة الشرائية التي كانوا يعتمدون عليها، أو بتحديد الأسعار... الخ لكن اتضح لهم فيما بعد بأنه يمكنهم التعامل مع هذه الجمعيات، والاستفادة منها وبخاصة تجار المواد الغذائية. وجاءت السبعينات وشهدت مشكلة الاختلاسات في جمعية الدعية [13] لكن الجمعيات بصورة عامة قد بدأت تشهد استقراراً منذ ذلك الوقت وبدأ المواطنون يحسون بأهميتها ودورها، فقد ساهمت في توفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، وربما هي أهم مؤسسة تعاونية في حياة المجتمع الكويتي في تاريخه المعاصر. وفي نقد تجربة الجمعيات التعاونية يمكن القول:

1 ـ حصل استغلال مالي وتلاعب في بعض الجمعيات.

2 ـ أصبحت الجمعيات التعاونية مجالاً لنشاط جماعات الإسلام السياسي للوصول الى مجالس إداراتها، بعضهم تمهيداً لخوضهم انتخابات مجلس الأمة، واعتمد هؤلاء أساساً على أصوات النساء في الجمعيات التعاونية في الوقت الذي يرفضون فيه حصول المرأة على حقها السياسي في الانتخابات والترشيح لمجلس الأمة.

3 ـ إن مساهمة الجمعيات التعاونية في مجال التدريب التعاوني محدودة، فالدورات التي ساهمت فيها محدودة لتأهيل الكويتيين لهذا المجال.

المؤسسات والجمعيات الخيرية:

إن العمل الخيري كان سمة من سمات مجتمع الخليج العربي منذ أن وجد هذا

الشعب في هذه المنطقة فهو شعب متعاون متكافل، وقد اتخذ العمل الخيري عدة أوجه ضمن قيم المجتمع التقليدية إلى أن أصبح في وقتنا الحاضر مؤسسياً، لكنه لم يكن ليخلو في الحاضر من التأثير السياسي وبخاصة بعد أن انتشرت التنظيمات الحزبية الدينية، ونظراً لأن العمل الخيري أحد المجالات التي يحض عليها الدين الإسلامي الحنيف ويشجعها فقد نشأت لغرض إنساني نبيل في بدايتها، ولكن بعض المؤسسات الخيرية قد استغلت في بعض الأحيان لأغراض سياسية، ويمكن في هذا السياق الإشارة الى ما أثير مؤخراً عن استغلال أموال بيت الزكاة ـ وهو مؤسسة خيرية حكومية ـ لأغراض سياسية وقد أثير الأمر في إحدى جلسات مجلس الأمة، وبعدها قرأنا إعلاناً من بيت الزكاة في الصحف المحلية يحدد الأموال التي صرفها في ثلاثة أشهر أي شهر الانتخابات أكتوبر والشهر الذي يسبقه والذي يليه، وتبين أن ما صرفه بيت الزكاة في هذه الأشهر هو أكثر مما يصرفه عادة في الأشهر الأخرى حيث بلغ أكثر من مليون ونصف المليون دينار [14].

لقد جاءت أهداف المؤسسات الخيرية كالآتي:

1 ـ مساعدة المحتاجين والفقراء مادياً ومعنوياً.

2 ـ مساعدة الجهات المنكوبة نتيجة الكوارث.

3 ـ مساعدة المحتاجين وكبار السن.

4 ـ مساعدة المرضى المحتاجين للمساعدة.

5 ـ بناء وترميم المساجد والمراكز الدينية والمستشفيات.

6 ـ مساعدة الأسر المحتاجة.

7 ـ مساعدة الطلبة المحتاجين لاستكمال تعليمهم [15].

وهذه جميعها أهداف إنسانية ومجالات يمكن أن يلعب العمل الخيري فيها دوراً مهماً. إن ثقل هذه الجمعيات وتوجيه أموالها يعتمد على قيادتها التي أصبحت مجالاً مفتوحاً لجماعات الإسلام السياسي. وتقوم بعض المؤسسات الخاصة والحكومية بدعم ميزانيات هذه الجمعيات بالإضافة الى أموال الزكاة.

الحركة العمالية في الكويت:

كفل دستور الكويت حرية تكوين النقابات (المادة 43)، وصدر قانون رقم 38 لسنة 1964 الخاص بتكوين النقابات وتعتبر الخطوة الأولى لتكوين النقابات

والاتحادات العمالية في الكويت. وجاء بالقانون المذكور في الباب الثالث عشر مادة 69 ب ما يلي:

«حق تكوين اتحادات لأصحاب الأعمال، وحق التنظيم النقابي للعمال مكفول وفقاً لأحكام هذا القانون، ويكون للنقابة أو الاتحاد طبقاً لأحكام هذا الباب الشخصية الاعتبارية، وتسري أحكام هذه المواد على العمال في القطاع الحكومي». كما نصت المادة السابعة من القانون على:

«للعمال الذين يشتغلون في مؤسسة واحدة أو حرفة واحدة أو صناعة واحدة، أو بمهن أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبط بعضها ببعض أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثلهم في كافة الأمور المتعلقة بشؤون العمال».

وتناولت المواد من 71–87 من القانون المذكور إجراءات تشكيل النقابات والاتحادات، وواجبات وحقوق الأعضاء وشروط قيامها، وبدأ العمال تحركهم لتأسيس النقابات والاتحادات إثر صدور القانون حيث تأسست بتاريخ 21/ 10/ 1963 نقابة عمال ومستخدمي البلدية ثم نقابة عمال ومستخدمي وزارة الصحة في24/ 10/ 64، وتلتها نقابة عمال ومستخدمي وزارة التربية في64/11/6، فنقابة عمال ومستخدمي وزارة الأشغال في 31/ 12/ 64، ونقابة عمال ومستخدمي وزارة المالية في 10/ 1/ 56، بعد ذلك شعرت هذه النقابات بأهمية قيام اتحاد بينها فتأسس اتحاد عمال القطاع الحكومي في1/ 4/ 65، ثم تأسست بعد ذلك نقابة عمال ومستخدمي وزارة المواصلات في 19/ 9/ 68، ونقابة ومستخدمي عمال وزارة الإعلام في 12/ 12/ 71ثم نقابة عمال ومستخدمي وزارة الشؤون في 9/ 1/ 72، ونقابة عمال ومستخدمي وموظفي البنوك في27/ 12/ 72، حيث انضمت جميعها الى الاتحاد. أما في القطاع النفطي فتأسست نقابات القطاع النفطي في 12/ 11/ 64 بعد ذلك تأسست الكيماويات البترولية في27/ 2/ 72. وشكل الاتحادان: اتحاد عمال ومستخدمي القطاع الحكومي واتحاد عمال البترول الاتحاد العام لعمال الكويت في 25/ 12/ 1967 [16].

وعندما نحاول تقييم تجربة الحركة العمالية في الكويت يمكن رصد بعض ملامحها وإشكالياتها بالآتي:

أولاً: نشأت الحركة العمالية الكويتية بعد الاستقلال في أجواء عربية ودولية

تشجع إقامة المؤسسات العمالية، وتدعم مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المعيشية والإقرار بحقوقهم، أي في ظل أوضاع سياسية عامة مشجعة.

ثانياً: كان للحركة الوطنية في الكويت دور في دعم الحركة العمالية في مرحلة النشأة وخلال الستينات.

ثالثاً: حققت الحركة العمالية العديد من المكاسب النقابية والمعيشية للعمال بوسائل سلمية، فلم يحدث أن وقعت أحداث عنف خلال مسيرتها منذ تأسيسها حتى الاحتلال.

رابعاً: لقد أثبت رواد الحركة النقابية مقدرة في العمل النقابي وحضورا جيداً في المؤتمرات العربية والدولية.

خامساً: من الملامح المهمة في الحركة النقابية الكويتية النشاط الثقافي العمالي الذي قام به معهد الثقافة العمالية التابع للاتحاد العام لعمال الكويت.

سادساً: لقد تم تسييس الحركة النقابية على مدى العقود الثلاثة الماضية سواء بالارتباط بالتيار القومي أو بالتيار الديني وإذا كان ذلك التسييس في جانب منه قد خدم الحركة العمالية وثقافتها فإنه في الجانب الآخر قد جير النشاط العمالي الى مصالح حزبية وسياسية لا تخدم العمال ومصالحهم كما حدث في الفترة الأخيرة منذ منتصف الثمانينات.

سابعاً: جو الحرية الذي توافر للحركة العمالية في ممارسة نشاطها في الكويت، أحد المظاهر الحضارية في مسيرة هذا المجتمع.

ثامناً: المظهر البرجوازي للحركة العمالية الكويتية، بسبب طبيعة الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة حيث تعد الحركة العمالية الكويتية مترفة نسبياً، وقد قال لي مرة أحد الضيوف العرب لا يمكن أن أتصور حركة عمالية يملك قياديوها سيارات مرسيدس فاخرة تقف عند مقر الاتحاد مساء.

هذه الملاحظات الإيجابية والسلبية على مسيرة الحركة العمالية لا تغطي كل ما لها وما عليها ولكنها محاولة لإلقاء الضوء عليها.

الجمعيات النسائية:

شمل قانون جمعيات النفع العام تكوين الجمعيات النسائية، وقد بدأ ذلك بعد صدور الدستور، وبدء الحياة الديمقراطية في الكويت.

يعتبر تكوين الجمعيات النسائية أحد مؤشرات الوعي الاجتماعي لدى الفئات المدنية والمتعلمة في الكويت .

لقد تأسست جمعيتان نسائيتان هما جمعية النهضة النسائية عام 1962، وقد أشهرت عام 1963، والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية عام 1963، الأولى ضمت خريجات الثانوية، والثانية ضمت خريجات الجامعة. ثم تأسس نادي الفتاة في فبراير 1975م، ثم جمعية بيادر السلام في ديسمبر 1981، وجمعية الرعاية الإسلامية عام 1982، والجمعيتان الأخيرتان تتبعان الجماعات الدينية، وتحصلان بالإضافة الى الدعم الرسمي على تبرعات من المؤسسات الدينية مثل بيت الزكاة وبيت التمويل وغيرهما .

وتتميز عضوات الجمعيات النسائية الدينية بأنهن من الشابات في العشرينات ونشيطات، وملتزمات، ومعروف أن الجماعات الدينية قد نجحت في التأثير والاستقطاب وسط النساء أكثر من الرجال في الكويت وبخاصة جمعية بيادر السلام [17] وقام أخيراً عام 1995 اتحاد نساء الكويت وليس له نشاط ملحوظ وهو أقرب الي الواجهة الاجتماعية منه الى العمل الجاد للتوعية والمساهمة في خدمة القطاع النسوي .

وبمراجعة نشاط الجمعيات النسائية في الكويت على مدى العقود الثلاثة الماضية نجد أن عطاءها ومساهمتها في قضايا المرأة والوضع الاجتماعي محدود، ومتواضع، وعلى الرغم من أن هذه الجمعيات تضم المتعلمات وخريجات الجامعة إلا أن نشاطها ليس بالمستوى المطلوب، وهناك سلبية واضحة من جانب عدد لا بأس به من المتعلمات في عدم الالتحاق أو النشاط في هذه الجمعيات وعلى سبيل المثال هناك حوالي 200 دكتورة كويتية من أعضاء هيئة تدريس في جامعة الكويت عشرة منهن فقط في الجمعيات النسائية بنسبة 5% .

إن المجتمع الكويتي إذ يعيش عدة مشكلات تتعلق بالمرأة، مثل مشكلة الطلاق، مشكلة الكويتيات والكويتيين زوجات وأزواج البدون، أزواج وأبناء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين، حقوق المرأة السياسية الخ . . . لذا يفترض أن تتحرك هذه الجمعيات وتجدد الدماء فيها بإدخال دماء شابة جديدة لتفعيلها وطرح قضاياها الأساسية .

المؤسسات الثقافية:

إن المتأمل في وضع النشاط الثقافي وتكوين المؤسسات الثقافية في منطقة الخليج العربي قبل النفط يلاحظ أنها كانت شعبية، وقامت على جهد تطوعي شعبي وهذا الطابع جعل منها وجوداً نوعياً مؤثراً في حياة الناس امتد تأثيره الى العصر النفطي، ولذلك كانت النخبة المثقفة تشعر بالاستقلال والحرية النسبية في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، لكن مجتمع الخليج في العصر النفطي وبعد تكوين الإدارة الحكومية، وتسلمها عائدات النفط الكبيرة أصبحت هي الجهة الرئيسية في الإنفاق على مجالات الحياة المختلفة ومنها المجال الثقافي. إن المؤسسات الثقافية وتقنين نشاطها والتحكم فيه والصرف عليه أصبح بيد الحكومة، فقد زادت المؤسسات الثقافية، وزادت ميزانيات الصرف على النشاط الثقافي، وزاد عدد المتعلمين لكن الإنتاج الثقافي النوعي والإبداعي ظل محدوداً، لا بل تم تدجين بعض المثقفين، ولاحظنا تسطيحاً في المستوى والمحتوى [18]. وفي الوقت نفسه كان ولا يزال ينمو المجتمع الاستهلاكي والقيم الاستهلاكية بحيث أثر ذلك على الثقافة، ويمارس البعض النشاط الثقافي هواية وترفاً وليس هماً وفعلاً له دوره في التنمية والنهضة بيد أنه ينبغي القول:

«في مجتمعات الخليج العربي تضطلع المؤسسات الثقافية من أندية وجمعيات اجتماعية ونسائية وروابط واتحادات ومسارح ومراكز ومجالس وهيئات بدور أساسي في مناقشة مشكلة التنمية والتغيير، ومن خلال اتجاهات فكرية متعددة إسلامية وقومية وليبرالية، وطبيعة الممارسة تفصح بوضوح عن الهوية الفكرية لتلك المؤسسات» [19]. وفي الكويت بدأت الممارسة الثقافية تأخذ مكانها داخل المؤسسات من أندية وجمعيات وصحافة الخ، وتضطلع بمسؤولية الحوار حول المشكلات التي تواجه المجتمع مع التطبيق الديمقراطي.

«لقد وضعت المؤسسات الثقافية كل أهدافها وبرامجها وأسلوب عملها بتوجيه من السياسة المتبعة في بلدان المنطقة كما هو معروف لكن لم يأت هذا التوجيه إلا متأخرا لأن أغلب المؤسسات الثقافية وخاصة في الكويت والبحرين والإمارات العربية قد أنشئت لتنشيط الفعل الثقافي. [20].

لقد أنشأت الدولة في الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عام 1973م، وكانت دوافعه ثقافية لدى المؤسسين الرواد مثل الأستاذ المرحوم عبدالعزيز حسين، والأستاذ المرحوم أحمد العدواني، لكن من جهة أخرى يراد

للثقافة أن تسير في إطار ضوابط تريدها الدولة، وتحددها سياستها، وقد استفادت دول الخليج الأخرى من التجربة الكويتية فقامت بعضها بإنشاء مجالس مماثلة. وللحقيقة فإن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب يضطلع بدور مهم في الثقافة وأصبح مؤسسة رائدة في هذا المجال وبخاصة ما يصدره من دوريات ثقافية مهمة، بيد أن هذه المؤسسة رسمية وتحت إشراف وزارة الإعلام، وهو يتحرك في حدود الهامش المسموح به رسمياً. وفي مجتمع كالكويت وفي ظل الديمقراطية فإن جواً من الحرية والحوار متوافر مما أتاح للمجلس أن يلعب دوراً أساسياً في ميدان الثقافة. وتأتي في مقدمة المؤسسات الثقافية الصحافة.

الصحافة:

لقد لعبت الصحافة دوراً مهماً في ميدان الثقافة والتنبيه للأخطار وأسباب التخلف في العديد من المجالات الرسمية والشعبية، وساهمت بالنقد البناء وبخاصة في الستينات والسبعينات وفي الوقت نفسه ساهم بعضها أو بعض ما ينشر فيها فيما بعد ولأسباب موضوعية في تسطيح الوعي، وربما تشويه الكثير من المفاهيم وأصبح بعض صفحات بعضها مجالاً لثارات، وتصفية حسابات، وتخريب الذوق العام، لا بل لزرع التطرف في الرأي [21].

ومع ذلك وللأهمية التي تلعبها الصحافة فإن المواطن لا يمكن أن يستغني عن متابعة الصحف والمجلات التي تصدر في الكويت يوماً واحداً فهو يشتري صحيفة واحدة على الأقل. ولا نغفل في هذا الصدد الدوريات المتخصصة التي تصدر في الكويت سواء من جامعة الكويت أو المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ويصل عددها الى حوالي خمس عشرة دورية، وأهميتها في الثقافة.

إن صدور حوالي 40 صحيفة ومجلة يومية وأسبوعية وشهرية وأكثر من خمس عشرة دورية فصلية في الكويت في الفترة موضوع الدراسة وبشكل مستمر ما عدا فترة الغزو العراقي لدليل على المستوى الثقافي في الكويت رغم ملاحظاتنا وانتقاداتنا لبعض أوجه النشاط الثقافي في هذه الصحف والمجلات. ويأتي بعد ذلك دور المسرح كمؤسسة ثقافية.

المسرح:

نشأ المسرح في الكويت مبكراً منذ الثلاثينات من القرن العشرين واستمر مدة تزيد على ربع قرن مسرحاً مرتجلاً، ثم بدأ يتحول منذ عام 1960م الى النص

المسحي المكتوب [22] وتعتبر الستينات انطلاقة المسرح في الكويت وأوج عطائه وزخمه حيث تناولت المسرحيات الأوضاع العامة في المجتمع بالنقد، وبمستوى رفيع نصاً وحواراً وإخراجاً وتمثيلاً، وفي الحقيقة كان رائداً في منطقة الخليج. ويبدو أن هناك أسباباً عديدة وراء تلك الانطلاقة:

أولها الحياة الديمقراطية في الكويت بعد صدور دستور الكويت وبدء الحياة الديمقراطية.

وثانياً: الأجواء السياسية والثقافية العامة في الوطن العربي حيث شهد أوج المد القومي العربي وانعكاس ذلك على الكويت.

وثالثها: توافر المال مما أتاح الفرصة للاستفادة من الإمكانات الفنية العربية.

ورابعها: وجود عناصر كويتية ريادية قيادية جيدة في المجال المسرحي كتابة وإخراجاً وتمثيلاً. وقد نشأت في الفترة من 1961-1964 أربعة مسارح تحملت مسؤولية النهضة المسرحية هي:

1- المسرح العربي في أكتوبر 1961 على يد الفنان الكبير زكي طليمات، وبدأ عمله بمسرحية «صقر قريش» ودخل العنصر النسائي الكويتي المسرح لأول مرة.

2- مسرح الخليج العربي، ونشأ في مايو 1963، وكان نقلة نوعية في الثقافة المسرحية، ومن أهم رواده المرحوم صقر الرشود، وأول مسرح كويتي يقدم مسرحياته في الوطن العربي وخارج الكويت.

3- المسرح الشعبي، ونشأ عام 1954، لكنه أشهر بصورة رسمية عام 1964 ومن أهم رموزه المرحوم محمد النشمي.

4- المسرح الكويتي ونشأ عام 1964 حيث أنشأه محمد النشمي بعد استقالته من المسرح الشعبي، لكن عطاء المسرح الكويتي كان متواضعاً [23].

لقد أصبحت الحاجة ملحة الى معهد للدراسات المسرحية بعد هذا النشاط المسرحي ليأخذ المسرح مساراً علمياً، فتأسس معهد الدراسات المسرحية عام 1969، وانتقل من وزارة الشؤون الى وزارة الإعلام ثم تحول الى المعهد العالي للفنون المسرحية عام 1976 وانتقل أخيراً الى وزارة التربية والتعليم العالي، وتجدر الإشارة الى دور حمد الرجيب في الاهتمام بالمسرح عندما عمل فترة طويلة في وزارة الشؤون ودخلت هذه المسارح المنافسة الشديدة والخلافات بين رموزها مع

ضمور النشاط المسرحي وطغيان الهدف التجاري لدى أغلبها فهبط مستوى النص والأداء المسرحي في الكويت في الثمانينات والتسعينات وهناك أسباب أخرى عديدة لضعف المسرح في هذه الفترة تتعلق بالأوضاع العامة، وعدم مقدرة التعليم المسرحي الارتقاء بالمسرح الخ . .

ويلخص د. ابراهيم غلوم المشكلات المتعلقة بالثقافة في منطقة الخليج بالآتي :

1 - خضوع أغلب مؤسسات العمل الثقافي لشروط العمل الأهلي التطوعي خضوعاً قد يحسب لصالح الثقافة بأن يجعلها صحيحة الانتماء الى حركة القوى الاجتماعية، لكنه يجعلها في المقابل عرضة للمد والجزر حسب الظروف المواتية لنشاط الفرد أو الظروف العامة في المجتمع، كما يجعلها عرضة لمراقبة أكثر من جهة رسمية في آن واحد كوزارات الإعلام والشؤون والداخلية .

2 - رغم أن مؤسسات العمل الثقافي امتداد طبيعي لقطاعات ثقافية موجودة في جهاز الدولة إلا أنها ظلت معزولة عن هذا الجهاز، ولم تفكر السياسة الرسمية في أية فترة من الفترات في إمكانية دمج عمل المؤسسات الثقافية في خطة شاملة للتنمية الثقافية بل إن وزارات الدولة لا تقيم الوزن الكافي لعمل هذه المؤسسات سواء بدعمها المادي أو المعنوي أو بإشراكها في خطط تنمية البلاد.

3 - لقد ساعد انفتاح مؤسسات العمل الثقافي نحو كافة الممارسات التطوعية للأفراد المثقفين على ظهور صراعات فكرية جادة يتصل بعضها بجذور الانتماء السياسي والأيديولوجي والاجتماعي . . . وتطورت خلافات المثقفين في الآونة الأخيرة وانشغالهم عن قضايا الوعي والحرية والإبداع والتاريخ والتنمية الى قضايا هامشية مفتعلة ومضادة [24] .

ويمكن إضافة ثلاثة أسباب أخرى الى تلك الأسباب حول مشكلات الثقافة هي : الاتجاه المحموم وراء المادة والمصالح الشخصية في المجتمع سحب نفسه على المؤسسات الثقافية، وأثر بدوره على المستوى والأداء، وعدم تفرغ العديد من القيادات الثقافية للعمل الثقافي في المجالات المهمة مثل الصحافة وغيرها، كذلك فإن هيمنة الاتجاه الديني وتغلغل الجماعات الدينية في المؤسسات الحكومية والأهلية كان لها دور في التأثير على النشاط الثقافي وتحجيم دور تلك المؤسسات .

ونحن نتكلم عن المؤسسات الثقافية لا بد من الإشارة الى أن العدوان العراقي على الكويت قد أقدم على تدمير ونهب المؤسسات الثقافية في الكويت خلال فترة

احتلاله عام 1990، والتي سجلتها تقارير المنظمات الدولية مثل تقرير الأمم المتحدة، وتقرير اليونسكو، وتقرير اليسكو «المنظمة العربية للتربية والثقافة»، وتقرير المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة» (25).

الديوانية:

نشرت صحيفة «القبس» قبل فترة كتيباً يشمل أسماء وعناوين الدواوين في الكويت بلغ عددها أكثر من 1300 ديوانية، ويقال إن بعض الدواوين لم تذكر في ذلك الكتيب مما استدعى إضافتها في طبعة جديدة، وفي وقتنا الحاضر مع كل بيت يبنى يبدأ التفكير في أن يشمل المخطط إقامة ديوانية. وهناك دواوين صباحية ومسائية لكن أغلبها مسائية وبعضها تستخدم في فترات خلال اليوم، للشباب ولكبار السن، وهكذا فظاهرة الديوانية وتاريخها في الكويت تكاد تكون فريدة من نوعها وأجوائها ودورها. وهي مؤسسة شعبية اجتماعية جزء من تاريخ الكويت. لقد مرت الديوانية بمراحل أثرت فيها ظروف التطور، فرواد الدواوين تغيروا تبعاً لتغير الأوضاع والظروف، ففي السابق كانت الديوانية مجالاً اجتماعياً للرجال يقضون فيه وقت فراغهم للتعارف وتبادل الأخبار ثم أصبحت بعضها شبه متخصصة لروادها الذين يعملون في مجال معين مثل الأطباء أو المحامين أو أساتذة الجامعة الخ.

وبدون شك «فإن الديوانية جزء من المجتمع المدني في الكويت ويمكن أن تعرف بالمجالس الشعبية، وتعتبر تراثاً غير نظامي لجس النبض السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وحلقة وصل بين المواطنين وصناع القرار السياسي» (26).

فالديوانية في الأساس مؤسسة اجتماعية لكن هناك بعض الدواوين أشبه بالمنتديات الثقافية تطرح فيها المحاضرات وتناقش فيها موضوعات جادة. وتلعب الدواوين دوراً مهماً وأساسياً في الانتخابات النيابية. وحتى لا نبالغ في تبيان إيجابياتها فإن هناك سلبيات يمكن ذكرها حول الديوانية. ففي وقتنا الحاضر غلب على بعضها طابع المظهرية، وهناك مبالغة في بنائها وتأثيثها، وتدخل بعضها وكأنك تدخل قصراً لملوك وأمراء الأندلس في أوج بذخهم. كما أنه يسودها في الوقت الحاضر جو من المجاملة المفرطة التي تصل أحياناً في بعضها ولدى بعض روادها الى درجة النفاق الاجتماعي. كما أنه من المؤسف أن بعضها أصبح مجالاً

لترويج الإشاعات. رغم ذلك فهي مؤسسة تعبر عن واقع، وجزء من تراث هذا الشعب وأن إيجابياتها أكثر من سلبياتها.

الأحزاب السياسية في الكويت:

تمتد ظاهرة التنظيمات والتجمعات السياسية في الكويت الى بداية الخمسينات من هذا القرن وكانت اهتماماتها الأساسية قومية وإسلامية عامة، ففي الخمسينات والستينات انحصرت هذه التنظيمات بحركة القوميين العرب، وحزب الإخوان المسلمين وتنظيم صغير لحزب البعث العربي الاشتراكي [27] ولقد كانت فترة الخمسينات والستينات أخصب فترات التاريخ السياسي المعاصر للمجتمع الكويتي باعتبار ما تمثله الكويت من امتداد للروح القومية العربية. فمعظم التنظيمات السياسية قامت بدور فعال في تنمية الوعي السياسي وتحريك الشارع الكويتي سواء ضد المستعمر البريطاني وضد الصهيونية أو المطالبة بالاستقلال والدستور وتحرير الثروة النفطية تنتمي بشكل مباشر أو غير مباشر الى المنظومة الفكرية القومية والتيار القومي السياسي الذي فجره الزعيم الراحل جمال عبدالناصر في تلك الفترة وتأتي حركة القوميين العرب على رأس تلك التنظيمات السياسية [28].

تلك كانت مرحلة الخمسينات والستينات حتى هزيمة 1967 بعدها جاءت مرحلة أخرى انهزم فيها التيار القومي، وفتح المجال أمام التيار الديني لينمو وينتشر ويكون القوة السياسية الأساسية في الكويت وفي البلاد العربية بصورة عامة، وتعددت التجمعات والجماعات السياسية في هذه المرحلة، وقد كان الكويتيون يتعاملون مع هذه التجمعات بشكل يغلب عليه طابع العمومية مثل جماعة «الطليعة»، وجماعة غرفة التجار والصناعة وجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة السلف، وجماعة الجمعية الثقافية التي تضم أقلية شيعية كويتية. وبسبب انعدام تصور واضح ومنظم للعمل السياسي الحزبي على المستويين الشعبي والرسمي سعت هذه التجمعات لتوفير واجهات سياسية محددة تعمل من خلالها، ويتخذ من المقار الرسمية لجمعيات النفع العام منابر سياسية وثقافية تطرح من خلالها فكرها ورؤاها، وتتخذ من هذه الجمعيات مجالات للضغط على السلطة السياسية [29] ففي فترة المد القومي كان معظم جمعيات النفع العام النشيطة بيد حركة القوميين العرب، وتحول الأمر منذ بداية السبعينات لتتسلم الجماعات الدينية معظم جمعيات النفع العام وتهيمن عليها مثل حزب الإخوان

المسملين والحركة السلفية، كذلك كان لتلك التجمعات صحافة تعبر عن رأيها ووجهة نظرها فالقوميون لديهم مجلة الطليعة، والإخوان المسلمون مجلة المجتمع، والسلفيون مجلة الفرقان والبعثيون الرسالة.

ويمكن إعطاء فكرة سريعة عن التجمعات الحزبية في الكويت خلال الفترة الماضية حتى الغزو العراقي.

أولاً: حركة القوميين العرب

تأسست حركة القوميين العرب بعد نكبة فلسطين وقيام دولة إسرائيل عام 1948 حيث قررت مجموعة من الشباب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعة الأمريكية في بيروت في بداية الخمسينات تأسيس هذه الحركة، وكان من بينهم الدكتور أحمد الخطيب من الكويت، وبعد انتهاء دراسته في كلية الطب وعودته الى الكويت عام 1952 بدأ في تأسيس فرع حركة القوميين العرب في الكويت، وفي ظل المد القومي الناصري خلال الخمسينات والستينات نمت وتطورت هذه الحركة وسط الكويتيين وأصبحت قوة شعبية استقطبت قطاعات مجتمعية واسعة من الطبقة الوسطى وبعض التجار والفقراء في أوساط الطلبة والعمال والموظفين والتجار. وكان لها نشاط وحضور سياسي في جميع المناسبات الوطنية والقومية، ولعبت دوراً في نقد النظام السياسي والمطالبة بالديمقراطية، ثم ترسيخ الديمقراطية والتمسك بالدستور. وقد تحققت العديد من المكاسب الشعبية نتيجة ضغطها وتأثيرها وأهمها في مجال السيطرة على الثروة النفطية وفي إقرار الدستور. وأصبح لها منابر صحفية وجمعيات نفع عام في تلك الفترة، ومرت حركة القوميين العرب بأزمة بعد هزيمة 1967، وهي أزمة أصابت التيار القومي برمته، وتحولت في الوطن العربي والكويت الى العمل القطري، وانشغلت عناصرها في الهموم المحلية كما شهدت تفككاً وانشقاقاً في أكثر من ساحة، وتركت التنظيم عناصر عديدة، وتوزعت ولاءاتها.

ثانياً: حزب الإخوان المسلمين

إن حزب الإخوان المسلمين قد بدأ نشاطه في الكويت في بداية الخمسينات بتأسيس «جمعية الإرشاد الإسلامي»، لكن نشاط هذه الجماعة كان محدوداً على المستوى السياسي والحزبي والديني طوال فترة الخمسينات والستينات والسبب الرئيسي سيادة وهيمنة التيار القومي، ومحاربة عبدالناصر لحزب الإخوان

المسلمين. وشهدت الكويت بعد الاستقلال بدء التجربة الديمقراطية ومعها الانفراج السياسي، وأصبح بإمكان القوى والجمعيات ممارسة نشاطاتها بين العلنية والسرية، في ظل هذا المناخ اجتمعت عناصر من حزب الإخوان المسلمين وقررت تأسيس «جمعية الإصلاح الاجتماعي» عام 1963 ومن الواضح أن هذه الجمعية ليست سوى واجهة لحزب الإخوان المسلمين في الكويت، وهي امتداد لجمعية الإرشاد الإسلامي السابقة التي وجدت في الخمسينات وأصبح للحزب منابر مهمة بالإضافة الى المسجد، صحافة مثلاً فأصدر مجلة المجتمع وركز الحزب على قطاعي الطلبة والتجار وكذلك جمعيات النفع العام. وأصبح قوة مؤثرة منذ منتصف السبعينات [30].

ثالثاً: حزب البعث العربي الاشتراكي

لقد ظهرت الحلقات الأولى لحزب البعث الاشتراكي في الكويت عام 1951 عندما توافد الى الكويت عدد من المهاجرين العرب لحاجة الكويت للأيدي العاملة العربية والمدرسين، وبعد تدفق الثروة النفطية وبدء المشاريع العمرانية فيها. جاء هؤلاء من فلسطين والأردن ومصر والعراق، وكان من بينهم بعض البعثيين فحملوا تجربتهم الحزبية الى الكويت، وتركز عملهم الحزبي على تنظيم العرب الوافدين، وفي عام 1956 بدأ نشاطه وسط الكويتيين. ومنذ الستينات انحسر نشاطه في الكويت بسبب انعكاسات الصراع بين عبدالناصر وحزب البعث ولأسباب أخرى عديدة منها عدم وجود قيادات حزبية بارزة [31]. ومع هزيمة العرب في حرب 1967، وهي هزيمة للتيار القومي برمته لم يعد لحزب البعث أي نشاط رغم أن بعض عناصره في الكويت شعرت بانتعاش نسبي أثناء الحرب العراقية الإيرانية ودعم الكويت للعراق الذي يسيطر على السلطة فيه حزب البعث.

رابعاً: حزب التحرير الإسلامي

نشأ حزب التحرير الإسلامي أصلاً في الأردن سنة 1952 على يد تقي الدين النبهاني وكان المجتمع الكويتي يتعامل مع التنظيمات السياسية إما عن طريق الطلبة الكويتيين الذين درسوا في بعض الدول العربية، أو من خلال العرب الوافدين للعمل في الكويت ولهم علاقات مع تلك الأحزاب وكان حزب التحرير أحد تلك الأحزاب التي أصبح لها أعضاء في الكويت لكن هذا الحزب

ليس له نشاط سياسي أو ديني ملحوظ، ولم يكن قادراً على كسب الكويتيين وضمهم الى صفوفه، ولم يتعد نشاطه توزيع المنشورات السرية حول القضايا ذات الطابع العالمي أو العربي، والرؤية الإسلامية الواجب اتباعها مثل عودة الخلافة [32].

والملفت للنظر أن بعض عناصره حاولت بعد التحرير أن يكون لها حضور في بعض الندوات والمحاضرات العامة لكنها سرعان ما تلاشت. إن تواجد هذا الحزب المحدود منذ الخمسينات والثمانينات لم يؤثر في الوضع الديني، وليس له حضور وانتشار كحزب الإخوان المسلمين والحركة السلفية.

خامساً: الحركة السلفية

نشأت الحركة السلفية في الكويت في بداية الثمانينات وهي على العموم ذات منطلقات وفكر وهابي ينتمي للحركة الوهابية السلفية السابقة في الجزيرة العربية، وقد بدأت حركة دينية لإصلاح أحوال المجتمع والعودة به الى أيام السلف الصالح وبدايات الإسلام، كذلك فهذه الحركة تعتقد أن التجمعات الإسلامية الأخرى ومنها حزب الإخوان المسلمين لا تمثل التيار الإسلامي الصحيح، وسرعان ما انتشرت الحركة السلفية في الكويت فقد كان المناخ العام مناسبا لذلك في الثمانينات، وأيضا سرعان ما أصبحت للحركة دوافع وأهداف سياسية حيث شاركت في الانتخابات النيابية وقامت بالتنسيق مع حزب الإخوان المسلمين في العديد من المناسبات وأيضاً شأنها شأن التنظيمات الإسلامية الأخرى فهي تختفي وراء عدد من الواجهات مثل: التجمع الإسلامي الشعبي، جمعية التراث الإسلامي، وتتبعها جمعية بيادر السلام النسائية، ومجلة الفرقان، وكان موقفها من الغزو ونشاطها أثناء فترة الاحتلال جيداً سواء في عدم تأييد الاحتلال تحت أي مبرر لا كما فعل الإخوان المسلمون، كما قدمت مساعدات لا بأس بها عن طريق اللجان الشعبية أثناء فترة الاحتلال [33].

من أبرز عناصر الحركة السلفية: خالد سلطان العيسى، عبدالرحمن عبدالخالق، أحمد باقر، وجاسم العون (العون ترك التنظيم بعد دخوله الوزارة).

أما التيار الشيعي الديني فتعبر عنه «جمعية الثقافة الاجتماعية» وهي قليلة الفاعلية في المجتمع الكويتي وحتى وسط الشيعة في الكويت لخصوصيتها بسبب الانتماء الطائفي، أما تجار الكويت فقد اتخذوا من غرفة التجارة والصناعة مدخلاً

للتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية الفاعلة لفئة التجار، وتعبر عن لسان حال هذه الفئة صحيفة «القبس» [34].

ولما كانت ولا تزال منذ حوالي ربع قرن هيمنة التيار الديني على الحياة العامة في الكويت فإنه من الأهمية بمكان التوقف لتحليل ظاهرة امتداد هذا التيار وتأثيره.

التيار الديني في الكويت:

عندما نقول التيار الديني فإن المقصود هو التيار الذي تقوده الأحزاب والجماعات الدينية والذي أخذ طابعاً سياسياً وسمي بالإسلام السياسي أو جماعات الإسلام السياسي.

مثلما شكلت الأندية وجمعيات الخريجين والمعلمين ونقابات العمال ذات المحتوى القومي الأطر التي من خلالها نشط العمل الاجتماعي والسياسي في الخمسينات والستينات مثلت الجمعيات الدينية أو المهنية ذات الترويج الديني مركز الثقل في العمل الأهلي والاستقطاب الجماهيري في حقب السبعينات والثمانينات والتسعينات، وهي الواجهة التي من خلالها لجأت جماعات الإسلام السياسي الخليجية الى الترويج لأطروحاتها. . . واختلط لدى هذه الجماعات الخطاب الوعظي بالخطاب السياسي، وتأثرت بالمفاهيم السياسية والاجتماعية لحزب الإخوان المسلمين في مصر بعد نزوح بعض قيادات هذا الحزب الى منطقة الخليج خلال الحقبة الناصرية [35].

«إنه لأمر في غاية الأهمية التفريق بين انتشار التيار الديني في الطبقات الوسطى في أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وبين ظهور الحركات الدينية الرجعية المتطرفة شبه الفاشية سنية كانت أم شيعية.

ونحن مع الأسف لا نملك حتى الآن الدراسات التحليلية الموثقة للظروف والملابسات التي مكنت هذه الحركات من الوصول الى مراكز الهيمنة على مسرح الأحداث، ولكن هناك عدداً من الحقائق الواضحة: الأولى أن هذه الحركات موجهة الى الطبقة الوسطى بشكل رئيسي، والثانية أن النخبة الحاكمة قد تبنتها بشكل مباشر، والثالثة أن الدين يمثل سلاحاً فعالاً ضد القومية والاشتراكية والدستورية في مستودع أو ترسانة النخبة الحاكمة والدول الامبريالية» [36].

ونضيف الى ما ذهب إليه د. خلدون النقيب بأن الإمكانات المادية ومصادر التمويل التي فتحت لهذه الحركات على مصراعيها في منطقة الخليج كانت أحد الأسباب المهمة لذلك الانتشار والتأثير، أيضا المنابر التي تستخدمها بدون رقابة ومحاسبة على خطابها الديني السياسي مثل المساجد.

في الواقع حققت القوى الإسلامية في الكويت منذ منتصف السبعينات نجاحا في السيطرة على العديد من الجمعيات والمؤسسات التي سبق وأن سيطرت عليها القوى القومية والوطنية الكويتية لا بل فاقتها كثيراً، فقد تغلغل نفوذ جماعات الإسلام السياسي في جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية واتحادات العمال.

وحاولت تلك الجماعات بزعامة جمعية الإصلاح الاجتماعي واجهة حزب الإخوان المسلمين في الكويت أن تسيطر على الجمعيات، وأن تدفع بالمجتمع للامتثال للتشريعات والممارسات الإسلامية التي تقررها هي، واستخدمت المسجد الذي يجتمع فيه الناس للصلاة كوسيلة لخطابها. . . فضلا عن أن المرحلة المعاصرة قد شهدت أزمة القوى الوطنية والقومية في المنطقة العربية كلها مما أتاح الفرصة لنهوض قوى الإسلام السياسي ذات المنحى الأصولي. وقد سعت الحكومة في الكويت لاحتواء التيار الإسلامي في المؤسسات والأجهزة الحكومية، وتعززت العلاقة بين الطرفين بتعزيز وبناء مؤسساتهم المالية [37].

وربما تشعر السلطة في منطقة الخليج بأن نشاط وتأثير هذه الجماعات والقوى قد تجاوز الخطوط الحمراء وبات يهدد هذه الأنظمة وتحاول تحجيمه ولكن ذلك الأمر مرتبط بظروف وعوامل عديدة ترتبط بالمتغيرات والمستجدات والبديل الذي تعتمد عليه السلطات، ولاعتبارات سياسية داخلية وخارجية.

وفي ظل سيطرة التيار الديني على المؤسسات الحكومية والأهلية تجدر الإشارة الى أن التيار الليبرالي قد تراجع لكنه لم ينته بل وجد في بعض المجالات والمؤسسات والجمعيات فرصاً للنشاط مثل جمعية الخريجين، ورابطة الأدباء ورابطة الاجتماعيين، وجمعية هيئة التدريس في الجامعة والجمعية الثقافية النسائية وكذلك بعض المنابر الإعلامية (الصحف والمجلات).

التجار ودورهم في المجتمع المدني:

لا يشكل التجار في الكويت حزباً ولكنهم قطاع مؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية قبل النفط وفي العصر النفطي تعبر عنهم منذ عدة عقود غرفة تجارة

وصناعة الكويت. وقد دخلت بعض عناصر التجار التجمعات السياسية في الكويت أو ناصرتها، وتقتضي النظرة التاريخية الموضوعية القول: لقد كان للمستنيرين من التجار، دور مهم في قيام المجتمع المدني في الكويت منذ بداية التجربة الديمقراطية. فقد لعب أولئك دوراً في صياغة الدستور الذي أكد على قيام المجتمع المدني كما كان لهم دور فيما بعد في التمسك بالديمقراطية والمجتمع المدني وكان ولا يزال للعديد من المستنيرين التجار نشاط في مؤسسات المجتمع المدني.

الاحتلال العراقي والمجتمع المدني في الكويت

عندما وقع الاحتلال العراقي على الكويت في 2 أغسطس 1990 لجأ الغزاة الى تدمير المجتمع المدني في الكويت، والذي بني على مدى عشرات السنين الماضية، وعلى الأخص منذ الاستقلال، وحول الجيش المحتل المؤسسات المدنية في الكويت - الحكومية والأهلية - الى معسكرات، ومراكز للمخابرات، وألغى تماماً المجتمع المدني فانتهت الجمعيات والنوادي والاتحادات والنقابات والروابط، وأراد العودة بنا الى نقطة الصفر أو الى الوضع الذي يسود العراق، واعتقد البعض أن ذلك أمر طبيعي أن يحدث ما حدث من قبل المحتل أي محتل، إن الاحتلال الاستعماري للبلاد العربية في الماضي والذي استمر قرنا ونصف القرن لم يؤد الى إلغاء المجتمع المدني التقليدي الذي كان قائما رغم جبروته وطغيانه وتعسفه حيث بقيت الأسرة والقبيلة والتعليم الكتاتيبي والديوانية وكذلك بعض المؤسسات التطوعية الدينية والاجتماعية، لكن الغزو العراقي فريد من نوعه لجأ الى تدمير المجتمع المدني وإلغائه بالكامل، ولا بد من تفسير لذلك النهج، وإن تعليل ذلك يعود الى أنه ليس في العراق مجتمع مدني بالمعنى المؤسسي في ظل حكم حزب البعث منذ ثلاثة عقود، فهي مؤسسة واحدة وحاكم فرد ونظام دكتاتوري وحزب متسلط وما يقال عنها مؤسسات في العراق ما هي إلا فروع للحزب موزعة حسب القطاعات المجتمعية، تحسب أنفاس الناس وتضبطها أجهزة المخابرات، إذاً كيف يقبل هذا النظام المعادي للمجتمع المدني في بلاده مجتمعاً مدنياً يقوم على المؤسسات في الكويت، لذلك لجأ ومنذ اليوم الأول للغزو الى إنهاء كل ما يتصل بالمجتمع المدني. ولكن هذا النظام يعيش أزمة في كل شيء إنه خارج الزمن المعاصر، واعتقد أنه بمجرد تخريب المؤسسات مادياً يستطيع أن يحقق ما يريد، ومن الصعب أن يفهم هكذا نظام أن المؤسسات التي

تكونت على مدى عشرات السنين ليست وجوداً مادياً فحسب وإنما هي فكر، وممارسة وعطاء وقيم لذلك سرعان ما عادت الى وضعها الطبيعي بعد تحرير الكويت.

وهناك أمر آخر يتعلق بالاحتلال العراقي والمجتمع المدني في الكويت هو التغير الذي أحدثه الاحتلال في القيم في هذا المجتمع. صحيح إن ذلك سيبقى مؤثراً لفترة من الزمن لكن المجتمعات الحية تستطيع أن تستمر رغم جراحها لتتجاوز المحنة الى النهضة والبناء والديمقراطية من خلال تأصيل وبناء المجتمع المدني مجتمع المؤسسات القائم على الديمقراطية، فلا مجتمع مدنياً بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون المجتمع المدني.

عندما نتكلم عن تأثير الاحتلال العراقي على القيم في الكويت يمكن تقسيمها الى قيم إيجابية وأخرى سلبية، فالقيم الإيجابية تمثلت في العمل التطوعي الشعبي الرائع، والاعتماد على النفس، وتماسك العائلة والمجتمع حول أهدافه الأساسية في رفض الاحتلال، وعدم التعاون معه والعصيان المدني. أما القيم السلبية التي حدثت بعد الاحتلال ومستمرة حتى اليوم فيمكن تلخيصها بعدة ظواهر، ظاهرة العنف والتطرف التي تسود المجتمع، كذلك عدم انضباطية الناس وعدم الالتزام بالقوانين، الإحساس بعدم الأمن الشخصي والعائلي والوطني، الانغلاق على الذات وضيق الأفق، ورفض كل ما هو عربي، وفي المقابل الانفلات لدى البعض في العولمة والأمركة، ولا وسط بينهما، كذلك في إطار التغير في القيم الخوف من المستقبل لعدم الإحساس بالأمن.

تعتبر الكويت رائدة التحرك الشعبي في الخليج العربي، فالأرضية الديمقراطية المبكرة التي اكتسبتها من أوائل الستينات من هذا القرن بالإضافة الي الأزمات والتحركات الوطنية والقومية التي خاضتها في مسيرتها ما بعد الاستقلال خصوصاً في مواجهة الأطماع العراقية، ودعم القضية الفلسطينية، والديمقراطية أفرزت قدرة كبيرة في التحرك الشعبي، وعندما وقع الاحتلال العراقي على الكويت سارع الشعب الى التحرك في الداخل والخارج فكانت لجان التكافل والعصيان المدني والمقاومة في الداخل، وكانت اللجان الشعبية التي تجوب العالم شارحة قضية الكويت، ومؤتمر جدة الشعبي الكويتي في الخارج تعبيراً عن قدرة هذا الشعب على توظيف رصيده التاريخي في العمل الشعبي لصالح قضيته [38].

خاتمة:

نود في نهاية هذه الدراسة أن نبلور بعض الأفكار والنتائج المستفادة منها، ويهمنا طرح بعض نتائج الحوار.

أولاً: لقد تبلورت أربعة اتجاهات مثلتها المؤسسات المدنية في الكويت خلال الفترة موضوع البحث وهي: الاتجاه الحكومي الرسمي الذي يتبنى وجهة النظر الرسمية ويدافع عنها، ويبرر تصرفاتها وخطواتها. ثم الاتجاه الديني الذي هيمن على العديد من المؤسسات، وأوجد بعضها، وهو اتجاه يغلب عليه الإسلام السياسي والحزبي.

ويأتي الاتجاه الليبرالي الذي يقف في مواجهة الاتجاه الديني السياسي وهو ليس منظما ومؤثرا كالآخر وبخاصة في العقدين الماضيين، وأخيراً الاتجاه المهني التخصصي، وفي ما يتعلق بهذا الاتجاه فقد جرى تسييس بعض مجالاته حيث نشطت بعض الجماعات للسيطرة على مؤسسات هذا الاتجاه مثل الجمعية الطبية وغيرها، ولكن بعض جمعيات وروابط هذا الاتجاه غارقة في التخصص بعيداً عن الهموم المجتمعية.

ثانياً: أما المسألة الأخرى التي نطرحها للحوار فهي: هل جمعيات النفع العام والاتحادات ظاهرة إيجابية أم سلبية؟ يعتقد البعض بأن إقامة مثل هذه الجمعيات والاتحادات في إطار سياسة الدولة وقوانينها خلل في قيام المجتمع المدني الذي ينبغي أن تكون مؤسساته أهلية لا حكومية. ونختلف مع أصحاب هذا الرأي حيث إن إقامة مثل هذه المؤسسات ونشاطها ينبغي أن يكون مقنناً، ولم تمنع هذه المؤسسات العمل الشعبي بأي صيغة أو شكل بدليل هيمنة التيار القومي في السابق على العديد منها، وهيمنة التيار الديني في الفترة المتأخرة على أغلبها، كما أن مثل هذه الجمعيات والاتحادات نص عليها الدستور الذي ارتضيناه، ومتمسكون به، ولم تكن هذه المؤسسات عائقاً أمام أي نشاط شعبي آخر أما عدم الاعتراف بالعمل الحزبي في الكويت فهو مسألة تتعلق بسياسة الدولة، وبالظروف الموضوعية في هذه المرحلة من تاريخ الكويت، ومع ذلك فالتنظيمات الحزبية وشبه الحزبية موجودة وتعمل منذ فترة غير قصيرة.

ثالثاً: ما يتعلق بالقيم التي يغرسها المجتمع المدني، والتي ساهمت بها مؤسسات المجتمع المدني في الكويت بطريق مباشر أو غير مباشر خلال الفترة من

الاستقلال الى الاحتلال، ونجملها بالآتي: التكافل والتعاون، العمل التطوعي، النشاط الخيري، الوعي السياسي والاجتماعي، العمل الجماعي، قيمة الإنتاج بدل الاستهلاك، الحرية والممارسة الديمقراطية، لكن المساهمة في ترسيخ وتعميق هذه القيم والمفاهيم ليست بالمستوى المطلوب في مجتمع تتوافر فيه ظروف النهضة والتقدم، وهي لا تتوافر للعديد من المجتمعات الأخرى.

رابعاً: نخلص كذلك الى نتيجة أشرنا إليها في هذه الدراسة وهي ظاهرة تأثير القبلية على المدينة وتزاوج التيار الديني مع القبلية والآثار الناجمة عنها، وقد عكست الأوضاع السائدة قبل ذلك من أن المدينة كانت مركز التأثير.

خامساً: عند معالجة الأحزاب والتجمعات السياسية والتي وردت في هذه الدراسة ينبغي تقييم التجربة وبخاصة في ما يتعلق بالحركة الوطنية، وبإلقاء نظرة على أطروحات وممارسات أطراف الحركة الوطنية منذ الاستقلال وتعزيز التجربة الديمقراطية في بعده، تبين ما يلي:
- إنها لعبت دوراً مهماً في بلورة الوعي السياسي، وفي التنمية.
- إن اهتماماتها خارجية أكثر منها داخلية.
- إنها غير ملتصقة بمشكلات المجتمع المحلي.
- إنها كانت مشتتة وغير قادرة على العمل الجبهوي المنظم وكان يغلب على نشاطها العمل الموسمي السياسي.

سادساً: من الأمور التي ركزت عليها الدراسة كذلك التيار الديني السياسي وتأثيره على المجتمع المدني، فقد ركز على الجانب المظهري والشكلي في ممارسة الإنسان للشعائر، واهتم هذا التيار أساساً بالجانب السياسي وتسييس الدين.

وأصبح في مجتمعنا المتسامح إرهاب فكري وتطرف وهوس لا مبرر لها، كما يشهد المجتمع استغلالاً للدين وللمؤسسات المالية الدينية.

هذه الدراسة تحتوي على وجهة نظر الباحث في عدد من قضايا المجتمع المدني في الكويت غطت الفترة من الاستقلال الى الاحتلال يطرحها للحوار خدمة لوطننا ولتعزيز المجتمع المدني الديمقراطي.

لقد ارتبط تشكيل المجتمع المدني في الكويت بالديمقراطية، وكلما اتسعت وتعمقت الممارسة الديمقراطية عبرت عنها نشاطات المؤسسة الشعبية في

الكويت، وكلما ضاق الهامش الديمقراطي همشت تلك المؤسسات، ونلاحظ ذلك في فترات حل مجلس الأمة.

إن المجتمع المدني في الكويت يعد نموذجاً معقولاً ومناسباً في منطقة الخليج العربي نتطلع الى تعميم تجربته على المنطقة.

ملحق رقم (1)

أسماء الصحف والمجلات والدوريات في الكويت منذ الاستقلال :

أولاً: الصحف

1 - الهدف 1961 التي تحولت الى الوطن عام 1974 .
2 - الرأي العام 1961 .
3 - السياسة 1968 .
4 - القبس 1972 .
5 - الأنباء 1976 .
6 - كويت تايمز 1963 .
7 - آراب تايمز 1977 .
8 - الرسالة 1961 (تحولت إلى «الزمن» 1995) .
9 - صوت الخليج 1962 .
10 - صوت الكويت 1990 .

ثانياً: المجلات الأسبوعية

1 - الطليعة .
2 - الكويت اليوم الرسمية .
3 - النهضة .
4 - أسرتي .
5 - المجتمع .
6 - الفرقان .
7 - اليقظة .
8 - مجلة البيان التي تصدرها رابطة الأدباء .

ثالثاً: الدوريات الفصلية

أولاً: مجلات جامعة الكويت وعددها عشر مجلات .

ثانياً: مجلات وسلاسل يصدرها المجلس الوطني للثقافة :

1 - مجلة عالم الفكر .
2 - سلسلة عالم المعرفة .
3 - مجلة الثقافة العالمية .
4 - سلسلة المسرح العالمي .

رابعاً: المجلات الشهرية:

1- العربي.

2- الاقتصادي الكويتي.

3- الرائد.

4- الكويت.

5- الاتحاد.

6- العامل (تحولت إلى «الحقيقة» 1996).

7- الوعي الإسلامي.

المراجع

1- سعيد بن سعيد العلوي، تعقيب، كتاب: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص62-63.

2- سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل، المصدر السابق، ص292.

3- كريم بقرادوني، تعقيب، المصدر السابق، ص 369.

4- د. باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، المصدر السابق، ص565-567.

5- دستور دولة الكويت عام 1962، المادة 43، ص18.

6- المصدر نفسه، ص 70.

7- د. شفيق الغبرا، الكويت - دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، القاهرة، 1995 ص221-223.

8- د. خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية، حالة الكويت، بيروت 1996، ص290.

9- د. خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، 1996، بيروت، ص9، المصدر السابق.

10- المصدر نفسه ص8.

11- د. خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية - من منظور مختلف، بيروت1987، 1989، ص 150-151.

12- قانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دولة الكويت.

13- مساعد عبدالرحمن الكوس، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت، 1986-1987، الكويت، ص16-21.

14- راجع جلسات مجلس الأمة لشهر نوفمبر 1996.

15- راجع لوائح تأسيس هذه الجمعيات والقوانين الخاصة بها.

16 ـ محمد مسعود العجمي، الحركة العمالية والنقابية في الكويت، 1982، الكويت ص 106-120.

17 ـ د. باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، المصدر السابق، ص 574-575.

18 ـ د. عبدالمالك التميمي، بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد 34، أبريل 1990، بيروت، ص 31-32.

19 ـ د. ابراهيم غلوم، الثقافة بوصفها خطاباً ديمقراطياً: نموذج الثقافة في مجتمعات الخليج العربي، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، بيروت 1992، ص293.

20 ـ المصدر نفسه ص 293.

21 ـ د. ابراهيم غلوم، المصدر السابق، ص 294.

ملحق رقم (1) كشف بالصحف والمجلات والدوريات التي تصدر في الكويت منذ الاستقلال حتى الآن.

22 ـ خالد سعود الزيد، المسرح في الكويت - مقالات ووثائق، الكويت، 1983، ص68.

23 ـ المصدر نفسه ص 459,45، 73-74، 101-106، 111-112 انظر أيضا: د. محمد حسن عبدالله، الكويت والتنمية الثقافية العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت سبتمبر 1991، ص229-230.

24 ـ د. ابراهيم غلوم، المصدر السابق، ص 295.

25 ـ سليمان عبدالله العنيزي، العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية في الكويت، الكويت، 1993.

26 ـ د. عبدالرضا أسري، النظام السياسي في الكويت - مبادئ وممارسات المصدر السابق، ص 354-355.

27 ـ د. فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية، الكويت 1994، ص54.

28 ـ د. أحمد البغدادي، حزب التحرير في المجتمع الكويتي، بحث غير منشور.

29 ـ د. فلاح المديرس، المصدر السابق، ص5-6.

30 ـ د. فلاح المديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت 1994، الكويت ص 15، 21.

31 ـ د. فلاح المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، الكويت 1994، ص12-20.

32 ـ د. أحمد البغدادي، حزب التحرير في المجتمع الكويتي، المصدر السابق، ص 8، بحث غير منشور.

33 ـ معلومات جمعها وحصل عليها الباحث بصورة مباشرة من لقاءات مع بعض العناصر أثناء الاحتلال وبعد التحرير.

34 ـ د. فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية، المصدر السابق، ص5-6.

35 ـ د. باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، المصدر السابق، ص 568-569.

36 ـ د. خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية - من منظور مختلف، 1987، 1989، بيروت، ص176.

37 ـ د. شفيق الغبرا، الكويت - دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، 1995، القاهرة، ص114-115.

38 ـ عزام عبدالمحسن العصفور، العمل الكويتي الشعبي في الخارج أثناء الغزو، صحيفة «الرأي العام»، 27 فبراير 1997، ص14.



البحث الرابع

العلاقات الكويتية العراقية

1921م-1990م

دراسة تاريخية



البحث الرابع

العلاقات الكويتية العراقية 1921م-1990م

دراسة تاريخية

مقدمة:

تقع الكويت في أقصى شمالي الخيج العربي في نصف دائرة حساسة كونها بلداً صغيراً مساحة وسكاناً. [1] بلد كهذا شأنه شأن البلدان الأخرى تكون له علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية مع دول الجوار، ويمر عبر تاريخه بفترات من المد والجزر في تلك العلاقات كما تحدث مشكلات حدودية وبخاصة في العالم الثالث الذي غالباً لا يلجأ لحل تلك المشكلات سلمياً عن طريق الحوار والتفاوض، وإنما الحسم بالقوة العسكرية، وفي هذه الحالة تكون الدول الصغيرة هي الضحية والخاسرة، أما في ما يتصل بالعلاقات بين العراق والكويت فإن الأمر تعدى حدود المشكلات الحدودية الى محاولات الضم ثم الاحتلال الشامل.

لقد ارتبطت الكويت بالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 بعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية أكثرها تقلباً وتوتراً وقلقاً هي العلاقات السياسية بين البلدين حيث كانت أنظمة (الحكم في العراق تنتقل من المطالبة بمناطق حدودية الى المطالبة بالكويت على أنها جزء من العراق بين الحين والآخر، ثم تعترف بالكويت كياناً مستقلاً وتعود لتطالب بها مرة أخرى - ولم يكن سبب ذلك تغير وتقلب الحكومات في العراق، ولكن تجد المواقف المتناقضة لدى الحكومة الواحدة، ولا أوضح من اعتراف العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها عام 1963، ثم عودة النظام نفسه الى التحول من موضوع مشاكل حدودية وجزر ومنفذ بحري الى غزو الكويت واحتلالها بالكامل في أغسطس 1990م.

في هذه الدراسة معالجة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية - الكويتية منذ 1921 حتى 1990، أي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة الى

الغزو العراقي للكويت. سنقوم برصد الوقائع والأحداث التاريخية وتحليلها خلال تلك الفترة منطلقنا أن الكويت بلد عربي خليجي مستقل، وأن المعالجة العلمية الهادئة تعيد لنا وعينا بقضيتنا الوطنية وتعمق ذلك الوعي.

ومصادر هذه الدراسة متنوعة - بعضها وثائق مهمة - تغطي أهم الكتابات حول موضوع البحث في تلك الفترة كما سنقوم بالتحليل والاستنتاج بهدف الوصول الى إضافة علمية تاريخية.

الكويت: النشأة والتكوين

يقول المؤرخ الكويتي عبدالعزيز الرشيد «يذكر بعض المؤرخين أن الكويت الحديثة نشأت في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي... وكانت في أول أمرها قرية صغيرة سكنها جماعة من البدو وصيادي السمك، وبعض العشائر التابعة لابن عريعر، ولم يظهر شأنها إلا حينما سكنها بعض الأسر ذات الشأن.. والأرجح أن الكويت لم تعرف باسمها الحالي إلا في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ حكمها آل صباح [2].

بدأت الكويت إمارة صغيرة على ساحل الخليج العربي بهجرة العتوب إليها في العقد الثاني من القرن الثامن عشر. [3] والعتوب من قبيلة عنزة العربية التي كانت تقيم في نجد، ولا تزال هناك مشكلة تحديد التواريخ لتلك الأحداث لكن تأسيسها على أي حال في الربع الأول من القرن الثامن عشر. والكويت أنشأها بنو خالد واتخذها العتوب مقراً لهم، وكانت تسمى قبل ذلك القرين. [4] ويؤكد د. عبدالله العثيمين على أن بيئة الكويت كانت جزءاً من بيئة شرقي الجزيرة العربية، وكانت أول الكتابات الأوروبية عن الكويت في منتصف القرن الثامن عشر وهي كتابات كبنهاوزن، مدير شركة الهند الشرقية الهولندية [5] وكان اقتصاد الكويت آنذاك يعتمد أساساً على البحر رغم أن حرفة الرعي كانت أحد عناصر اقتصادها، كما كانت تعتمد في احتياجاتها الأخرى على الخارج بما توفره تجارتها النشطة مع الهند وشرقي أفريقيا ومن بعض دول الجوار مثل العراق.

قبل القرن العشرين كانت الحدود بين المدن والبلدان العربية على البشر، وليست هناك حدود على الأرض كما هو متعارف عليه الآن، وتحديد الحدود في منطقتنا العربية جاء أثناء استعمار البلاد العربية وكانت هناك اتفاقيات للحدود في النصف الأول من القرن التاسع عشر بين الدولة العثمانية وفارس، كما كانت

هناك مشاكل حدودية بين البلدان العربية قبل تحديد الحدود وبعدها لأسباب تتعلق بحركة القبائل، وتجارة التهريب، ولأسباب سياسية فيما بعد، ومن بينها حدود الكويت مع جيرانها. ولم تكن تخلو الخلافات على الحدود من صدامات مسلحة ولكنها لم تتعد الخلاف على الحدود في العصر الحديث إلا في حالة العلاقات العراقية الكويتية.

بريطانيا والكويت:

نشطت المشاريع الروسية في إيران والألمانية في العراق قبل نهاية القرن التاسع عشر، «وخشية من وصول تلك القوتين الى الخليج العربي بدأت خطط بريطانيا لمواجهة ذلك النشاط الاقتصادي والسياسي لكل من روسيا وألمانيا. فوجهت انجلترا انتباهها الى الكويت لما تتمتع به من موقع مهم على رأس الخليج العربي. . ، وفي 23 يناير 1899 وقع الشيخ مبارك الصباح اتفاقية للحماية مع انجلترا، وبذلك أكملت انجلترا سيطرتها على منطقة الخليج العربي، وكانت الكويت آخر حلقة في سلسلة مخطط تحويل الخليج الى بحيرة إنجليزية» [6] واستمرت علاقة الكويت مع بريطانيا سياسيا واقتصادياً في إطار تلك الاتفاقية حتى الاستقلال، كما استمرت تلك العلاقة بعد استقلال الكويت كعلاقة أي بلد مستقل مع الدول الأخرى.

لقد سيطرت بريطانيا على العراق في الفترة ما بين 1917م-1958م وقامت سياستها في تلك الفترة على أساس (لا يموت الذئب ولا تفنى الغنم) أهم ما فيها مصالحها الحيوية في المنطقة. لقد شهدت تلك الفترة حربين عالميتين، كما شهدت ظهور النفط بكميات تجارية في منطقة الخليج، ولم يعد في إمكان بريطانيا احتكار السياسة والاقتصاد في المنطقة حيث بدأ الأمريكان بالتحرك للمنافسة في هذين الميدانين في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. واشتد تطلع الأمريكان الى السيطرة وخلافة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية لأهمية الثروة النفطية فيها. وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج عام 1970 هدف التنسيق البريطاني الأمريكي لكي يحل الأمريكان محل الإنجليز في مقابل مصالح مشتركة للطرفين أو مقابل الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ومن ضمنهم بريطانيا. [7].

وكانت هناك ثلاثة هواجس في استراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين: النفط وإسرائيل والحفاظ على الأنظمة التقليدية المتعاونة معها. ورغم تسليم بريطانيا المنطقة للنفوذ الأمريكي إلا أن النشاط البريطاني وخاصة الاقتصادي بقي مستمراً في المنطقة ومهماً لانتعاش أوضاعها الاقتصادية.

العلاقات السياسية بين العراق والكويت:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أراد الإنجليز رسم الحدود بين الكويت والعراق ونجد على غرار ما عرف في أوروبا بغض النظر عن حركة القبائل على تلك الحدود.

«إن الحكومة البريطانية قد اتفقت مع الدولة العثمانية على رسم خريطة لحدود الكويت عام 1913، وكانت بريطانيا تعتبر تلك الحدود هي حدود الكويت، وأقرت عام 1922 وكانت تلك الحدود تصل بالكويت جنوباً الى جبل منيفه على مسافة تبعد نحو مائة وستين ميلا عن حدود الكويت الحالية مع السعودية». [8].

في بداية العشرينات كانت العلاقات الكويتية السعودية متوترة بعد معركة الجهراء 1920، والحصار الاقتصادي السعودي للكويت، وبني السور* في عهد الشيخ سالم الصباح لصد الاعتداءات، حينها كانت مسألة الحدود الكويتية العراقية قد استقرت لأن الطرفين اعتبرا اتفاقية 1913 بين بريطانيا والدولة العثمانية حول تحديد الحدود الكويتية هي الأساس للعلاقات بين البلدين. [9].

إذاً كانت مشاكل الحدود في منطقة الخليج العربي قد بدأت بسبب حركة القبائل ونزاعها، فإن أسباب تفجرها الأساسية تعود الى ظهور النفط في المنطقة، ولذلك يمكن تأريخ مشاكل الحدود مع تاريخ النفط فيها منذ الكشف والتنقيب عليه حتى إنتاجه بكميات اقتصادية كبيرة. معنى ذلك أن بروزها مقترن الى حد كبير بظهور النفط أكثر من اقترانها بفكرة الكيان والدولة الحديثة لأن النفط في المنطقة أسبق من تلك الفكرة، بيد أن نضوب النفط لا يعني انتهاء المشاكل الناتجة عنه ومنها مشكلات الحدود. لقد استقرت لدى سكان المنطقة فكرة الدولة ذات الحدود الواضحة والإحساس بالسيادة، [10] وكان النفط في منطقة الخليج معروفاً لدى الشركات الأجنبية منذ قبيل الحرب العالمية الأولى لكننا نستطيع القول إن مسألة الحدود بين العراق والكويت قد استقرت في بداية العشرينات في اتفاقية

العقير عام1922 عندما اعتبر المؤتمرون أن الاتفاقية البريطانية العثمانية لعام 1913 بشأن الحدود بين العراق والكويت هي الأساس رغم أن النتائج لذلك المؤتمر قد اختلفت عن تلك الاتفاقية في بعض بنودها.

مؤتمر العقير:

وجه السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق الدعوة الى العراق والكويت ونجد لعقد مؤتمر في العقير في شرقي المملكة العربية السعودية في أواخر نوفمبر 1922، ومثل الكويت في ذلك المؤتمر المعتمد البريطاني السير مور، وكان الموضوع الأساسي لذلك المؤتمر تحديد الحدود بين الدول الثلاث، ويرجع حرص بريطانيا على ذلك للأسباب التالية:

بالنسبة للعراق كانت بريطانيا تريده دولة ذات كيان وحدود واضحة لكي توقع الاتفاقيات النفطية معه. أما نجد فإن هدف بريطانيا من تحديد الحدود معها إيقاف هجمات القبائل على الجيران من جهة وكسب امتيازات النفط السعودي من جهة أخرى.

وكان غرض بريطانيا في ما يتعلق بالكويت أن تكون دولة حدود تفصل بين العراق والسعودية من جهة ولارتباطها معها باتفاقية حماية من جهة ثانية وعينها على النفط القادم من جهة ثالثة.

ووقعت الأطراف الثلاثة في 2 ديسمبر عام 1922 على اتفاقية العقير وتقلصت حدود الكويت الجنوبية ولم تعد كما رسمتها خريطة 1913، ورسمت المعاهدة منطقتين محايدتين بين السعودية والكويت من جهة الجنوب، وبين العراق والسعودية في الشمال. أما هدف إقامة المناطق المحايدة فكان لتسهيل انتقال القبائل البدوية التابعة للأطراف المعنية بين البلدان الثلاثة [11].

ونعتقد أن تحديد المناطق المحايدة كذلك كان لأسباب اقتصادية وسياسية أخرى كانت تعرفها وتخطط لها بريطانيا في ما يتعلق بالنفط أساساً وبخاصة في الحدود الجنوبية للكويت.

ويقول جي. بي. كيلي «كانت حدود الكويت حين توقيع اتفاقية العقير، هي تلك التي تم الوصول إليها في معاهدة 1913، ولم يكن في الإمكان تغييرها إلا باتفاق بين الحكومتين العثمانية والبريطانية ولقد بين ابن سعود بتفاوضه على هذا

المبدأ، وأقر بمركزه القانوني كوارث للامبراطورية العثمانية على نجد والأحساء، وأصبح ملزماً باحترام الالتزامات التعاهدية للباب العالي بالنسبة الى حدود هذه المناطق»[12] لكن يبقى السؤال هل فقدت الكويت مساحات من أراضيها كنتيجة لتلك الاتفاقية قياساً على ما تم الاتفاق بشأنه باتفاقية 1913؟

العلاقات السياسية بين العراق والكويت في العشرينات والثلاثينات:

كان موقف الكويت دفاعياً باستمرار في علاقاتها مع جيرانها، ففي ما يتصل بعلاقاتها مع العراق كل الذي كانت تطالب به باستمرار منذ قيام الدولة الحديثة في العراق عام 1921 حتى الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 هو ترسيم الحدود بين العراق والكويت والاعتراف بكيان واستقلال الكويت. ورغم تحسن العلاقات بين البلدين في فترات معينة إلا أن أنظمة الحكم في العراق كانت بين الحين والآخر تخرق التزاماتها والتزامات الحكومات العراقية السابقة تجاه الكويت. ففي أول أبريل عام 1923 وجه الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت رسالة الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يسأل فيها عن موضوع تحديد الحدود العراقية الكويتية، وبناء عليها رد الوكيل السياسي البريطاني في العراق بتاريخ 4 أبريل 1923 وكان الرد يؤكد ضرورة احترام العراق للالتزامات الدولية والقانونية التي ورثها عن الدولة المنتدبة، وتم تبادل الرسائل بين وزارة الخارجية البريطانية ورئيس وزراء العراق في 17 أبريل 1924 باعتبار الكويت كيانا سياسيا ودوليا مستقلا وأكدت محاضر وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في 6 فبراير 1929 على استقلالية إمارة الكويت، وإن شيخ الكويت يرتبط بعلاقات تعاهدية مع حكومة صاحبة الجلالة، ومعترف به كحاكم مستقل. ولكن نظام الحكم في العراق رغم تبعيته لبريطانيا لم يلتزم بتلك التعاهدات، ففي عام 1930 بدأ بمضايقة الكويت وذلك بمطالبته شيخ الكويت دفع الضرائب عن مزارع النخيل في البصرة والتي هي ملك لأسرة الصباح وبعض الأسر الكويتية أو مصادرتها رغم أن هناك اتفاقاً يعفي تلك المزارع من الضرائب حيث جاء ذلك الإعفاء مقابل موقف الشيخ مبارك الصباح ضد الأتراك في جنوبي العراق أثناء الحرب العالمية الأولى.[13] وسنوضح بالتفصيل مسألة بساتين النخيل التابعة للكويتيين في البصرة فيما بعد عندما نناقش العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت.

بعد استقلال العراق عام 1932 تبادل رئيس وزراء العراق مع حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الرسائل حول الحدود والعلاقات بين البلدين. أكدت تلك

الرسائل على كيان الكويت وعلى الحدود الكويتية العراقية التي سبق الاتفاق بشأنها عام 1913م و1922م.

كانت علاقات الكويت بجيرانها تمر بمرحلة صعبة في العشرينات والثلاثينات، وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي للكويت حيث تأثر سلبياً. لقد شهدت الثلاثينات ثلاثة أحداث في ما يتعلق بالكويت، الحدث الأول كان ظهور النفط واكتشافه في الكويت ومؤشرات ذلك الاكتشاف أنه متوافر بكميات اقتصادية كبيرة، والحدث الثاني كان حركة المجلس التشريعي عام 1938/ 1939، [14] أما الحدث الثالث فقد كان مطالبة الملك غازي ومحاولته الأولى ضم الكويت بالقوة دون أن يقدم عليها والتي انتهت بمقتله في حادث عام 1939م.

إن العراق قد منح الاستقلال السياسي عام 1932 إلا أن بريطانيا استمرت تمسك بالأوضاع العراقية، ومع ذلك فالعراق أصبح دولة مستقلة ولها حدودها التي حددتها الاتفاقية العثمانية البريطانية لعام 1913.

أما العلاقات الكويتية العراقية في نهاية الثلاثينات في عهد الملك غازي فقد تدهورت نتيجة تدخل العراق في شؤون الكويت الداخلية وعدم احترام التعاقدات السابقة بين الطرفين، وقد بدأت ولأول مرة مطالبة العراق بالكويت عام1937. [15] لقد بدأت في ذلك العام إذاعة موجهة من القصر الملكي في بغداد (قصر الزهور) بحملة دعائية عنيفة ضد الكويت، كما أوردت بعض الصحف العراقية نبأ عزم العراق ضم الكويت، وإن الملك قد أصدر أوامره بهذا الخصوص، وتدخلت بريطانيا لبحث الموضوع مع رئيس وزراء العراق، ويقال إن الجيش العراقي قد رفض تنفيذ الأوامر، وفي برقية للسفير البريطاني في بغداد موجهة الى وزارة الخارجية البريطانية بأن الملك قال له بأنه لا يقصد مهاجمة الكويت بل الضغط على حاكمها للإذعان لإقامة المؤسسات الليبرالية. [16] وانتهت تلك الأزمة بمقتل الملك غازي في عام 1939م، وقيام الحرب العالمية الثانية.

العلاقات السياسية بين العراق والكويت في الأربعينات والخمسينات:

أثيرت قضية الحدود الكويتية العراقية في الأربعينات نتيجة لحدثين: الأول قيام الشركات النفطية بعمليات التنقيب عن النفط على طول الحدود الشمالية للكويت حتى عام 1946، والثاني تجاوزات الشرطة العراقية داخل الأراضي الكويتية على

الحدود. وكان تركيز العراق آنذاك على ميناء أم قصر لما له من أهمية تجارية كميناء عميق المياه [17].

ولكن لم يحدث جديد في مسألة الحدود بين البلدين خلال الأربعينات.

وفي ما يلي برقية في ملفات وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في 17 يوليو/ تموز 1957، ربما تلخص العلاقات الكويتية العراقية في الخمسينات لا بل تلخص سياسات الحكومات العراقية تجاه الكويت بإبداء النوايا الحسنة وممارسة عكس ذلك.

جاء في البرقية ما يلي: «إن حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح قد وجه الدعوة لوزير خارجية العراق علي ممتاز لزيارة الكويت للتباحث حول موضوع تخطيط الحدود العراقية الكويتية، ولكن وزير خارجية العراق اشترط بأن لا تكون الزيارة رسمية، وأن لا تبحث قضية الحدود لأنه غير مخول بذلك. وقال وزير خارجية العراق إنه يفكر في تطمين حاكم الكويت للنيات الحسنة للحكومة العراقية الجديدة تجاه الكويت واستقلالها، وتجاه الكويتيين الذين يزورون العراق، أو الذين لديهم مصالح في العراق. . . وإن الحكومة العراقية قد أعطت الكويتيين حقوق خاصة عام 1953 لم يتمتع بها أي من الرعايا الأجانب كشراء العقارات والأملاك في العراق. وأشار ضمناً الى أن الحكومة العراقية لم تحصل بالمقابل على أي شيء! وفي العبارة الأخيرة تهديد ضمني». وهناك نص في البرقية يقول إن وزير خارجية العراق أيضاً قال بأنه «من المستحيل على أي حكومة عراقية أن توافق على تخطيط الحدود، وإذا ما أثير هذا الموضوع فإن نتائج الزيارة ستكون سلبية!» [18].

إن قراءة ما جاء في هذه البرقية بدقة يدل على النوايا المبيتة لدى الحكومات العراقية تجاه الكويت، لأن تلك الحكومات كانت دائماً تراوغ وترفض مسألة تخطيط وترسيم الحدود بين البلدين، أي أن مسألة ضم الكويت لها جذور تاريخية تمتد لعشرات السنين وليست وليدة الساعة.

وفي عام 1958 عندما قامت الثورة في العراق وسقطت الملكية استبشر الكويتيون خيراً بتوجهات النظام الجديد في العراق ولكن سرعان ما انحرف وبات يردد الادعاءات السابقة وزاد عليها بأنه يعتزم ضم الكويت بالقوة، وهذا هو التهديد الثاني لأمن واستقلال وكيان الكويت من قبل أنظمة الحكم في العراق.

لكن هاجس الدول الغربية كان بعيداً عن مسألة الحدود إذ إنها كانت ترى أن الثورة العراقية تلك قد خلقت جواً من عدم الاستقرار في منطقة الخليج وتهديداً لمصالحها. [19].

العلاقات السياسية الكويتية العراقية منذ استقلال الكويت حتى الغزو:

انتهجت الكويت منذ الأيام الأولى لاستقلالها سياسة غير تابعة في القضايا والشؤون الإقليمية والدولية، وللتنسيق بين سياستها وسياسة البلدان العربية ودول عدم الانحياز اعتمدت على مبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمي وتأييد الحق العربي في سياستها الخارجية وبذلك ازداد ثقل الكويت دولياً. [20].

لكن العرب في تاريخهم الحديث والمعاصر ما إن يتقدموا خطوة إلا تصاحبها أو يعقبها تراجع لعدة خطوات وذلك يعني هدراً في الجهد والوقت والإمكانية وثمناً باهظاً في زمن يتسابق العالم فيه نحو التقدم والرقي. فبعد إعلان استقلال الكويت بأيام قليلة عقد حاكم العراق عبدالكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في 25 حزيران (يونيو) 1961 ليعلن مطالبته بضم الكويت للعراق. واستمرت الأزمة في العلاقات الكويتية العراقية فترة ثلاث سنوات الى أن أطيح بحكم قاسم عام 1963 [21] وتم الانفراج النسبي في تلك العلاقات حتى بداية السبعينات، فقد تم الاعتراف باستقلال الكويت وتبادل معها التمثيل الدبلوماسي، ولكن التوتر في تلك العلاقات عاد في بداية السبعينات حيث عاد العراق يلمح ويصرح ويراوغ في عدم ترسيم الحدود بحجة مطالبته بمنفذ بحري على الخليج وبالتحديد مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان مستنداً كما يدعي لحاجة العراق الى منفذ بحري من جهة، وأن اتفاقيات الحدود السابقة بين البلدين قد تمت في ظروف السيطرة البريطانية.

«مرت الأزمة الكويتية العراقية خلال الفترة ما بين يونيو 1961 وأكتوبر 1963 بمراحل مختلفة بدءاً بالتهديد العسكري وانتهاء بالمواجهة السياسية ومروراً بحرب دعائية ساخنة في بعض المناسبات ومع قيام انقلاب عسكري في بغداد في فبراير 1963، وسقوط وإعدام قاسم بدأت الأزمة في الانفراج. ولكن النظام الجديد استغرق بضعة أشهر لترتيب أوضاع بيته، محاولاً خلال تلك الفترة انتزاع بعض المكاسب المالية والسياسية مقابل الاعتراف السياسي [22].

«كانت الفرضية السائدة أن سعي الكويت لاستثمار مدخولات النفط في مشروعات التنمية في العالم العربي هو ثمن مساعدة العرب لها ضد التهديدات

العراقية. وعلى الرغم مما قيل في هذا الصدد فإن سياسة المعونات الكويتية غير متعارضة تماماً مع معتقدات الكويت وممارساتها». [23].

«ومع قرب مغادرة بريطانيا منطقة الخليج العربي في نهاية الستينات ازدادت العلاقات العراقية الإيرانية سوءاً حول قضية شط العرب، واستخدم العراق مزيجاً من الإقناع والضغط على الكويت لوضع قواته في المناطق الكويتية كجزء من قوة عسكرية لحماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني وشيك». [24].

«ومع نهاية عام 1972 بنى العراقيون طريقا عبر الأراضي الكويتية يؤدي الى مواقعهم على الخليج، وفي 20/ 3/ 1973 احتلت القوات العراقية نقطة شرطة كويتية (الصامتة) وقتل اثنان من الكويتيين وجندي عراقي، وتأزمت العلاقات الكويتية العراقية، وبدأت التحرك العربي والدولي لمساندة الكويت واحتواء الأزمة. التطورات في الخليج والمنطقة العربية سمحت للعراق بتغيير موقفه، بعدما حسم العراق نزاع شط العرب مع إيران في اتفاقية الجزائر عام 1975، ووافقت بغداد في يوليو 1977 على سحب قواتها من الحدود الكويتية». [25].

لقد كانت سياسة العراق ترتكز على إيجاد منفذ بحري على الخليج ولا يتم ذلك في اعتقاده إلا بأخذ جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين ليصبح العراق دولة خليجية ويواجه التهديدات الإيرانية، ويصدر نفطه وينشط تجارته. ولكن ذلك لم يتحقق ولن يتحقق فأنظمة الحكم في العراق قد لجأت الى أسلوب الضغط والقوة، وبذلك لم تحقق شيئاً وإن الكويت غير مستعدة للتنازل عن أي جزء من أرضها ولديها دستور دائم يحرم ذلك.

يبقى جانب آخر في تطور التجربة الكويتية هي الديمقراطية فالكويت لديها دستور دائم، وبرلمان منتخب منذ عام 1962، وكانت هناك انتخابات ديمقراطية ما عدا فترات حل مجلس الأمة 1976–1980 و1986–1991، وبعد كل انتخابات تزداد المعارضة بمختلف اتجاهاتها، وقد لعبت المعارضة دوراً مهماً في السيطرة على الثروة الفنطية، وجيران الكويت لم يكونوا مرتاحين من التجربة الديمقراطية الكويتية [26].

لم يطرأ جديد على العلاقات الكويتية العراقية خلال النصف الثاني من السبعينات الى أن قامت الثورة في إيران ثم اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980، بدأ خوف دول الخليج العربية من التطورات الخطرة في المنطقة ونتيجة

للهاجس الأمني بدأ الشروع في إقامة منظمة إقليمية هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي لحظات الخطر التي كانت تضغط على أنظمة الحكم في المنطقة وضع القانون الأساسي لمجلس التعاون الخليجي ونص على أن هذا المشروع التعاوني ينبغي أن يتطور الى وحدة المنطقة، ولكن ذلك لم ينفذ وليس هناك ما يشير الى أن مسيرة مجلس التعاون تتجه نحو ذلك الهدف، وكان موقف الكويت المنحاز لتأييد ودعم العراق في الحرب تغييراً في نهج سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال القائمة على التوازن والحياد، وكان الاندفاع في ذلك التأييد قد ساهم وبدون شك مع دول مجلس التعاون الى دعم وتثبيت النظام العراقي.

وفي ما يلي نص من كتاب منشور عام 1984 يذكر بأن العراق وإيران ستقدمان على احتلال أجزاء من المنطقة، وعنوان الكتاب: أمن الخليج في الثمانينات وهو باللغة الإنجليزية، يقول: (الكويت والبحرين كل منهما يعانيان من تحدي جيرانهما الأقوياء بسبب موقعهما الجغرافي وبخاصة بعد حصولهما على الاستقلال. هؤلاء الجيران العراق وإيران. فالعراق يعتبر الكويت جزءاً منه، وكذلك إيران تعتبر البحرين جزءاً منها، وإن كليهما يعتبر أن الامبريالية البريطانية اقتطعت هذه المناطق منها).

ويمضي الكتاب في موقع آخر فيقول (إذا نجحت إيران في الحرب العراقية الإيرانية فستشكل خطراً على دول الخليج العربية، وكذلك إذا نجح العراق في تلك الحرب فسيشكل الخطر نفسه فتلك القوتان تتطلعان للاتجاه جنوباً) [27].

لقد كانت العلاقات الكويتية الإيرانية متوترة في الثمانينات أثناء الحرب العراقية الإيرانية بسبب موقف الكويت المساندة للعراق وتحملت عبئاً مالياً وسياسياً بسبب ذلك الموقف، كما انعكس القلق من خطر الثورة الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي [28].

«في الحقيقة لم تكن الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات بالنسبة للكويت مجرد سيناريو للأحداث يمكن تخيله دون معاناة، فقد انعكست نتائج تلك الحرب اقتصادياً وسياسياً ومعنوياً على دول المنطقة، وهددت الوجود المستقل للدولة الكويتية ذاتها، ولهذا يصبح مفهوماً قلق الكويت من تصعيد العمليات العسكرية بين العراق وإيران وفي منطقة الخليج» [29].

ولكن الخطأ في التقدير هو أن الخطر المحتمل من طرف واحد من أطراف النزاع ثم الاندفاع لدعم الطرف الآخر ربما لعب الإعلام الغربي دوراً مهماً في توجيه الإعلام المحلي أو التأثير عليه بالتركيز على الخطر الإيراني دون وضع العراق بالمستوى نفسه من الخطر، ولذلك كانت المفاجأة المفجعة بأن جاء الغزو من العراق للكويت في أغسطس 1990م.

إن موقف الكويت من الحرب العراقية الإيرانية مبني على رأي جماعي لدى دول مجلس التعاون الخليجي مفاده بأن هزيمة العراق في الحرب وانتصار إيران يعني خطر السيطرة الإيرانية على المنطقة، ولذلك هي وقفت إعلامياً واقتصادياً مع العراق. [30] دون أن تضع في حسابها أن الأمر نفسه سيحدث لو انتصر العراق. وحتى ذلك التقدير للأمور بالصورة التي كانت عليها لم يؤد الى بناء قوة حقيقية تواجه أي عدوان تتعرض له دول الخليج أو أي منها.

لم تهدأ مسألة الحدود بين العراق والكويت إلا في فترات الأزمات التي كان يمر بها العراق ومنها فترة الحرب العراقية الإيرانية خلال الثمانينات من هذا القرن، لأنه كان في مثل تلك الظروف بحاجة الى دعم الكويت ودول الخليج العربية والتي قدمت للعراق دعماً مادياً ومعنوياً.

لقد كان الأمل الذي تطلع إليه الجميع بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 أن يكون ذلك بداية مرحلة جديدة يسودها السلام والأمن والبناء، ودعم أواصر المحبة والتعاون العربي المشترك وحسن الجوار مع دول الجوار، وتوسمت الكويت خيراً في أن يبادر النظام العراقي بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بترسيم الحدود بينهما، وإنهاء النزاع حول الحدود بصورة نهائية، وبناء علاقات أخوية جيدة، لكن المفاجأة كانت على عكس ذلك فقد قام ذلك النظام بعملية غادرة بتوجيه جيشه لاحتلال الكويت احتلالاً كاملاً، وتخريبها ونهبها في أغسطس 1990. واتضح من خلال ممارسات ذلك النظام وأجهزة مخابراته في الكويت خلال فترة احتلاله التي دامت سبعة أشهر مدى قدرته على التخريب والتدمير المبرمج، والخبرة التي يتمتع بها من خلال تجربة حكمه للعراق في تحطيم أي مظهر للتقدم وقدرة غير عادية على النهب المنظم.

العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت:

قال المؤرخ عبدالعزيز الرشيد «ذكر سائح دنمركي اسمه كارستن نيبور زار

الكويت سنة 1765م. أن الكويت كانت مدينة تجارية عامرة، وفي سنة 1776م هاجر إليها كثير من أهل البصرة واتخذوها موطناً لهم فراراً من الفرس الذين استولوا على البصرة في ذلك العام، ورحب بهم أهل الكويت، وفي أثناء الاحتلال الفارسي للبصرة (1776-1779) تحولت تجارة البصرة مع بغداد وحلب وأزمير والآستانة الى الكويت ثم أخذت توطد صلتها التجارية بالموانئ العربية، وهذا أدى الى زيادة ثروتها، ولقد زارها الكثير من الرحالة الأوروبيين والأجانب . . . وكان السكان يعملون الى جانب التجارة والرعي في الغوص وصيد اللؤلؤ». (31).

من قراءة هذه الفقرة التي ذكرها ذلك السائح نتبين الحقائق التالية:

أولاً: إن الكويت رغم صغر حجمها وإمكاناتها في ذلك الوقت فقد كان لها شأن في المجال التجاري على المستوى الإقليمي.

ثانياً: إن الكويت كانت واحة يلجأ إليها بعض السكان من دول الجوار ومنها العراق عندما يتعرضون للمشكلات السياسية.

ثالثاً: إن الكويتيين كانوا يدبرون مجالات عملهم وموارد اقتصادهم المتواضعة بنشاط وهمة في البر والبحر.

رابعاً: إن الكويت كانت منذ فترة بعيدة ترتبط بعلاقات اقتصادية مع العراق وقبل أن تكون بينهما علاقات سياسية.

وقبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها وبعدها كانت العلاقات الاقتصادية طبيعية بين البلدين، فالنشاط التجاري البري والبحري مستمر وقد كان الكويتيون يستوردون حاجتهم من بعض المواد الغذائية من العراق، كما كانت هناك بساتين النخيل المملوكة للكويتيين في جنوبي العراق، وجلب مياه شط العرب الى الكويت بقوارب كويتية. وطوال العشرينات من القرن العشرين لم يكن هناك شيء غير عادي في العلاقات الاقتصادية كما كانت العلاقات السياسية، فقد كانت هادئة نسبياً في تلك الفترة، ولم تتوتر إلا في الثلاثينات، وفي مجال العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت نتناول القضايا التالية:

أولاً: النفط والعلاقات الاقتصادية منذ تكوين العراق الحديث

إن المتتبع للمفاوضات على نفط الكويت خلال العشرينات وبداية الثلاثينات

يلاحظ أن العراق لم يعترض مطلقاً خلال مفاوضات امتياز النفط الكويتي بين الشركات البريطانية وشيخ الكويت على أي إجراء اتخذته الكويت في ما يتعلق بالثروة النفطية الكويتية، كما لم يعترض على النصوص الواردة في الاتفاقية النفطية سنة 1933 مثل تعريف الكويت والذي جاء فيه: (يعني لفظ الكويت، الإقليم الذي يحمل ذلك الاسم الواقع على الجانب الغربي من الخليج الفارسي (العربي) بما في ذلك البر الأصلي والجزر والمياه الإقليمية كما هو مبين على الخارطة المرفقة بالاتفاقية). [32].

ذلك يعني أن الكويت كانت تتصرف ككيان مستقل، وكذلك فإن عدم اعتراض العراق على أية مرحلة من مراحل المفاوضات ولا على نصوص اتفاقيات النفط في تلك الفترة دليل على إقراره بكيان الكويت المستقل، ويعني كذلك بأن العلاقات الاقتصادية بين الكويت والعراق خلال تلك الفترة كانت تسير بصورة طبيعية.

وعندما نذكر ذلك علينا أن نضع في اعتبارنا الوقائع التالية:

1- إن هناك تنافساً شديداً على نفط المنطقة بين الشركات الأمريكية والبريطانية في العشرينات من القرن العشرين.

2- إن العلاقات الاقتصادية بين السعودية والكويت كان يشوبها بعض التوتر إثر ما يسمى بالحصار الاقتصادي السعودي على الكويت بمنع تجارة التهريب مع السعودية، أو عبر أراضيها أو مياهها.

3- إن بريطانيا وشركاتها هي التي كانت مهيمنة على سياسة ونفط المنطقة، وفي ما يتعلق بالعراق والكويت فقد كان العراق تحت الانتداب البريطاني والشركات النفطية العاملة فيه بريطانية، والكويت تحت الحماية البريطانية والشركات النفطية التي تنقب عن النفط حينها بريطانية.

وفي مجال النفط توترت العلاقة بين البلدين كما ذكرنا عند الحديث عن العلاقات السياسية في الأربعينات عندما بدأت الشركات تنقيباً عن النفط في المناطق الحدودية بين العراق والكويت. ولم يطرأ شيء غير عادي في هذا النوع من العلاقات النفطية في الفترة التالية إلا في بداية الستينات عندما قرر العراق تأميم النفط بدأت الشركات النفطية التركيز على الكويت وإمارات الخليج الأخرى، وعرف أن في أراضي الكويت احتياطي كبير لهذه الثروة الطبيعية،

ويدأ الإنتاج الى أقصاه لتعويض النقص الذي أحدثه تأميم النفط في العراق [33] ولربما يمكن مقارنة ذلك بما حدث في بداية الخمسينات عندما أقدمت حكومة مصدق في إيران على تأميم النفط الإيراني مع الفارق في الظروف وكمية النفط وأسعاره.

هذا الأمر في الستينات ربما أثار السلطات العراقية وجعلها تنظر بحسد وطمع الى نفط الكويت.

وتبدو قضية النفط مهمة في مسألة العلاقات الكويتية العراقية فرغم أن العراق بلد منتج للنفط ومن أقدم الدول العربية التي اكتشف فيها النفط إلا أن معظم عائدات النفط قد هدرت على يد السلطات العراقية ولم توجه للتنمية والبناء بقدر ما وجهت للسلاح والحروب والمغامرات ونهب الشركات والحكومات المتعاقبة. وقد لاحظنا ما يلي عندما وقع العدوان العراقي على الكويت في أغسطس 1990 أن النفط كان عنصراً مهماً في الأحداث:

أ - لقد ادعى النظام العراقي بأن عائدات النفط في الكويت من حق فقراء العرب علماً بأن العراق لم يقدم لفقراء العرب شيئاً من عائدات نفطه عندما كان غنياً.

ب - إن العراق يدعي ملكيته لحقل الرميلة (الرتقة) على الحدود الكويتية العراقية الشمالية، والذي أصبح الحقل الجنوبي للرتقة في أراضي الكويت والشمالي في أراضي العراق بعد ترسيم الحدود من قبل لجنة الأمم المتحدة.

ج - إن النفط كان هدفاً لتخريب النظام العراقي حيث أقدم على حرق الآبار النفطية قبل انسحابه من الكويت بعد هزيمته في حرب تحرير الكويت.

ثانياً: العلاقات التجارية بين العراق والكويت

إن حركة النشاط التجاري بين الكويت والعراق كانت ترتكز على الأمور التالية:

1 - إن الكويت بما تمثله من موقع جغرافي متميز على رأس الخليج تشكل محطة مهمة لتجارة المرور (الترانزيت) حيث تمر بها البضائع التي يشترك الكويتيون في نقلها الى المناطق الأخرى ومنها العراق ولا يستهلك أهل الكويت إلا الجزء القليل منها.

2 - إن العراق بلد مستورد مستهلك للمواد المتاجر بها والتي تمر بالكويت إليه.

3 - إن العراق كان بلداً مصدراً كذلك لمواد غذائية تمر عبر الكويت الى مناطق أخرى يستهلك بعضها في الكويت. ولما عرف عن الكويتيين نشاطهم وبراعتهم في التجارة وعلى وجه الخصوص التجارة البحرية فإنه رغم الإجراءات التي كانت تتخذها بعض الدول للحد من ذلك النشاط بين الحين والآخر ومنها العراق إلا أن تلك التجارة قد اتخذت مسارات وأساليب مختلفة منها التهريب لأن التجارة عنصر مهم ومورد أساسي لحياة الناس في الكويت قبل النفط.

وفي ما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الكويت والعراق فإنها مرت بمشكلات في الثلاثينات من هذا القرن بسبب إجراءات فرض الرسوم الجمركية العراقية على التجارة المارة بالكويت الي العراق، إضافة الى منع التهريب الذي كان يشترك به تجار عراقيون وكويتيون.

وقد يكون جانباً من تلك الإجراءات له أهداف سياسية مفتعلة كما كان يعتقد بعض المؤرخين فالتجارة العابرة من الكويت الى العراق لم تكن تمثل تلك الدرجة من الخطورة على الاقتصاد العراقي، ويعتقد أن الأمر يتعلق بإعطاء مبرر للعراق لانتهاك الحدود الكويتية. [34].

تجارة التهريب بين الكويت والعراق:

«كانت التجارة القادمة من الهند عبر الخليج العربي، والقادمة من نجد والذاهبة إليها في الغالب على يد تجار الكويت، فقد لعب الكويتيون دوراً مهماً في التجارة بين نجد والعراق التي اتخذت من منطقة الزبير في البصرة محطة للاستراحة، كما كانت المنتجات الزراعية العراقية ترد الى الكويت. . . إن التجارة كانت الأساس في العلاقات بين الكويت وكل من العراق والسعودية، واتسمت تلك التجارة بأسلوب التهريب، وقد كان التهريب عاملاً مؤثراً في العلاقات الكويتية العراقية في فترة ما بين الحربين العالميتين» [35].

تزامنت عمليات التهريب عند مناطق الحدود بين الكويت والعراق مع أزمة المسابلة بين الكويت ونجد، فكلما ازدادت حدة الحصار الاقتصادي من جانب ضد الكويت نشطت عمليات التهريب التجاري الكويتية بين الكويت والأطراف الأخرى. فبسبب ارتفاع الضرائب الجمركية العراقية على السلع التجارية

وانخفاضها بدرجة كبيرة في الكويت، وجدت عمليات التهريب طريقها الى العراق.

لقد كانت عمليات التهريب بين الكويت والعراق تتم عبر طريقين إحداهما برية في ما بين الزبير والنجف، والأخرى بحرية عن طريق خور عبدالله وشط العرب، واعتمدت بالدرجة الأولى على السلع المرتفعة الرسوم كالسكر والشاي والكبريت وورق السجائر والتبغ، ورغم محاولات العراق مكافحة هذا النشاط إلا أنه لم يتوقف، فاقترح العراق على بريطانيا إقامة مراكز على الحدود العراقية الكويتية لمراقبة القوافل المتنقلة من الكويت وإليها غير أن الإنجليز لم يوافقوا على ذلك الاقتراح، فاقترح عقد مؤتمر في بغداد عام 1934 حضره ممثلون عن الكويت والعراق لبحث عمليات التهريب، وفي مايو 1935 توصلت بريطانيا الى حل لمواجهة التهريب بعد أن فشل الطرفان العراقي والكويتي في الاتفاق، وذلك بمنع التهريب وحرية حركة القوافل الكويتية وتحديد نوعية السلع التي يتم تبادلها. (36).

يأتي تصدير الشاي الى منطقة الخليج العربي في الدرجة الثانية بعد الأرز، فهو من المواد الضرورية التي كانت تدر أرباحاً كبيرة على التجار وبخاصة أولئك الذين عملوا في مجال تهريبه ولنقرأ الرسالة التالية التي بعثت بها وزارة الخارجية العراقية الى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ 29 يوليو 1936 تقول الرسالة:

«إن الحكومة العراقية قد لاحظت باهتمام كبير أن الشاي مهرب من الهند وسيلان الى البصرة، وأن الشاي يصدر الى العراق مهرباً، وهو غير رسمي، ويشحن في صناديق ليس عليها علامة الشاي بل علامات بضائع أخرى، ويقوم التجار بتهريبه الى الكويت ثم الى البصرة أو مباشرة الى البصرة ثم يوزع في أسواق العراق، وينافس الشاي المستورد رسمياً. ويجب على السلطات في الهند وسيلان أن تتخذ الإجراءات التي تضع حداً لهذا التهريب لإفساح المجال للشاي المرخص رسمياً بالرواج في العراق، وتطلب وزارة الخارجية العراقية من السفارة البريطانية في بغداد إعطاء هذا الموضوع اهتماماً خاصاً» (37).

أرسلت هذه الرسالة الى وزارة الخارجية في حكومة الهند البريطانية بتاريخ 2 أكتوبر 1936 مرفقة برسالة من السفارة البريطانية في بغداد حددت فيها السفارة الآثار المترتبة على استمرار هذا التهريب من الهند الى العراق مروراً بالكويت.
وحول موقف شيخ الكويت في الثلاثينات من مسألة تهريب الشاي ذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في رسالته الى ممثل الحكومة البريطانية في حكومة

الهند بتاريخ 27 أغسطس 1937، أن شيخ الكويت قد أبدى رغبته في التعاون لمنع تهريب الشاي الى الكويت. وعندما بدأت إجراءات الحد من تهريب الشاي من الكويت الى العراق كانت ردة فعل بعض التجار الكويتيين العاملين في هذا المجال فكتبوا عريضة الى الشيخ أحمد الجابر بتاريخ 14 ذي القعدة 1336هـ موقعة بأسماء خمسة عشر تاجراً طلبوا اعتبار (المانفست) وثيقة كافية لبضاعتهم لتكون رسمية وأن الإجراءات الأخرى تعطل مصالحهم. [38].

أملاك الكويتيين في العراق:

لكون جنوبي العراق منطقة غنية بالزراعة، ولقرب المسافة بين الكويت والعراق، ولحالة اليسر المادي التي كانت تتمتع بها بعض الأسر الكويتية مع الأسرة الحاكمة، ولاعتبارات سياسية فقد اشترى بعض الكويتيين مزارع للنخيل في بعض قرى البصرة.

لقد أقدمت السلطة العثمانية في العراق على السماح لشيخ الكويت بشراء مزارع في البصرة (الشيخ جابر الأول) نظير خدمات قدمها لها خلال الأزمات التي تعرضت لها في جنوبي العراق، ثم اشترت بعض الأسر الكويتية الميسورة الحال مزارع هناك أيضاً خصوصاً في عهد الشيخ مبارك الصباح، لكن المشكلة التي واجهت الملاك الكويتيين لتلك الأراضي أنها لم تسجل ملكيتها لهم بسبب قانون الأراضي العثماني حيث كان يقتصر الملكية في الدولة العثمانية على المواطنة العثمانية، وهذا ما لم يكن ينطبق على الكويتيين.

ويمكننا اعتبار ذلك أحد الأدلة على عدم تبعية الكويت للعراق العثماني. وكانت رغبة بريطانيا استمرار التعاون مع الشيخ مبارك الصباح لذلك التزمت بالمحافظة على حقوق الكويتيين في بساتين النخيل في البصرة، واعترفت بالوثائق التي تثبت ملكية الكويتيين لتلك المزارع كما أعفيت من الضرائب خلال الحرب العالمية الأولى واستمر ذلك الإعفاء حتى استقلال العراق عام 1932. ثم عادت ضريبة المحاصيل لتفرض من جديد. [39].

لقد بدأت مشكلة جديدة بشأن ملكية الكويتيين لأراض زراعية في البصرة، وربما كان الهدف انتزاعها منهم. وجرى تعديل على الضرّائب المفروضة على تلك الأملاك بحيث تصبح بنسبة 10% على الإنتاج الوارد الى الأسواق من المزارع بينما كانت الضريبة تفرض في السابق استناداً الى عدد أشجار النخيل

والمساحة، ولم يتضمن قانون ضريبة الأراضي الجديد أي استثناء لأراضي ومزارع شيخ الكويت وبعض رعاياه إذ رفضت الحكومة العراقية في بداية الثلاثينات استثناء التمور التي تم تسويقها أو تصديرها من هذه الضريبة.

واحتج الشيخ أحمد الجابر على تلك الإجراءات على أساس أنها معفاة من هذه الضريبة، وبقيت القضية معلقة الى حين وعد الملك فيصل الأول بالتدخل شخصياً لحل تلك المشكلة. [40] ولكنه توفي عام 1933، وتأزمت العلاقات بين الكويت والعراق في عهد ابنه الملك غازي من بعده.

إن أملاك الكويتيين لهذه المزارع في بعض قرى الجنوب لا تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي ولكن إثارتها كمشكلة وما رافقها من ملابسات وضغوط كانت لأغراض سياسية، فهي من الناحية الاقتصادية استثمار لإمكانات خارجية تساهم في الاقتصاد العراقي وتعود على الطرفين بالفائدة، وهي من الناحية القومية ملكية لإخوة عرب جيران يعيشون في بلد صحراوي هم بحاجة الى مثل هذه المزارع في ذلك الوقت، لكن إصرار السلطات العراقية في الثلاثينات على جعلها مشكلة، لأن الرسائل بين رئيس الوزراء العراقي وشيخ الكويت عام 1932 حول الحدود لم يرافقها موقف إيجابي على المستوى الاقتصادي.

وإذا كانت السلطات العثمانية قد اشترطت لتسجيل تلك الأملاك ملكاً لأصحابها أن يكتسبوا الجنسية العثمانية قد أدى الى رفض شيخ الكويت، وإن أحد أهداف السلطة العثمانية في عهد الشيخ مبارك من ذلك هو للضغط على شيخ الكويت لكي لا يتعاون مع السلطات البريطانية وخصوصاً في تلك الفترة التي أوشكت الحرب العالمية الأولى على الاندلاع وتوترت العلاقات البريطانية العثمانية وهذه وجهة نظر بريطانية كما يذكرها H.R.P. Dickson الوكيل السياسي البريطاني في الكويت. [41]

ولم تكن هذه هي كل المشاكل المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية وإنما هناك أمور أخرى نذكر منها مسألة مياه شط العرب ونقله للكويت.

مسألة المياه العذبة من شط العرب:

إن نقل المياه من شط العرب الى الكويت كان قضية تساعد الكويتيين على حل مشكلة نقص المياه في إمارتهم، فقد كانوا يعتمدون في حاجتهم للمياه العذبة

على الأمطار والآبار، ولما زاد عدد السكان تدريجياً زاد استهلاك السكان للمياه العذبة، ولم يكونوا يريدون المياه العذبة لغير الشرب حينها، وكان العراق يتمتع بثروة هائلة في المياه فهو يملك نهرين يصبان في شط العرب، وفائض المياه العذبة في شط العرب يصب في الخليج العربي، ولا يبعد ذلك الشط عن الكويت أكثر من مائة وخمسين كيلو متراً، وأن العلاقات الأخوية والجوار تتطلب مبادرة من العراق لمساعدة إخوتهم في الكويت لمواجهة هذه المشكلة لكن الأمر لم يكن كذلك فموضوع المياه قد استخدم ورقة في العلاقات السياسية بين البلدين، وكان يمكن تزويد الكويت بكميات جيدة من المياه لتساعدها على حل مشكلة مياه الشرب وكذلك الزراعة منذ زمن دون أن يتأثر العراق إطلاقاً من ذلك بل بالعكس كان سيساعد على تنمية علاقات سياسية واجتماعية واقتصادية ممتازة عبر الزمن.

بدأ مشروع نقل مياه شط العرب بالسفن الخشبية بفكرة أحد تجار الكويت عام 1327 هـ حيث استخدم سفينة ووضع فيها عدة براميل خشبية وسافر بها الى الفاو، وعاد بها ليبيع الماء على الأهالي في الكويت، وكان العائد مشجعاً للاستمرار، ثم انتشرت هذه المهنة بين بعض أصحاب السفن المتوسطة الحجم، ثم اشترى الشيخ مبارك الصباح باخرة من الهند ذات خزان واسع خصصت لنقل المياه من شط العرب وبيعه في الكويت.[42]

وفي عام 1939م تكونت شركة سميت شركة ماء الكويت وبلغ عدد سفنها عام 1946م خمساً وثلاثين سفينة أغلبها من نوع (الدوب) وكانت تفرغ حمولتها في خزانات أقامتها الشركة في جون الكويت بالإضافة الى مياه الأمطار التي كانت تخزن في البرك، كما أن شركة نفط الكويت كانت تقوم بتقطير كمية محدودة من الماء يستفاد منها للشركة.[43]

وخلال الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن لم تكن هناك مشاكل في نقل المياه من شط العرب الى الكويت، ولكنها بدأت في الخمسينات ففي الفترة السابقة أي قبل الخمسينات لم تذهب الفكرة أكثر من زيادة السفن الناقلة للمياه من شط العرب، وأنها توفر حاجة ماسة لمياه الشرب للكويتيين، وأن السلطات العراقية لم تنتبه لأهمية تلك المسألة اقتصادياً وسياسياً أو أن الظروف حينها لم تسمح لها بالاهتمام بها. وفي الخمسينات طرحت فكرة مد أنبوب للمياه العذبة الى الكويت في مقابل مد أنبوب لتصدير النفط العراقي عن طريق موانئ الكويت. وهنا بدأت تدخل هذه المسألة ضمن العلاقات السياسية التي سادها

الحذر والترقب والخوف أحياناً من أن مثل تلك المشاريع تحمل مخاوف لدى الكويتيين من جارهم في الشمال.

وفي برقية رقمها 1334، أرسلها المقيم السياسي البريطاني في البحرين الى الخارجية البريطانية في أكتوبر 1957 قال فيها:

«أعتقد أن الوكيل السياسي في الكويت قد قام الآن بإبلاغ حاكم الكويت ما أبلغته إياه الحكومة العراقية بأنها:

(1) ترغب بترك فكرة مد أنبوب نفط من البصرة الى أحد موانئ التصدير في الكويت.

(2) وأنها على استعداد في أي وقت لحل اتفاقية المياه المقترحة مع الكويت دون شروط.

(3) وإن المعلومات الأخيرة لدينا حول موقف الكويت من مشروع مد أنبوب مياه من شط العرب واضحة في رسالتي المؤرخة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر فإن تخطيط الحدود هو شرط مسبق للتباحث حول هذا الموضوع وموضوع أنبوب النفط» [44].

من قراءة هذه البرقية نرى كيف تم تسييس موضوع مياه شط العرب وبدا مشروطاً بتصدير النفط رغم تكتيك الحكومة العراقية إلا أن الشيخ عبدالله السالم كان حريصاً على طرح مسألة تخطيط الحدود بين البلدين في مقابل حل المشكلات الأخرى رغم حاجة الكويت الى المياه، ومنذ ذلك الوقت وقبل ذلك بسنوات بدأ التفكير الجدي ببناء محطة كبيرة لتقطير المياه في الكويت.

العلاقات الاجتماعية بين العراق والكويت:

عندما يتوافر لبلدين عربيين متجاورين استقرار سياسي واقتصادي فترة زمنية كافية وتكون العلاقات بينهما طبيعية فإن تفاعلاً اجتماعياً وثقافياً ينمو بمرور الوقت بين البلدين نتيجة الاتصال والتواصل والهجرة المتبادلة، والعلاقات الاقتصادية النشطة، لكن العامل السياسي قد لعب دوراً في المد والجزر في العلاقات بين العراق والكويت منذ قيام دولة العراق الحديث حتى الغزو العراقي للكويت.

لقد شهدت بعض الفترات سياسية المحاور رغم صغر حجم الكويت وإمكاناتها فعندما تكون العلاقات بين الكويت ونجد متوترة تتحسن العلاقات وتزدهر بين العراق والكويت، وعلى العكس من ذلك عندما تتحسن العلاقات

النجدية الكويتية تتوتر العلاقات الكويتية العراقية وهذا واضح في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن كما ينطبق ذلك على العلاقات الكويتية الإيرانية والعلاقات الكويتية العراقية منذ الثورة الإيرانية حتى الآن.

ولعل مناقشة موضوع العلاقات الاجتماعية بين العراق والكويت يطرح في الأساس العلاقات القبلية.

إن التكوين القبلي وامتداداته في المناطق الممتدة من الفرات في العراق الى بادية الشام وشمالي الجزيرة العربية متداخلة عند الحدود مع الكويت عبر فترات زمنية طويلة وحركة القبائل المستمرة قد أدت الى هجرة عدد من أبناء تلك القبائل والإقامة في الكويت. فقبائل شمر وعنزة ليست مقيمة في بلد واحد وضمن حدود وطن واحد في المنطقة فقد كانت في الجزيرة العربية والعراق والشام، ولذلك فإن ظاهرة هجرة بعض أفرادها قد دخلت تاريخياً في تكوين المجتمعات الحديثة داخل حدود هذه الدول، وإذا كانت تحتفظ بقيمها وعاداتها والتي هي عامة ولا تمثل وطناً بعينه على الأغلب فإن اندماجها بالمجتمع الحديث الجديد الذي استوطنته قد استوعبها وتكيفت معه لا بل أصبح هؤلاء مواطنين لتلك الدول ضمن الحدود الحديثة وليس ضمن حدود الانتماء القبلي للأرض كما كانوا في السابق، وبهذا فهم إما عراقيون أو كويتيون أو سعوديون أو سوريون الخ. ولا تزال أعداد منهم ومن غيرهم تعيش مشكلة تحديد الهوية وهي بدون جنسية في بعض هذه البلدان ومنها الكويت.

الهجرة المتبادلة:

وفي هذا السياق نطرح مسألة الهجرة وأثرها في العلاقات الاجتماعية بين الكويت والعراق.

رغم أن الكويت كانت إمارة صغيرة مقارنة مع العراق إلا أن هجرة متبادلة قد حدثت في النصف الأول من القرن العشرين بين الكويت والعراق، فهناك عائلات كويتية عديدة عاشت فترة زمنية طويلة في جنوبي العراق، ولها أملاك فيه. وفي المقابل هناك أعداد من العراقيين قد هاجروا الى الكويت وأقاموا فيها، ودوافع كل من الهجرتين تختلف عن الأخرى، ففي حين كانت نتيجة هجرة العراقيين الى الكويت استقرار بعضهم فيها واندماجهم في المجتمع الكويتي فإن الكويتيين الذين استقروا في العراق فترة من الزمن عادوا الى الكويت بعد ظهور

النفط وازدهارها، كما أن هجرة الكويتيين الى جنوبي العرق كانت لأسباب اقتصادية ولقرب المسافة بين البلدين، كما كانت هجرة العراقيين الى الكويت لأسباب اقتصادية وسياسية لعدم الاستقرار في العراق.

ويمكن القول إن هناك حوالي 20 الى 25% من الشعب الكويتي من أصول عراقية، وهذه النسبة تقارب نسبة الكويتيين من أصول إيرانية، ولا ضير فالشعوب تكونت بالهجرة، وهذا أمر طبيعي شريطة أن يحصل الاندماج الاجتماعي والثقافي وأن تكون الهوية واحدة والانتماء للأرض التي يعيش عليها هؤلاء السكان وهذه مسؤولية وطنية تتحملها السلطات التي تدير شؤون العباد من جهة ويتحملها المثقفون من أبناء الشعب من جهة أخرى.

وقد أثار النظام العراقي بعد غزوه الكويت في أغسطس 1990، موضوع أن أغلب الكويتيين من أصول عراقية واستشهد ببعض الحالات الفردية التي حصلت على شهادات ميلاد عراقية أو جنسية عراقية بعد تكوين دولة العراق الحديث، أو في فترة ما بين الحربين العالميتين.

المبدأ أن حصول بعض الأفراد على جنسية دولة أخرى لا تعني تبعية شعب بأكمله لتلك الدولة المانحة لهذه الجنسية ثم إن حصول بعض الأفراد على شهادات ميلاد أو الجنسية العراقية لا يعني أن كل شعب الكويت قد حصل عليها.

إن مسألة حصول بعض الكويتيين على شهادة ميلاد عراقية أو الجنسية العراقية في الثلاثينات من هذا القرن كانت لها أسبابها:

أولاً: ارتبط ذلك بالخلافات العائلية أو السياسية مما أدى الى أن يهاجر بعض الكويتيين الى الأقطار المجاورة ومنها العراق والاستيطان فيها.

ثانياً: يتعلق الأمر بأملاك الكويتيين في البصرة، فقد كانت تلك الأملاك تمثل مورداً اقتصادياً مهماً لأبناء الكويت، وساعد اهتمام الكويتيين ببساتين النخيل في تلك النواحي على ازدهار محصولها، فضلاً عن قدرة الكويتيين على التسويق الجيد الى الهند وشرقي أفريقيا.

ورغم أن بريطانيا قد تعهدت بعد اتفاقية 1913م (بين بريطانيا والدولة العثمانية حول حدود الكويت) بضمان حقوق الكويتيين في تلك الملتكات وإعفاء صادرات بساتين نخيلهم من الضرائب حيث أصدرت بريطانيا بصفتها الدولة

المحتلة للعراق في عام 1917م أمراً يتضمن إعفاء التمور المصدرة من الرسوم الجمركية إلا أنه لم ينفذ، وفي عام 1932 بعد أن منح العراق استقلاله صدر قانون جديد بضريبة الاستهلاك على المحاصيل المصدرة، مما اضطر بعض الكويتيين الى تسجيل أنفسهم في دفاتر النفوس العراقية على أنهم مواطنون عراقيون لحماية ممتلكاتهم ومع ذلك فإن معظم أبناء الكويت الذين عاشوا في البصرة أو الزبير سواء سجلت أسماؤهم في دفاتر النفوس العراقية لأسباب اقتصادية أو سياسية قد عادوا الى الكويت بعد أن أفاء الله عليها بالخير بل إن بعض العراقيين الذين ضاقت بهم الحياة في بلدهم ولأسباب اقتصادية جاءوا الى الكويت وحصلوا على الجنسية الكويتية وعاشوا في الكويت واختلطوا بالكويتيين. [45].

«هناك علاقة الجوار وترابط القبائل والامتزاج السكاني وبخاصة بين الكويت وجنوبي العراقي، وقد سكن الكويت كثير من أهل هذه المنطقة كما سكن بعض الكويتيين البصرة» [46].

شكل المهاجرون بصورة عامة الى الكويت عدداً أكبر من السكان في السبعينات والثمانينات، وكان الفلسطينيون هم الأغلبية وهناك أرقام تقريبية لهجرة العراقيين الى الكويت منذ عام 1965 حتى الغزو.

السنة	العدد
1965	25،897
1970	39،066
1975	45،070 [47]

ولقد تضاعف هذا العدد تقريبا منذ منتصف السبعينات حتى الغزو العراقي للكويت، كما أنه يضاف الى هذا الرقم عدد الذين هم بدون جنسية من العراقيين في الكويت والذي يبلغ حوالي ثلث عدد البدون جنسية في الكويت، فإن مجموع العراقيين في الكويت قبل الغزو يقارب مائة وخمسين ألفاً.

وقد أثار Rodney Wilson في كتابه «اقتصاديات الشرق الأوسط» مسألة خطورة زيادة عدد المهاجرين العرب والأجانب الى الكويت ويعتقد بأنها بلغت حداً غير معقول عند ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973م. [48]

«لم يكن حجم السكان ولا تركيبتهم جيدة في الكويت قبل الغزو العراقي

للكويت، فقد بلغ إجمالي السكان ليلة الغزو حوالي 2,18 مليون نسمة منهم حوالي 600 ألف كويتي أي ما نسبته أكثر من ربع السكان بقليل، وحتى هذا العدد غير متساو في الحقوق والواجبات. وفي بلد يجمع خليطاً من الأقليات دائماً هناك احتمال عدم الاستقرار في الداخل واحتمال تفجير الوضع من الخارج»[49]

وظلت المسألة السكانية وتركيبة المجتمع تلعب فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية، وكان أكثر من نصف العمالة المهاجرة الى الكويت لا تحتاجها قطاعات العمل في الكويت وكان بالإمكان الاكتفاء بنصف ذلك العدد وتشغيل البلاد بصورة أفضل وتوفير إمكانات اقتصادية وتجنب مخاطر أمنية.

خاتمة:

إن دراستنا لموضوع العلاقات بين العراق والكويت منذ قيام العراق الحديث عام 1921 حتى الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، توصلنا الى النتائج التالية:

أولاً: اتسمت العلاقات بين العراق والكويت في تلك الفترة بالشك والريبة والقلق الدائم.

ثانيا: لعب الغرب وبخاصة بريطانيا دوراً مهماً في العلاقات بين الكويت والعراق، فقد كان العراق تحت الانتداب وكانت الكويت تحت الحماية.

ثالثاً: إن الكويت بلد صغير مساحة وسكاناً، وموقعه استراتيجي على رأس الخليج، وفي مثلث خطر، لذلك فإن علاقاتها مع جيرانها قد مرت بظروف صعبة خلال القرن العشرين إضافة الى العوامل الدولية وموقف القوى الاستعمارية التي بنت موقفها على أساس مصالحها أولاً وأخيراً.

رابعاً: لقد كانت العلاقات الاقتصادية بين العراق والكويت في الفترة موضوع الدراسة نشطة في بعض الفترات كما مرت في بعض الأزمات في فترات أخرى كنتيجة لعلاقات سياسية متأزمة خلقتها أنظمة الحكم في العراق.

خامساً: إن جميع أنظمة الحكم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921–1990 اتفقت على مسألة تبعية الكويت للعراق، واختلفت في أسلوب التعامل مع الكويت، كان الأساس هو الابتزاز للحصول على تنازلات من الكويت.

سادساً: إن الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس 1990 قد نقل العلاقات بين البلدين الى مرحلة ذات آثار سياسية واجتماعية خطرة ستمتد ربما جيلين أو أكثر في المستقبل.

سابعاً: إن سجل التهديد العراقي للكويت سواء حول الحدود أو بالاجتياح يدل على أن العراق سيحاول في المستقبل الحصول على منفذ بحري على الخليج، ولربما يهدد استقلال الكويت مرة أخرى، كما أننا لا ينبغي أن نلغي من حسابنا بأن أية قوة إقليمية عندما تشعر بقوتها العسكرية والأيديولوجية قد تعمل على ابتلاع جيرانها من الدول الصغيرة، والحل أمام دول الخليج العربية الصغيرة هو الإقدام على خطوات استراتيجية تاريخية والتنازل عن بعض سيادتها القطرية لتحقيق اتحاد فيدرالي يحفظ لها استقلالها ويحقق لها أمنها وعمقها البشري والاقتصادي والجغرافي وقوتها العسكرية والتنموية.

الهوامش:

(1) Bruce R.Kuniholm, Persian Gulf and United States Policy. U.S.A, 1984, p. 110.

(2) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1978، ص106

(3) أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، الجزء الأول، ذات السلاسل، الكويت، ص103-105.

(4) د. عبدالله العثيمين، العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت، الطبعة الثانية 1411هـ، ص71-75.

(5) د. عبدالله العثيمين، المصدر نفسه، ص 77-78.

(6) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، معهد الاستشراق، ص420-421.

(7) حول السياسة الأمريكية في الخليج انظر:

Bruce R.Kuniholm, op. cit, pp. 19-21.

(8) د. أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ذات السلاسل، الطبعة الأولى، 1984، الكويت، ص 353-354.

(9) المصدر نفسه، ص 345-351.

* حول بناء السور انظر: عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، المصدر السابق، ص 250.

(10) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: د. عبدالله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة، 1978، ص100-102.

(11) د. أحمد ابو حاكمة، المصدر السابق، تاريخ الكويت الحديث، ص 357-359

(12) جي. بي. كيلي، ترجمة خيري حماد، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، بيروت 1971، ص 176.

انظر أيضا: ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الرابع، إصدار وترجمة ديوان أمير قطر، ص 2274-2275.

(13) وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، الطبعة الأولى 1991، لندن - قبرص، ص 121-124.

(14) أحمد أبو حاكمة، المصدر السابق، ص 363-365.

(15) بدر خالد البدر، نوري السعيد، الملك غازي، عبدالكريم قاسم ومواقفهم تجاه الكويت، جريدة القبس 27/6/1993، الكويت.

(16) F.O. No. 13/23180, 8 March 1939, Sir Peterson, London.

انظر ايضا: د. جمال زكريا قاسم، أزمة العلاقات الكويتية العراقية على عهد الملك غازي 1933-1939، بحث مقدم لندوة العدوان العراقي على الكويت، قسم التاريخ ومجلة العلوم الإنسانية بجامعة الكويت، 2-4 مارس 1992، الكويت، ص16 - 18.

(17) وليد الأعظمي، المصدر السابق، ص 206-210.

(18) المصدر نفسه، ص 277-278.

(19) Edited by: Tim Niblock, Social and Economic development in the Arab Gulf, Great Britian, 1980, pp. 215-216.

(20) فيكتور يجوريفتش جوشيف، الاتحاد السوفيتي وبلدان الخليج العربي، موسكو، 1988، دار العلاقات الدولية، موسكو، ص 117.

(21) ادعاءات العراق بالكويت بالوثائق البريطانية، جريدة صوت الكويت، 13 يناير 1992، الكويت.

(22) د. عبدالرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، الطبعة الثانية، مايو 1992، الكويت، ص 87.

(23) المصدر نفسه، ص 79.

(24) المصدر نفسه، ص 139.

(25) المصدر نفسه، ص 140.

(26) Edited by: Shahram Chubin, Security in the Persian Gulf, International for Strategic Studies, 1981, England, pp. 8-9.

See also, Emile A.Nakhleh, Arab-American Relations in the Persian Gulf, 1975, U.S.A. pp. 32-33.

(27) Edited by: Robert G. Darius, Gulf Security into the 1980s. Slonford University, California, U.S.A. 1984, p. 121

(28) Edited by: H. Richard Sindelar and J.E.Peterson, Crosscurents in the Gulf, Londonand New York, 1988, pp. 95-98.

(29) فيكتور يجوريفتش جوشيف، المصدر السابق، ص 108.

(30) S.Chubin and C.T, pp, Iran and Iraq at War, London, 1988, pp.152-155.

(31) عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص 107.

(32) A.H.T. Chisholm, The First Kuwait Oil Concession, London 1973, p. 186.

(3? Rodney Wilson, The Economies of the Middle East, Great Britain, 1979, p. 72.

(34) د. جمال زكريا قاسم، أزمة العلاقات الكويتية العراقية في عهد الملك غازي، بحث مقدم لندوة العدوان العراقي على الكويت، قسم التاريخ ومجلة العلوم الإنسانية، الكويت، 2ـ4 مارس 1992، ص8.

(35) د. عبدالمالك التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، الكويت وقبرص، 1986، ص 152-153.

(36) بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص 271-274، 1988، الكويت.

(37) IOR, R/15/5/204, 4/19 Smugghing of Unlicened Tea from India To Kuwait, 1973-1945, London.

(38) IOR, R/15/5/204, Ibid.

(39) د. بدر الدين الخصوصي، المصدر السابق، ص 266-268.

(40) وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، 1752-1960، المصدر السابق، ص 138-139.

(41) R/15/5/140 Appandix, Dated 25 Jun. 1932 See also, R/15/5/135 to 139 dated 1930 to 1940.

(42) I.O.R.R/15/5/160 Kuwait's Water supply, 1932-42 See R/15/1/511, 13 No. 1912.

(43) يوسف عبدالمحسن التركي، لمحات من ماضي الكويت، يناير 1979، ص 53-54.

(44) F.O No. 371-127938, Oct. 1957, London.

حول موضوع المياه انظر أيضاً: هـ. ر. ديكسون، الكويت وجاراتها، الجزء الثاني، القسم الثالث، الكويت 1964.

(45) اليقين لا السراب، المركز الوطني الكويتي للوثائق والدراسات، صحيفة صوت الكويت، 12 يوليو 1992، الكويت.

(46) د. عبدالمالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، الكويت وقبرص، 1986، ص152.

(47) Rodney Wilson, The Economies of the Middle East, Great Britian, 1979, p.89.

انظر أيضاً:

Avi Plascov, Security in the Persian Gulf, The International Institute for Strategic Studies, 1982 Egnland, pp. 75 - 78, 129.

(48) Rodney Wilson, op. cit. p.83.

(49) جاسم السعدون، التقرير السنوي الاقتصادي، مكتب الشال، 90/ 91، الكويت، صحيفة القبس2/ 2/ 1992.






Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



أ . د . عبدالمالك خلف التميمي

* حصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة درم بإنجلترا 1978 .
* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في قسم التاريخ بجامعة الكويت .
* رئيس قسم التاريخ بجامعة الكويت 1980 ـ 1981 ، 89 ـ 1995م .
* شارك في عدة مؤتمرات وندوات علمية محلية وعربية ودولية .
* مستشار مجلة عالم الفكر ـ الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

❖ مؤلفاته:

ـ كتاب التبشير في منطقة الخليج العربي .

ـ كتاب الاستيطان الأجنبي في منطقة الوطن العربي .

ـ كتاب الخليج العربي والمغربي العربي .

ـ كتاب الكويت والخليج العربي المعاصر .

ـ كتـاب المياه العـربية ـ صراع على الذهب الأبيض ـ تحت الطبع .

ـ نشر عدداً من الأبحاث في التاريخ الاقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي .

